33

الإنساني

جان زيغلر للإنساني:

حقوق الإنسان عالمية مترابطة ولا تقبل القسمة

أفريقيا: نزاعات ومجاعات

تصدر كل ثلاثة شهور عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر
ICRC
غير مخصصة للبيع
العدد الثالث والثلاثون
خريف 2005

كاريكاتور

الرسم: مصطفى المرشاوي [تونس]

ليس حرثا في البحر

تحتل القارة الأفريقية حيزا هائلا من اهتمام العمل الإنساني. فخلال السنوات الأخيرة كان ما يتراوح بين أربعين إلى خمسين في المائة من ميزانية اللجنة الدولية للصليب الأحمر يوجه لمساعدات الطوارئ في هذه القارة. أما في هذا العام 2005، فقد قامت اللجنة الدولية بإضافة 16٪ من ميزانيتها لهذه المساعدات، بما جعلها تصل لما يناهز الثلاثمائة وأربعين مليون دولار أمريكي، لدعم برامج عملها هناك.

وقس على ذلك ما ينفقه العديد من المنظمات والوكالات الإنسانية لهذا الغرض.

رغم هذا، صرح المسؤول عن الملف الأفريقي في اللجنة الدولية في بيان له بمؤتمر للاتحاد الأفريقي بأن: "العمل الإنساني المبذول في أفريقيا، بالمقارنة مع ضخامة الاحتياجات، لا يشكل إلا نقطة في بحر!".

وعلى الرغم من أن ما يجري في هذه القارة، وما تعانيه من أزمات، صار يقض مضاجع الكثيرين، إلا أن الاستجابة الفعلية، من قبل المجتمع الدولي، لمواجهة آلام هذه القارة على نحو جذري، لا تكاد تراوح التصريحات وإعلانات النوايا الحسنة!.

يقول كريستوف هارنيش المندوب العام للجنة الدولية في أفريقيا، في حديث للإنساني منشور في هذا العدد: "أعتقد أن علينا الإقرار بأننا نحيا في عالم ظالم!"، وهي المقولة نفسها التي ينطلق منها المفكر جان زيغلر في سعيه لدمج الحق في الغذاء كحق ملزم وواجب ضمن حقوق الإنسان (راجع الحوار المنشور معه أيضا في هذا العدد).

لذا، وعندما رأت هيئة تحرير هذه المجلة أن تنشر في هذا العدد ملفا عن قارة أفريقيا، لم تقتصر في رؤيتها لهذا الملف على عرض جهود العمل الإنساني، وإنما قررت الذهاب إلى أبعد من ذلك، إلى مناقشة جوانب أخرى لا يمكن تجاهلها في محاولة فهم "الحالة الأفريقية"، وعلى رأسها بطبيعة الحال مسألة التنمية، والمشكلات المزمنة التي خلفتها حقبة الاستعمار، وسوء إدارة النخب الأفريقية لبرامج النهوض ببلدانها.

بطبيعة الحال، تحتاج القارة الأفريقية لزيادة أكبر بكثير مما يرصده لها العالم اليوم في مساعدات العمل الإنساني، لكنها تحتاج بالدرجة الأولى إلى مساعدات أخرى من نوع مختلف، أي مساعدات للتنمية طويلة المدى، وهي أيضا بحاجة إلى نظام عالمي أكثر عدالة في التبادل الاقتصادي بين الدول، أي نظام يمكنها من النمو في شروط للتنافس غير ظالمة، تسمح للفقراء بموضع قدم لهم على الكوكب في عالم اليوم، الذي صار يطفح بالمشكلات والمجاعات والكوارث والحروب، كما يطفح بالثروات، بما جعله منقسما على نفسه بشكل غير مسبوق.

ولعلنا باستعراضنا، في هذا العدد، لجانب من صورة العمل الإنساني في أفريقيا، نعرض لأوضاع يمر فيها هذا العمل بظروف شديدة الخصوصية، لا تسمح له بالكثير من التفاؤل، وتضعه في مواجهة واقع يستعصي في كثير من الأحيان على ما يبذله من جهود، إلا أن العاملين في هذا المجال يواصلون بدأب محاولاتهم في التخفيف من آلام الإنسان الأفريقي، في سباق غير متكافئ بينهم وبين الأوضاع المتردية التي يعانيها. فهؤلاء الإنسانيون، يناضلون في ظروف يعلمون فيها بالتأكيد أن جهودهم ليست سوى نقطة في بحر.

لكنهم يدركون أيضا، أنها ليست حرثا في البحر ■

"الإنساني"

الإنساني

تصدر كل ثلاثة شهور عن
اللجنة الدولية للصليب الأحمر

المدير المسؤول **تمارا الرفاعي**

مدير التحرير **محمد سيف**

مستشار التحرير **عنايات فريد**

المستشار القانوني **د.عامر الزمالي**

المراسلات : 31 شارع جدة، حي المهندسين، القاهرة 12311
تليفون 7619332 • 3379282 فاكس 7618487
البريد الإلكتروني: csc.cai@icrc.org

الآراء الواردة بهذه المطبوعة لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها

اللجنة الدولية للصليب الأحمر منظمة مستقلة محايدة، أنشئت عام 1863. مهمتها إنسانية بحتة، تتمثل في حماية أرواح ضحايا الحرب وكرامتهم وتقديم المساعدة لهم. تقوم اللجنة بتوجيه وتنسيق أنشطة الإغاثة التي تنفذها الحركة الدولية للصليب والهلال الأحمر. وتعمل على ترويج وتدعيم القانون والمبادئ الإنسانية العالمية.

33

خريف 2005

مسؤولية وقف الانتهاكات ■ 05

يجب أن نكون صارمين مع أنفسنا ■ 08

أفريقيا: نزاعات ومجاعات ■ 11

الجوع وحقوق الإنسان ■ 14

مآل النزاعات المسلحة السودانية ■ 16

رواندا: فصل في الجحيم ■ 19

يوم في إثيوبيا ■ 22

نحو إحلال السلم في كازامانس ■ 25

الصومال: العاملون في الظل ■ 28

قيود سياسية ونزاعات مسلحة وتحديات إنسانية ■ 30

هل بوسع التنمية تحقيق الاستقرار ■ 33

حوار مع مندوب أفريقيا العام ■ 36

قصائد أفريقية ■ 40

اللامعقول في اللامتناهي اللاإنساني ■ 42

إنهاء جريمة التعذيب.. ما العمل؟ ■ 46

مناهضة التمييز في العالم العربي ■ 50

أركان العالم ■ 53

بلا رتوش: لوحة واحدة للموت ■ 56

إصدارات ■ 58

الصورة الفوتوغرافية: أ ب

الشرق الأوسط

مشهد أصبح مألوفًا يطالعه الناس كل يوم في الصحف وعلى شاشات الفضائيات: موقوفون مدنيون عُصبت عيونهم، وأوثقت أيديهم. الخطوة الأولى في طريق طويل من الانتهاكات.

مسؤولية وقف الانتهاكات وحماية العمل الإنساني

تحفل الصحف ووسائل الإعلام العربية والعالمية كل يوم بكمٍ هائلٍ من الأخبار والمعلومات التي تصف المخالفات التي تجري في عدد من بلدان الشرق الأوسط وعدد من البلدان الأفريقية التي تشهد نزاعات مسلحة، وهي مخالفات يرتقي بعضها إلى مصاف الانتهاكات الشديدة التي تضر بأعداد هائلة من البشر. •••

بمراجعة سريعة لما يتعرض له السكان في بلد عربي، كالعراق على سبيل المثال، نجد أنهم يرزحون اليوم فريسة معاناة إنسانية هائلة، وهي معاناة تجري على مرأى ومسمع من العالم أجمع ولا تجد من ردود الفعل سوى حالة من الشلل والعجز إزاءها. فإضافة إلى ما صارت تمثله الحياة اليومية للإنسان العراقي من عبء مستحيل (تورد التقارير الصادرة عن جهات رسمية دولية أن حوالي 46٪ من العائلات العراقية محرومة من المياه النظيفة، وأن ما يزيد على ربع أطفال العراق دون الخامسة من العمر يعانون من سوء التغذية على نحو خطير، ناهيك عن الآلام التي يتكبدها العراقيون في ظل انتشار البطالة ـ 72٪ بحسب أرقام الأمم المتحدة عام 2004 ـ وصعوبة الحصول على لقمة العيش والوقود مع انقطاع الكهرباء في معظم الأوقات عن كبريات المدن العراقية)، أضف لذلك تدهور الأوضاع الأمنية وانتشار خروق القانون الدولي الإنساني المتكررة التي يشهدها العراق يوما بعد يوم، وهي الخروق التي يتحمل عبئها الأكبر الضحايا من المدنيين قبل المحاربين، وبطبيعة الحال، كما يعرف الجميع، أن الضمانات، التي كفلها القانون لحماية العمل الإنساني في فترات النزاع المسلح، كانت ضمن ما تعرض للانتهاك الصارخ على الساحة العراقية. وقد نشرنا الكثير على صفحات هذه المجلة حول الظروف التي دعت إلى تقليص عمل اللجنة الدولية في العراق لدواعي الأمن، وذلك عقب تكرار تعرض أفراد اللجنة للقتل، وكذلك تعرض مقر اللجنة الدولية نفسه للنسف.

قواعد لا يجوز خرقها

في بياناتها المتعددة التي أصدرتها اللجنة الدولية بخصوص الأوضاع الجارية في العراق، أكدت مرارا على عدد من القواعد الواجبة التطبيق، لاسيما تلك التي تضمنتها المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف لعام 1949 وقواعد القانون العرفي التي تشمل ما يلي:

- حظر الهجمات الموجهة ضد المدنيين وأعمال العنف والتهديد بالعنف بهدف بث الذعر في نفوسهم؛
- ضرورة معاملة المقاتلين الجرحى، ومن وقعوا في الأسر أو استسلموا، سواء كانوا من الأصدقاء أو الأعداء، معاملة إنسانية؛
- واجب جمع الجرحى والمرضى والعناية بهم دون تمييز، وواجب احترام وحماية أفراد الوحدات الطبية والمنشآت التي يعملون فيها، من قبل كافة الأطراف.

فإذا ما قارنّا ما جرى ويجري في هذا البلد على ضوء هذه الالتزامات الإنسانية لأدركنا مدى البون الشاسع بين ما يحدث في الواقع وبين ما يجب أن تسير عليه الأمور، وذلك في ظل الغياب القسري الذي تم فرضه على ممثلي العمل الإنساني.

تراجع خدمات العمل الإنساني

في حوار له مع جريدة الحياة بتاريخ السابع عشر من يوليو/ تموز الماضي، ذكر بلتازار ستاهلين المندوب العام للجنة الدولية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن اللجنة الدولية لديها الرغبة في تكثيف ومضاعفة نشاطها في العراق على غرار ما تقوم به في الأراضي الفلسطينية، حيث تتواجد في كل قرية تقريبا. لكن استهداف موظفي اللجنة ومكاتبها عمدا، على الرغم من كونها منظمة إنسانية وغير سياسية، جعلها تعدل من طريقة عملها وتقوم بتقليص الخدمات التي تقدمها للمواطنين، وهو أمر مخيب لطموحات اللجنة في خدمة المواطنين العراقيين، فلم يعد لديها مكاتب أبوابها مفتوحة أمامهم في وسط العراق أو في جنوبه، وهي المنظمة التي قامت قبل ذلك بتقديم خدمات لا يستهان بها للعراقيين سواء قبل حرب عام 2003 أو بعدها مباشرة، من خلال تنفيذها لمشاريع كثيرة على صعيد البنية التحتية في مجالات المياه والصحة، وفي متابعة أوضاع المحتجزين والأسرى ومساعدة العائلات على الاتصال بذويهم، إضافة لرعايتها لتنفيذ اتفاقيات جنيف وبروتوكوليها الإضافيين وهي الوثائق التي تنظم السلوك القانوني للأطراف المتنازعة وتؤمن الحماية للضحايا في فترات النزاع المسلح.

مهمة اللجنة الدولية للصليب الأحمر تنفيذية بالدرجة الأولى

لقد عهدت الدول الأطراف في اتفاقية جنيف لسنة 1949، أي الغالبية العظمى من الدول، إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر بمهمة ضمان حماية ومساعدة ضحايا النزاعات المسلحة من العسكريين والمدنيين، وقد شدد النظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر على هذه المهمة، ومددها أيضا إلى حالات الاضطراب الداخلي، كما أسندت اتفاقيات جنيف عددا من الاختصاصات والمهمات المحددة للجنة الدولية، مثل زيارة الأسرى والمحتجزين المدنيين أو الاضطلاع بمسؤوليات الدولة الحامية إذا لم تكن هذه الدولة محددة، وبناء على هذه الاتفاقيات، صار بوسع اللجنة الدولية أيضا أن تقوم بمبادرات إنسانية، أما الدور الخاص الذي تؤديه اللجنة الدولية كوسيط محايد ومستقل بين المحاربين، فإنه غالبا ما يغلب عليه الطابع التنفيذي، إذ أن مهمتها الأولى هي حماية ومساعدة الضحايا باسم الإنسانية عندما تنشب الأعمال العدائية والسهر قدر الإمكان على تحسين مصائرهم.

ضرورة التواجد في المنازعات

ولا تعني عبارة الحماية والمساعدة حسب مفهوم اللجنة الدولية التدخل لدى المحاربين لضمان احترام وتطبيق قواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني فحسب، بل تعني أيضا وجودها في الحرب، ويتمثل ذلك بصفة خاصة في زيارة الأسرى، والبحث عن الأشخاص المفقودين، وإعادة الاتصالات بين أفراد العائلات التي فرقتها الحرب ولم شملهم، وتقديم العناية الطبية للجرحى والمرضى، ونقل وتوزيع الأغذية والملابس وغيرها من المواد الضرورية لبقاء السكان المنكوبين على قيد الحياة،

ولكي تتمكن اللجنة الدولية من إنجاز مهمتها، يجب السماح لها فور بدء الأعمال العدائية بالوصول إلى الضحايا، كما يجب أن يتوفر لمعاونيها العاملين في الميدان الحد الأدنى من ضمانات الأمن، ويعد تعاون الحكومات وأطراف النزاع أمرا لا غنى عنه لتحقيق هذه الشروط، وهي الشروط التي تضمنها مصداقية اللجنة الدولية القائمة على توافر عناصر الثقة فيها وفي دورها، وهذه العناصر بدورها تستند إلى استقلال المؤسسة حيال كل سلطة سياسية، وإلى مراعاتها الدقيقة لمبادئ الإنسانية والحياد وعدم التحيز، وإلى أسلوب عملها المتكتم. إذ تحاول اللجنة الدولية جاهدة أن تعمل على وجه الخصوص على تطوير الحوار الدائم مع الذين تتحدث إليهم والحفاظ عليه على هذا الأساس من السرية، وغالبا ما تتمكن اللجنة الدولية بهذه الطريقة من الوصول إلى بعض الضحايا الذين ربما قد تستبعدهم السلطات وأطراف النزاع لولا هذه العلاقات المفعمة بالثقة، بيد أن ذلك يستلزم ضمنا أن تتجنب اللجنة الدولية تأثير أي جماعة للضغط سواء كانت سياسية أو إعلامية أو خلاف ذلك.

تهميش دور العمل الإنساني خسارة للجميع

وعلى عكس الوضع المطلوب والمرغوب الذي استعرضناه في السطور السابقة، والذي تسعى اللجنة الدولية للقيام بدورها من خلاله، نجد أن العالم صار يشهد في النزاعات الجارية اليوم أنواعا من تضخم أدوار جماعات الضغط التي تسعى لإخلاء الميدان لتحقيق مآربها، وهي في سعيها هذا تعمل على إزاحة ممثلي العمل الإنساني، على النحو الذي شهدناه في العديد من دول أفريقيا وفي الشيشان وفي البلقان، بل لم يعد هناك نزاع مسلح يخلو من هذه الانتهاكات، سواء عن طريق استهداف الإنسانيين، أو عن طريق الاستيلاء على أدوارهم، بل وصل الأمر في بعض الأحيان إلى سرقة مواد الإغاثة والمساعدات التي يحاولون إيصالها للضحايا. وفي هذا تعددت آلاف المرات مناشدات ممثلي العمل الإنساني لجميع الأطراف في كل النزاعات بضرورة احترام القانون الدولي الإنساني، ومراعاة توفير الحماية للإنسانيين، وهي الحماية التي تعد مسؤولية الجميع كما تمثل بدورها مصلحة للجميع، أو كما يقول أحد مفكرينا: "المهم ألا يقوم المقاتل بضرب سيارة الإسعاف بالرصاص فقد يحتاجها يوما حين يصبح هو نفسه مضروبا بالرصاص. إنها مرة أخرى الدعوة المتكررة للحكمة والجدوى: لا تبصق في البئر"، (راجع مقال الدكتور أحمد عبدالله رزة المنشور في هذا العدد).

الصورة الفوتوغرافية: أ ف ب

آن الأوان لجميع الأطراف الفاعلة في النزاع العراقي لأن تراجع، أكثر من أي وقت مضى، مدى خطورة الإبعاد القسري للعمل الإنساني ولممثليه الأساسيين المستقلين الحياديين، وأثر ذلك في مضاعفة معاناة العراقيين في ظل الأوضاع الراهنة.

رفض الحماية المسلحة والاتصال بكافة الأطراف

نعود مرة أخرى للإشارة إلى الحوار المميز الذي أدلى به المندوب العام للجنة الدولية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لجريدة الحياة اللندنية. وذلك في إجابة له عن سؤال يتعلق بالاتصالات التي تقوم بها اللجنة الدولية مع كل أطراف النزاع العراقي. قال بلتازار ستاهلين: "أعتقد حقا أننا بصفتنا منظمة حيادية، فإن على الأطراف أن تقبل فكرة أننا نتكلم مع الأطراف الأخرى. وهذا يعني أن الجماعات المسلحة تتفهم أننا نتكلم مع السلطات، وفي المقابل، أن السلطات تتفهم أننا نتكلم مع الجماعات المسلحة. وفي الوقت ذاته فإن اللجنة الدولية للصليب الأحمر لا تستخدم المواكب المسلحة، وترفض أن تقوم بعملها تحت الحماية المسلحة من قبل الجماعات أو السلطات، فهذا من شأنه أن يسيء إلى استقلال المنظمة وحيادها. إن القيام باتصالات مع كل الأطراف الفاعلة في العراق ضرورة أساسية لنا لكي نتمكن من القيام بعملنا الإنساني". (راجع الحوار المنشور على موقع الإنترنت العربي للجنة الدولية: www.icrc.org/ara).

ونحن من جانبنا نقول أنه آن الأوان لجميع الأطراف الفاعلة في النزاع العراقي لأن تراجع، أكثر من أي وقت مضى، مدى خطورة الإبعاد القسري للعمل الإنساني ولممثليه الأساسيين المستقلين الحياديين، وأثر ذلك في مضاعفة معاناة العراقيين في ظل الأوضاع الراهنة، وأن تنفتح هذه الأطراف، بكل أطيافها، على حوار مسؤول مع ممثلي العمل الإنساني، تكون نتيجته في صالح الجميع. وفي صالح حماية الضحايا وإعمال القانون والعمل على وقف الانتهاكات، الذي هو مسؤولية يلقيها تاريخنا الإنساني على الجميع، سواء في داخل العراق أم خارجه ■

رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر لمجلة FACTS الألمانية:

يجب أن نكون صارمين مع أنفسنا

حظر التعذيب ليس قضية مهمة للجنة الدولية فحسب، وإنما هو مبدأ راسخ في قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

خلال شهر يوليو/ تموز الفائت، أجرت مجلة FACTS حوارا عن طريق محررها أندرياس بوخر مع جاكوب كيلنبرغر رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر ثارت فيه قضايا عديدة، من بينها مسألة الكتمان كوسيلة عمل للجنة الدولية، وكذلك ما قيل عن الضغوط التي يمارسها مجلس الشيوخ الأمريكي على اللجنة الدولية. والإنساني إذ تنشر هنا نص الحوار، تذكّر بالأهمية الفائقة لما ورد به من قضايا ومدى تأثير هذه القضايا على مسيرة العمل الإنساني، وفيما يلي نص الحوار:

■ **المحرر: السيد كيلنبرغر، إنك تترأس اللجنة الدولية للصليب الأحمر منذ خمس سنوات فكيف تتعايش مع هذه المسؤولية؟**

■ **كيلنبرغر:** من المؤكد أنك تصطدم على الدوام بالوجه المظلم للعالم. ودعني أقل لك صراحة إن من الأسهل أن تكون رئيسًا من أن تمضي سنوات طويلة وتعاني الظروف القاسية التي يعيشها المندوبون في الميدان. ولكني غالبًا ما أقوم بزيارة مناطق النزاع والكثير مما نراه هناك يثير الألم والغيظ. إلا أننا نرى أيضًا ما يمكن أن نحدثه من اختلاف في أوضاع الناس وهذا يساعدنا على تحمّل ما نعيشه في الميدان.

■ **المحرر: حتى لو لم يكن هناك أي تحسن ثابت في حالة النزاع؟**

■ **كيلنبرغر:** هذه مشكلة أساسية. صباح هذا اليوم، مثلاً، كنا نتحدث عن عواقب النزاع القائم في شمال أوغندا على الصعيد الإنساني. فخلال السنوات العشر الماضية، لم يتحسن وضع السكان المدنيين كثيرًا. ولكننا لا نستطيع أن نعمل فقط في الحالات التي نرى فيها إمكانية لتحسن أوضاع الناس خلال العشرين سنة المقبلة. إننا لا نملك مثل هذا اليقين. والشعار الذي يقودنا في اللجنة الدولية ـ وأظن أن بوسعي أن أتحدث هنا باسم معظم موظفينا ـ هو الشعار التالي: "أريد أن أنقذ الأرواح وأحمي كرامة الناس في هذا المكان وفي هذه الظروف".

■ **المحرر: لا يستطيع مندوبو اللجنة الدولية التحدث علنًا عن تجاربهم. فهل يملكون متنفسًا للتعبير عن مشاعرهم؟**

■ **كيلنبرغر:** بالنسبة إلى الأشخاص الذين يعملون في مناطق الحروب، يعد التمسك بموقف المحايد من أجل حماية قدرة اللجنة الدولية على التدخل موقفا شاقا للغاية. فمثل هذا الموقف يتطلب انضباطًا كبيرًا وأنا أحترمهم أجلّ الاحترام لذلك. ولكن يمكن للمندوبين مناقشة انطباعاتهم أو مقارنتها بتجارب سابقة. كما يمكنهم التحدث باطمئنان إلى أطباء اللجنة الدولية المتخصصين الذين أفادوا من تدريب خاص لمواجهة مثل هذه الأوضاع. بالإضافة إلى ذلك، يعلم المندوبون أن مبدأ السرية ليس هدفًا بحد ذاته بل هو منهج عملنا الأساسي من أجل ضمان الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأشخاص.

■ **المحرر: هل هذا هو المبدأ الأهم؟**

■ **كيلنبرغر:** إن مبرر وجودنا هو الوصول إلى كل من يحتاج إلى حماية أو مساعدة في كل مناطق النزاعات وفي كل أرجاء العالم. وإذا رأى أي طرف من أطراف النزاع أننا نسرّب ما لدينا من معلومات فمن الواضح أن فرص نجاحنا في تدخل فعال ستتقلّص بشكل هائل. ولكن أعود وأكرر: السرية ليست قيمة بحد ذاتها ونحن نحتفظ، في ظروف معينة، بحق التكلم علنًا.

■ **المحرر: في أية ظروف؟**

■ **كيلنبرغر:** يجب أن تؤخذ في الاعتبار أربعة شروط: أولاً، حصول انتهاكات خطيرة ومتكررة للقانون الدولي الإنساني. ثانيًا، أن نكون شهودًا على هذه الانتهاكات أو أن نكون على علم بها من مصادر موثوق بها تمامًا. ثالثًا، التأكد من أن تدخلاتنا المتكررة بقيت من دون تأثير. رابعًا، أن نكون مقتنعين بأن التوجه إلى الرأي العام هو لصالح الضحايا.

■ **المحرر: هل يجب أن تتوفر كل هذه الشروط في آنٍ معًا؟**

■ **كيلنبرغر:** نعم. ولهذا من الصعب جدًا اتخاذ مثل هذا القرار في حالات محددة. أن تتخذ موقفًا ثابتًا ليس بالأداء السهل. فعليك أن تكون صارمًا مع نفسك وألا تتهاون في مبادئك.

■ **المحرر: أحيانًا لا يمكنك الانتظار ريثما تظهر نتائج المساعي السرية. ففي حالة رواندا، كشفت اللجنة الدولية بسرعة ما يجري هناك إلى الرأي العام.**

■ **كيلنبرغر:** لم يكن هناك أي التباس في الوضع، وكنا نأمل من خلال النداء العلني الذي وجهناه أن تتوقف المجازر الحاصلة هناك. ولكن المؤسف أن رد فعل المجتمع الدولي جاء متأخرًا.

■ **المحرر: بعد خيبة الأمل هذه، هل تعمدت اللجنة الدولية الامتناع عن توجيه نداءات علنية؟**

■ **كيلنبرغر:** لا، لقد جئت على ذكر هذا المثل لأنني لاحظت عمومًا أنه غالبًا ما يُغالى في تقدير فعالية النداءات العلنية.

■ **المحرر: أليس للإعلام أي تأثير؟**

■ **كيلنبرغر:** لا. قد يكون من الخطأ الاستخفاف بتأثير الرأي العام، وأحد أهم التحديات التي نواجهها هو الإخفاق في اختيار الوقت المناسب للتوجه إلى الرأي العام. إلا أنه من الشائع أن يقلل من أهمية تأثير الكلام الصريح في المناقشات السرية، في حين يغالى في تقدير تأثير النداءات العلنية.

■ **المحرر: بعد فضيحة التعذيب في سجن "أبوغريب"، قدمت للمرة الأولى بيانًا إيجابيًا إلى الصحافة أشرت فيه إلى فعالية الاتصالات التي أجريتها مع السلطات.**

■ **كيلنبرغر:** هذا صحيح. أما إذا أمعنّا في ذلك، فنستطيع القول إن الإبلاغ عن نجاح المناقشات هو أيضًا انتهاك لمبدأ السرية. إن تسريب التقرير حول "أبو غريب" إلى الصحافة– ويجب التذكير أنه لم يسرب عن طريق اللجنة الدولية– قد أدى إلى نوعين من ردات الفعل، لاسيما في العالم العربي. فقد بدأ الناس يتساءلون: لماذا لم يفصح المندوبون عن أي شيء في السابق وبعدها راحت تثار أسئلة هامة حول طبيعة عملنا. لذا، قررت أن ألفت النظر إلى أن زياراتنا للسجناء كان لها تأثير فعلي. ولكن ما قلته لا يعني أنه تمت الاستجابة فورًا لكل طلباتنا بشأن "أبو غريب".

■ **المحرر: مما لا شك فيه أن الاعتداءات التي حصلت في لندن قد عززت موقف المدافعين عن حجة "القنبلة الموقوتة"، أي أولئك الذين يبررون استخدام التعذيب كوسيلة وقائية لانتزاع المعلومات من الإرهابيين.**

■ **كيلنبرغر:** إن حظر التعذيب ليس قضية مهمة للجنة الدولية فحسب، وإنما هو مبدأ راسخ في قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. لقد وضع هذان القانونان بهدف إيجاد توازن بين الأمن الوطني وحماية كرامة الإنسان. ولا نرى أي سبب لتغيير ذلك. ولا حاجة لأن أتحدث عما قد يحدث لو بدأنا بالتراخي في وضع الحدود وتجاهلنا حظر التعذيب. وبغض النظر عما ينص عليه هذا القانون، فمن الواضح أن جرائم من مثل الهجمات التي شهدتها لندن تتعارض مع المبادئ الأساسية للقانون الإنساني وبالتالي يجب أن يعاقب مرتكبوها على هذا الأساس.

■ **المحرر: قبل أن تقوم اللجنة الدولية بزيارة السجناء أو التحقق من ادعاءات التعذيب، عليها أن تعرف من هم المحتجزون. ومن الممكن أن تكون الولايات المتحدة قد أقامت قواعد سرية على متن السفن. وثمة تقارير صحافية تشير إلى وجود مئات من المحتجزين غير المسجلين.**

■ **كيلنبرغر:** لا أستطيع أن أعلّق على مثل هذه الأرقام، ولكن من المهم أن يتم تبليغنا بجميع السجناء. وتخضع زياراتنا لأربعة شروط هي التالية: 1) أن يكون باستطاعتنا زيارة جميع السجناء في المكان المعني، 2) أن يكون باستطاعتنا التحدث إلى السجناء على انفراد من دون وجود طرف ثالث، 3) أن يسجل السجناء وتوضع قائمة بأسمائهم، 4) أن نتمكن من تكرار الزيارات كلما رأينا ذلك مناسبًا.

■ **المحرر: إنك لا تجيب عن أسئلة تتعلق بظروف احتجاز صدام حسين. ماذا لو سألتك بشكل عام بمن تتصلون، إذا صادفتم حالات من سوء المعاملة؟**

■ **كيلنبرغر:** نبدأ بالحوار مع المسؤولين مباشرة أي قائد المعسكر أو مدير السجن بالإضافة إلى المسؤولين من رتب متوسطة في الوزارة المعنية. وخلال الزيارة التالية، نتحقق من مدى فعالية هذه المبادرات الأولية. وفي حال عدم حدوث أي تغيير، نلجأ إلى أعلى الرتب في السلطة.

■ **المحرر: فيما يتعلق بالقاعدة الأمريكية في غوانتانامو، لجأت اللجنة الدولية مباشرة إلى رأس السلطة وقد التقيت الرئيس بوش هذا العام وقابلت •••**

••• وزيرة الخارجية الأمريكية رايس مرتين.

■ **كيلنبرغر:** لا أستطيع الإفضاء بمضمون هذه المحادثات. ولكن ما أستطيع قوله ـ وهذا ليس مجرد كلام سياسي فارغ ـ هو أن الحوار الذي جرى بين الحكومة الأمريكية ورئاسة اللجنة الدولية كان حوارًا جيدًا. يمكن محاورة الأمريكيين. إنهم يعتبرون السرية مهمة وأنا أحترم ذلك. فالحكومة الأمريكية تقدر اللجنة الدولية وتعتبرنا عنصرًا فعالاً وموثوقًا به. هذا لا ينفي وجود تباينات في الآراء ولكننا نستطيع التحدث صراحة ويمكن أن يكون للحوار أثر فعال.

■ **المحرر: يبدو أن مستوى التفاهم أقل خارج الحكومة فهنالك لجنة من الجمهوريين في مجلس الشيوخ وصفت اللجنة الدولية بأنها معادية للأمريكيين وانتقدتها لأنها طالبت بمنح وضع "أسرى الحرب" للمحتجزين في غوانتانامو، وهذا ما شكل، بحسب ادعاءاتها، عقبة أمام "الحرب على الإرهاب".**

■ **كيلنبرغر:** لا أساس لهذا الاتهام. وما أراه مهمًا ـ علمًا أني لست متأكدًا من أن كلامي واضح دائمًا للجميع ـ هو أنه حتى ولو منح السجناء وضع "أسرى الحرب"، يمكن ويجب أن يحاكموا إذا ما ارتكبوا جرائم حرب. فوضع "أسير الحرب" لا يحمي أي شخص من المثول أمام القضاء لاقترافه انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني. ويواجه المحتجزون المدنيون الوضع نفسه. هذا ولم نطالب يومًا بأن يمنح جميع المحتجزين في غوانتانامو وضع "أسرى الحرب"، ولكننا نشدّد على وجوب تطبيق الإجراء المذكور في اتفاقية جنيف الثالثة والذي يحدد بموجبه الوضع القانوني للسجناء.

■ **المحرر: يطالب المتشددون في مجلس الشيوخ الأمريكي بإجراء تعديلات في النظام الأساسي للجنة الدولية حتى يتاح لغير السويسريين المشاركة في هيئاتها المسؤولة.**

■ **كيلنبرغر:** إن حصر عضوية هيئاتنا المسؤولة بالمواطنين السويسريين يعود إلى سياق تاريخي ولكنه يستجيب أيضًا إلى هدف عملي. إننا من أكبر المنظمات الإنسانية الناشطة في مناطق الحرب وعلينا اتخاذ القرارات بسرعة. فعلى مستوى الإدارة قد يؤدي النقاش السياسي بين ممثلين عن جنسيات مختلفة إلى عرقلة غير ضرورية لعملية صنع القرار. أما مندوبونا والموظفون الآخرون فلم يعودوا من السويسريين حصرًا، وهذا الأمر هو من مصلحة اللجنة الدولية، لأنّ التدويل يجعلنا نصل إلى مجموعة أوسع من الموظفين المؤهلين. فعلى سبيل المثال، يأتي الكثير من الموظفين في القسم اللوجستي من فرنسا، ذلك أن دراسة اللوجستية لها تاريخ قديم هناك، ويشارك في عملنا الكثير من موظفي الوحدات الطبية من بلدان الشمال إذ يحق لهم العودة إلى وظائفهم بعد ذلك.

■ **المحرر: لقد صادف أن المناطق الأكثر تضررًا من كارثة التسونامي كانت أيضًا مناطق تشهد حروبًا أهلية. فما أثر ذلك على توزيع ميزانية اللجنة الدولية لهذا العام؟**

■ **كيلنبرغر:** بعد الفيضانات، قررنا بسرعة بذل جهد إضافي خلال مرحلة الطوارئ. وعندما أيقنّا أن هناك ما يكفي من مال لمشاريعنا، طلبنا من الدول المانحة تقديم مساهمات إضافية لصالح أفريقيا.

■ **المحرر: إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة أطباء بلا حدود هما المنظمتان الوحيدتان اللتان اتخذتا هذا الإجراء.**

■ **كيلنبرغر:** هذا صحيح، وأنا سعيد بقرارنا هذا. لقد خصصنا حوالي نصف نفقاتنا هذا العام لأفريقيا. في دارفور مثلاً، وهي تعتبر حاليًا المنطقة التي تقوم فيها اللجنة الدولية بأوسع عملياتها، وفرنا المساعدات الغذائية لحوالي 475,000 شخص بين كانون الثاني/ يناير، وحزيران/ يونيو 2005 فقط، لاسيما في المناطق الريفية التي يصعب الوصول إليها.

■ **المحرر: نرى أحيانًا البعض يعبر عن الأمل في أن تؤدي كارثة طبيعية إلى إعادة جمع الأطراف المتحاربة، فهل شهدت ذلك في سري لانكا أو في "آتشيه"؟**

■ **كيلنبرغر:** إن كلاً من الحكومة الإندونيسية والمتمردين على وشك التوصل إلى حل للنزاع القائم في "آتشيه"، أما في سري لانكا فلا تزال هناك صعوبات في التوصل إلى اتفاق بشأن توزيع المساعدات الإنسانية. لذا، من السابق لأوانه القول إن الكوارث الطبيعية التي شهدتها البلاد تلعب دورًا حاسمًا في إحلال السلام ■

رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر أثناء إحدى زياراته للسودان

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

أفريقيا: نزاعات ومجاعات

حروب إثنية!. مجاعات!. جفاف!. فيضانات!.
مدن بأكملها تحطمت وتحولت إلى خرائب وأنقاض!.
حقول للزراعة أصبحت حقولا للموت بالألغام!.
أطفال حملوا السلاح وشنوا الحروب وأعمال القتل والتمثيل بالأجساد تحت تأثير المخدرات!.
قيادات من مجرمي الحرب والمرتزقة!.
مراع لنشوء الفيروسات الفتاكة التي تظهر لأول مرة في التاريخ!.
كوليرا!. إيدز!. "يلتهم في بعض البلدان نسبة تعدو الثمانين بالمائة من السكان!".
مذابح جماعية وسمت بالخزي تاريخ الإنسان الحديث!

هذه المشاهد القاتمة، الدالة على ما وصل إليه قاع البؤس الإنساني، ظلت هي التي تعكس صورة أفريقيا على المسرح العالمي خلال العقدين الماضيين. فما الذي جرى ويجري في هذه القارة؟، وأين هو موقعها الآن بالنسبة لقارات العالم؟، وما هي حدود قدرات العمل الإنساني في محاولة تخفيف آلام أبنائها وضحاياها؟، وهل هناك آفاق يمكن رصدها لمستقبل أفضل؟

هذه الإشكاليات جميعها لا نطمح إلى الإجابة عنها. لكننا نطمح فقط لإلقاء الضوء على بعض جوانبها ورصد لمحات يسيرة منها من خلال هذا الملف.

محمد سيف

نصف قرن من الحروب والانقلابات

شهدت أفريقيا خلال النصف الثاني من القرن العشرين مائة وستة وثمانين انقلابًا ودارت على أراضيها ست وعشرون حربًا وذلك بعد خروجها من عباءات الاستعمار ودخولها عصر التحرر الوطني الذي لم يأت لها، للأسف، بمستقبل مغاير، وذلك عندما عملت هذه التغيرات على تسليم السلطة السياسية للأفريقيين، ففي لحظة الاستقلال، لم تكن المعايير هي نفسها معايير أجدادهم وأسلافهم الذين تملكوا السلطة في زمنهم، أي المعايير التي تدعى بمعايير السلطة التقليدية الأفريقية، لذا آلت السلطة السياسية لطبقة جديدة أفريقية نشأت على التعليم الأوروبي، وكانت قد حصلت على السيطرة الاقتصادية وتكونت سياسيا في أوروبا. وهي الطبقة التي تكونت من خليط من ممثلي العديد من القبائل، والعشائر والجماعات اللسانية التي اختلفت هوياتها الخاصة وتنوع بعضها عن الآخر، لذا تكونت الدول الأفريقية من كيانات سياسية هشة.

أوضاع قسرية خلّفها الاستعمار

واقع الأمر أن هناك أسبابا وراء ذلك تتعلق بالفرض القسري لأوضاع جغرافية وسياسية عملت على أن تلقي بظلالها طوال هذا التاريخ وتشعل شرارة عدم الاستقرار في عموم القارة. فعندما احتلت القوى الأوروبية •••

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

أفريقيا، تملكت المناطق الجبلية، والنهرية، ومناطق الوديان والسواحل، التي كان يحكمها حتى ذلك الوقت ملوك وزعماء القبائل وزعماء العشائر وقادة الحروب. ونتيجة لسعي عدد من مواقع النفوذ الأوروبية، ومن القوى الاستعمارية التي أسست الدول القومية لدواع جيوبوليتيكية. حددت لهذه المناطق في مؤتمر برلين، 1884 ـ 1885، الحدود التي تم الاعتراف بها دوليا.

وخلال الخمسين عاما التي تلت، أصبحت هذه المواضع التي عادت غير محددة من جديد هي البلاد التي تصارع من أجل الاستقلال عن القوى الاستعمارية. وانتهت هذه المعارك في أعوام الستينيات، وتمكنت البلدان الأفريقية من الانضمام إلى صفوف الدول المستحقة لعضوية الأمم المتحدة والعديد من الوكالات، لتوقع المعاهدات الدولية ولتحل محل الآخرين، الذين قاموا عنها بهذا إبان المرحلة الاستعمارية. وفي 1964 ـ 1965، عدلت منظمة الوحدة الأفريقية وصححت حدود البلاد الأفريقية التي كان قد توقف العمل بها بفعل ضغوط القوى الأوروبية في مؤتمر برلين.

ومن ثم، ومع قيام الدول التي استقلت، صارت الخلافات قائمة على أساس احتياز الأرض، والماء وبعض المصادر الأخرى وهي التي تسببت قبل كل شيء في قيام الانقلابات العسكرية ثم أثارت بعد ذلك النزاعات المسلحة من أجل السلطة السياسية. وهو ما أدى إلى المآسي التي جرت في بيافرا، والكونغو، وتشاد، وإثيوبيا، وبوروندي، والسودان، ورواندا، وموزمبيق، وأنغولا، والصومال وأفريقيا الجنوبية. وهكذا قامت الحرب في أفريقيا بأسلحة جديدة ولأهداف جديدة ولكنها أهداف لا يحكمها قانون أو تلتزم بقواعد.

فقر مدقع، وجوعى بالملايين

بعض الأرقام تعطي صورة كابوسية لما عليه أفريقيا اليوم. فخمس وأربعون بالمائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر أو بأقل من دولار يوميًا وإجمالي الناتج العام للقارة يمثل واحدًا بالمائة من إجمالي الناتج العام العالمي في حين أن نسبة السكان هي 11 بالمائة من سكان العالم. ولا تتعدى صادرات البضائع الأفريقية نسبة 0،68٪ من التجارة العالمية كما تورد الإحصاءات الدولية.

وتقول الإحصائيات أيضًا أن المطلوب نمو سنوي بنسبة 7 بالمائة ولفترة 15 سنة ليتم خفض الفقر إلى النصف. والمطلوب أن تحفز مساعدات التنمية التي أقرت في قمة الثماني

الصورة الفوتوغرافية: أ ف ب

هذا النمو ولو أنها غير كافية. وتشير الإحصائيات أيضًا إلى المأساة الأفريقية الكبرى وهي تعرض طفل عمره اقل من خمسة أعوام للموت كل ثلاث ثوان، وذلك من مرض يمكن علاجه خارج أفريقيا.

سقوط إنساني وأخلاقي

خلال العقدين الماضيين، أصبح وضع ضحايا الحرب في أفريقيا أمرا لا يمكن التسامح معه. فلم تعد النزاعات الأفريقية تصنف بمناهج تصنيف النزاعات المسلحة التي يعرفها العالم اليوم، سواء في أوروبا، أو آسيا، أو الأقاليم الأخرى بالعالم، فليس هناك للأسف عذر للأهوال التي تسببها الحرب في الحياة اليومية الأفريقية. هذه الحرب التي لم تعد فحسب سببا للدمار الجسدي والإنساني ولكن أيضا سبب للانهيار الأخلاقي والثقافي، كما يقول المثقفون الأفارقة. لقد صارت الحرب أشبه ما تكون بمذبحة صافية، وأصبح المقاتلون يتشكلون من العسكريين والمدنيين على حد سواء. وفي كل مرة يكون لكل فعل ردود أفعال. والضمير العالمي يفرض إدانة كل هذه الممارسات البربرية. والعالم مندهش، مروع أمام هذه الأنهار من الدماء، وهذه الأكداس من العظام، وهذه التلال من الخرائب..

يقول الكاتب الأفريقي "كول أوموتوسو": "إن مسار تآكل التقاليد الثقافية والأخلاقية، الذي بدأ منذ وقت طويل، إذا شاء البعض العودة لما قبل خمسمائة عام، هذا المسار قد تسارع في نصف القرن الأخير. وهناك العديد من محاولات النهضة الثقافية نراها اليوم ولكن الكثير منها لم يتعد استبدال بعض الأسماء الأوروبية بأسماء أفريقية. لقد أصبحت الثقافة الأفريقية مجموعة من مقتنيات المتاحف. وعلينا أن نبحث عن حفظة الثقافة الشفوية لكي نتعلم منهم التزامات المقاتلين الأفريقيين التي طالما حدثونا عن جوانبها الأخلاقية التقليدية. وحتى لو أن الأقدمين منهم قد اختفوا، فإن الأخلاق الإنسانية الجديدة لم تنزرع بعد، حتى لدى النخب الأفريقية المتعلمة بحسب التقاليد الأوروبية. وهذا واحد من الأسباب التي تنقض علينا اليوم بألف مشكلة سببتها الصراعات المسلحة في أفريقيا.

العمل الإنساني وقارة أفريقيا

مع مطلع القرن العشرين تحركت للمرة الأولى طلائع العمل الإنساني ممثلة في العاملين باللجنة الدولية للصليب الأحمر لإغاثة الضحايا بحرب البوير (1898 ـ 1902). ومع دخول القارة لحقبة التحرر من الاستعمار، في بداية الستينيات، قامت اللجنة الدولية بعمليات كبرى لصالح السكان، وهي العمليات التي شهدت تصاعدا كثيفا في عقود السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات، كما لا تزال تشهد حالة من العمل المكثف اليوم. (راجع حوار المندوب العام لأفريقيا باللجنة الدولية المنشور في هذا العدد).

ولكن، وبسبب من الاختفاء، الشامل تقريبا، للاحترام الواجب للضحايا وللقواعد الأساسية للسلوك أثناء القتال ـ كذلك الوضع الذي شهدناه في ليبيريا وفي بوروندي، ورواندا، والكونغو، والصومال ـ، صار من المستحيل على المنظمات الإنسانية، في كثير من الحالات، أن تقوم بعملها. وأصبحت أقاليم بأكملها مناطق محظورة. وجرى إطلاق النار على فرق الإغاثة، الذين كانوا في أغلب الأحوال مستهدفين عن عمد. وكانت النتيجة هي الرحيل الاختياري لشعوب بأكملها، وعشرات الآلاف اللاجئين، والنازحين، من الرجال والنساء والأطفال المشوهين والجرحى أصبحوا بلا أي علاج. لكن هذا لم يحل دون استمرار عدد من المنظمات الإنسانية الفاعلة، التي تبذل قصارى جهدها من أجل التواجد في معظم أنحاء القارة بهدف حماية السكان والتخفيف عن آلامهم، وذلك في مواجهة مع أوضاع لا يمكن مواجهتها بالمساعدات الإنسانية، أو مساعدات الطوارئ وحدها.

دول مفككة وأخرى على طريق الانهيار

وبعض الدول الأفريقية، التي جمعت أفضل ما في العالمين ـ الأفريقي والأوروبي ـ صارت مفككة، غير قادرة على القيام بمسؤولياتها تجاه مواطنيها. والنتيجة هي أن الفرد صار محكوما عليه بألا يعتمد سوى على نفسه ثم على عائلته المباشرة، وقبيلته، وعشيرته من أجل إنتاج حاجاته الضرورية كالطعام والماء، والملبس، وأيضا للحصول على شعوره بالكرامة وعلى الشعور بالانتماء. ومن شأن تقوية هذا النوع من التقنين للحاجات الطبيعية ألا يكون متطابقا مع الديمقراطية، ومع البنى المشكلة لمفهوم الدولة الحديث الذي يتطلب إدماجا موحدا ثابتا لعقل المواطن الذي عليه أن يتبع السلوكيات الضرورية لمواكبة الأحداث الجديدة والمواقف الجديدة. وكما رأينا في حالة انهيار هذه الدول، لا تسمح الجماعات التي تظهر في قلب النخبة بالتغيير إلا إذا كانت ستحصل على السلطة عن طريقه. وهكذا تفاقمت الصراعات المسلحة من أجل السلطة بين الحكومات وقوى المعارضة، فالقوات الحكومية تكدر المواطنين بالنهار وقوات المعارضة المسلحة تكدرهم بالليل. الأولى تفعل ذلك محتمية في ضوء النهار من السادسة صباحا للسادسة مساء، والثانية تفعله محتمية بستار الليل من السادسة مساء للسادسة صباحا".

أطفال محاربون، وألغام قاتلة

ولعل أسوأ ما قدمته الحروب الأفريقية الأخيرة هو ظاهرة الأطفال المقاتلين، فهؤلاء هم أكثر الضحايا مدعاة للشفقة. ويبدو أن الجنود ـ الأطفال أصبحوا هم الأكثر تدميرا وفتكا، لأنهم بحسب الخبراء، أكثر انضباطا وأكثر طاعة للأوامر وطواعية من الكبار. وهو ما لا يعتبر سرا خافيا على أحد.

ولا توجد أي معاهدة للسلم تعترف بوجود الأطفال المحاربين. وبالنتيجة، فإن احتياجاتهم الضرورية لم توضع أبدا في الحسبان. فهل هناك أي توجه لإعادة إدماج طفل في الثانية عشرة من العمر، إلى السادسة عشرة مرة ثانية بالمجتمع، مما يوفر له حالة جديدة من الاستقلال العقلي والأمن؟ أو لطفلة محاربة تم اغتصابها جنسيا؟ وأي دور سوف يلعبه مثل هؤلاء الأطفال عندما يبلغون سن النضج في المستقبل؟ وأي برنامج يمكنه أن يلقن هؤلاء الشباب من جديد كنوز الحكمة بالمجتمعات الأفريقية التقليدية؟

الظاهرة الثانية التي تلفت النظر بالحروب الأفريقية هي ظاهرة الاستخدام العشوائي للألغام، مما جعل بلدانا بأكملها، كأنغولا على سبيل المثال تمثل حقولا للموت، وجعل نسبة لا يستهان بها من سكانها مبتوري الأطراف أو عجزة.

ولعل المدن التي صارت بكاملها أنقاضا هي التي تجعل من رحلة المسافر في أفريقيا رحلة في الكابوس. وهذه المدن مثل "هوامبو" و"ليبرفيل" و"كيسنغاني" وغيرها، إضافة إلى الطوابير التي لم تكن لتنتهي للاجئين والنازحين والفارين، وهي التي صارت تمثل صورة أفريقيا في نظر العالم.

فهل هناك مخرج لهذه القارة في ظل ما يجري بالعالم اليوم من تطورات؟

إن وضع أفريقيا مرتهن بكامله إلى إرادة أبنائها، ومدى جديتهم في العمل على الخروج من هذا المستنقع لأفق جديد ■

الجوع وحقوق الإنسان

حقوق الإنسان، في مجموعها، تجسد عالما مختلفا بالكامل، عالما متضامنا، خاليا من الازدراء، وأكثر توافقا مع سعادة البشر. الحق في الغذاء هو الحق في حرية الوصول المنتظم والدائم، سواء مباشرة، أو عبر وسائل الشراء النقدي، لغذاء ملائم، وكافٍ، كمّا ونوعًا، ومتلائم مع التقاليد الثقافية الغذائية للسكان المستهلكين، يؤمن حياة طبيعية ونفسية، للأفراد والجماعات، متحررة من القلق، ومشبعة وكريمة. «جان زيغلر»

حديث أُجرته «الإنساني» مع جان زيغلر مقرر برنامج الحق في الغذاء

حاورته **تمارا الرفاعي**

الصورة الفوتوغرافية: أ ف ب

يبدو أن الحق في الغذاء يمثل أمرا مختلفا عليه بالنسبة للكثيرين. وقد قلت إن الجوع سلاح دمار شامل؛ فهل هناك إجراءات يمكن اتخاذها سواء من أجل منع أزمات الجوع المحتملة أو من أجل وضع حد لأزمات الجوع القائمة؟ حدثنا عن الحق في الغذاء وما الذي تطمح لتحقيقه من خلال عملك كمقرر خاص للأمم المتحدة في هذا المجال؟

كتب جان جاك روسو يقول: "بين الضعيف والقوي، الحرية التي تضطهد، والقانون الذي يحرر". ومن أجل تقليل حدة النتائج الكارثية لسياسات تحرير السوق والخصخصة التي تمارس بمنتهى التطرف من قبل سادة العالم، وعبر مرتزقتهم المتمثلين في صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تنشئ وتشرع حقا جديدا من قوانين حقوق الإنسان، هو الحق في الغذاء، وهو البرنامج الذي أعمل مقررا له. والحق في الغذاء هو الحق في حرية الوصول المنتظم والدائم، سواء مباشرة، أو عبر وسائل الشراء النقدي، لغذاء ملائم، وكاف، كمًا ونوعًا، ومتلائم مع التقاليد الثقافية الغذائية للسكان المستهلكين، يؤمن حياة طبيعية ونفسية، للأفراد والجماعات، متحررة من القلق، ومشبعة وكريمة.

إن هذا بالتأكيد هو ما تسعى من أجله. فكيف تصور لنا ملامح الأزمة الراهنة؟

في كل يوم يمر على كوكبنا، يموت مائة ألف إنسان من الجوع، أو من نتائج الجوع المباشرة. ولهذا السبب، قضى ستة وثلاثون مليونا من الناس نحبهم عام 2002. والآن يموت من الجوع كل سبع ثوان طفل دون العاشرة. كما يفقد شخص حياته، كل أربع دقائق، بفعل نقص فيتامين أ. أضف لذلك أن ثمانمائة وأربعين مليونا من سكان العالم يعانون من نقص الغذاء، ومصابون بعجز دائم بفعل الجوع.

يبدو أن الموت جوعا صار مسموحا به، حتى أن وسائل الإعلام تركز على نشر صور الجوعى على غرار ما يحدث في النيجر اليوم.

أجل، ويحدث هذا في كوكب مفعم بالثراء إلى حد التخمة. فقد تبين لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، التي يرأسها رجل شجاع وكفء هو جاك ديوف، أنه، وفي ظل أدواتنا التنموية الحالية وقدراتها على الإنتاج الزراعي، بوسع الكوكب أن يغذي وبدون أية مشاكل اثني عشر مليارا من البشر، أي ما يوازي ضعف العدد الحالي لسكان العالم.

ما الذي نخلص إليه من ذلك؟

نخلص من ذلك إلى أن المذبحة اليومية التي يسببها الجوع لا يبررها أية حتمية أو قدر، وإلى أنه يقف وراء كل ضحية قاتل، وإلى أن النظام العالمي الراهن ليس قاتلا فحسب، وإنما هو قاتل عبثي أيضا. إنها مجزرة تتم باعتيادية لا مبالية.

والمعادلة بسيطة: فمن يملك المال يأكل ويعيش، أما من لا يملكه فهو يعاني، ليصبح عاجزا أو يموت. وليست هناك أية حتمية أو قضاء. فكل من يموت من الجوع يموت مغتالا.

في أفريقيا، غالبا ما تبدأ النزاعات بالاختصام على توزيع الموارد. هل تعتقد أن هناك إمكانية لإيجاد حلول سياسية تمكن من إعادة توزيع الثروة وبالتالي وضع حد للنزاعات؟

إن حقوق الإنسان ـ للأسف! لا يساندها قانون فعال. وهو ما يدل عليه عدم وجود محكمة دولية، حتى الآن، توفر العدل للجائع، وتدافع عن حقه في الغذاء، وتقر بحقه في إنتاج غذائه أو تمده بإمكانيات الشراء النقدي للغذاء، وتحمي حقه في الحياة.

هل هناك في رأيك إمكانية للحد من هذه الأزمة، في ظل الجهود الدولية الراهنة؟ ولماذا ينتظر العالم حتى اللحظة الأخيرة من أجل تقديم المساعدات؟

هناك حكومات مثل حكومة الرئيس لويس إيناسيو لولا دا سيلفا في برازيليا التي حشدت بإرادتها الخاصة كل موارد الدولة من أجل أن تؤمن لكل مواطن حقه في الغذاء. كما أن جنوب أفريقيا، كمثال آخر، وضعت الحق في الغذاء ضمن مواد دستورها، وقد أنشأت لجنة قومية لحقوق الإنسان، شكلت على نحو متعادل من أعضاء عينتهم منظمات المجتمع المدني (الكنائس، والنقابات والحركات الاجتماعية المختلفة) ومن أعضاء عينهم البرلمان. وهي لجنة ذات صلاحيات واسعة. فمنذ بدأت العمل، منذ خمس سنوات، قامت بتحقيق انتصارات هامة. فهي بوسعها التدخل في كل المجالات المتعلقة بنفي الحق في الغذاء: كإبعاد الفلاحين عن أراضيهم؛ ومنح التراخيص من المحليات للشركات الخاصة لتنظيم الإمداد بمياه الشرب؛ وفرض الضرائب العالية على السكان الأكثر فقرا؛ وتحويل مياه الري للشركات الخاصة بما يضر بالمزارعين؛ ونقص الرقابة على نوعية الأغذية المعروضة للبيع في المناطق المهمشة... إلخ.

ولكن كم عدد الحكومات، خصوصا في العالم الثالث، التي يشغلها كأولوية يومية احترام الحق في الغذاء لمواطنيها؟ في الوقت الذي يعيش فيه 4,8 مليار نسمة في 122 دولة يطلق عليها دول العالم الثالث من أصل 6,2 مليار نسمة هم سكان الأرض.

الصورة الفوتوغرافية: رويترز

قلت إن الحرب لم تعد عرضية، وإنما دائمة وأصبحت أمرًا اعتياديًا، كما تتحدث في نفس الوقت عن احتضار القانون، وأنت نفسك رجل قانون. فأين يجد الإنسان اليوم نفسه في أوضاع الحرب في ظل موت القانون؟ وكيف يمكن توفير الحماية له؟

إن سادة العالم الجدد يكرهون حقوق الإنسان. فهم يخشونها خشية الشيطان للماء المقدس. بما أنه بدهي أن سياسة اقتصادية اجتماعية مالية تتماهى مع حقوق الإنسان سوف تحطم تماما النظام العبثي والقاتل للعالم القائم وسوف تنتج بالضرورة توزيعا أكثر مساواة للخيرات، يشبع الحاجات الحيوية للناس ويحميهم من الجوع ومن جانب كبير من قلقهم.

كيف يمكن للمنظمات الإنسانية أن تواجه هذه الأزمات على نحو أفضل؟ وما هو الدور الذي يمكن أن تقوم به الجمعيات الأهلية في البلدان المختلفة (أو المجتمع المدني العالمي) لضمان حقوق الإنسان ووضع حد للمجاعات؟

إن حقوق الإنسان، في مجموعها، تجسد عالما مختلفا بالكامل، عالما متضامنا، خاليا من الازدراء، وأكثر توافقا مع سعادة البشر. فحقوق الإنسان السياسية والمدنية، الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، الخاصة والجماعية هي حقوق عالمية مترابطة ولا تقبل القسمة. وهي اليوم بمثابة الأفق الذي تدور فيه معركتنا جميعا ■

إن مهمة إطفاء بؤر النزاعات المسلحة داخل السودان، وإن كانت عسيرة وشاقة، فهي ضرورية ومطلوبة، حتى لا يعطى السودان نموذج الدولة التي تسهم في إذكاء بؤر الصراع الأفريقية والانشطارات القارية.

السودان

مآل النزاعات المسلحة بعد اتفاقية السلام الشامل

د. مرتضى الغالي*

لا يستطيع المراقب الجزم بأن طبيعة نزاعات السودان المسلحة ذات خصوصية سودانية مغايرة لطبيعة النزاعات في افريقيا أو في القارات الأخرى، وذلك من حيث جذور هذه النزاعات وأسبابها الرئيسية (Root causes)، أو من حيث تعابير هذه النزاعات وتجلياتها (Demonstration-manifestation)، أو من حيث الحلول الخاصة التي تنبعث منها وتتساوق مع طبيعتها، (Conflict transformation)، أو كذلك من حيث توصيف درجات حدتها (Conflict levels). ولكن يمكن القول أن النزاعات السودانية المسلحة، والنزاعات الدموية بشكل عام، تجتمع فيها طائفة عريضة من الأسباب الجذرية المؤدية إلى الصراع، والمحفزات المحرضة عليه، وشرارات الالتهابات، وتشابك العلاقات الغامضة بين الضحايا والأطراف الفاعلة في النزاع، والمنتفعين به، وكثافة أثر العوامل الخارجية. وذلك يعود إلى جملة من الأسباب لعل أبرزها غياب التنمية العادلة، والتعددية الاثنية والثقافية واللغوية، وعدم اكتمال دائرة الدولة الوطنية، واتساع الرقعة الجغرافية، ومواريث الاستعمار، وطول فترات الحكم الشمولي، والاختلاف حول الانتفاع بالموارد الكامنة والتزاحم على الموارد المتاحة، واختلاف أنماط العيش، وارتفاع نسبة الأمية الأبجدية والوظيفية والثقافية والمعرفية، والصراع حول السلطة والثروة بين المركز والأطراف، وعدم حل أزمة الحكم واللامركزية، وحدة الاستقطاب السياسي، ثم اتساع الحدود على جيران متعددين مع تداخل قبلي واثني واقتصادي ومعيشي على الحدود لبعض دول لاتخلو من النزاعات.

(*) كاتب وأستاذ جامعي سوداني.

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

محاور النزاع

حل نزاع الجنوب والشمال، أو حل كافة نزاعات السودان وبؤر صراعاته الملتهبة، هي نقطة التقاطع الساخنة في تكييف بروتوكولات نيفاشا التي انتهت اليها مفاوضات واتفاقيات السلام الشامل التي تم توقيعها في التاسع من يناير/ كانون الثاني من هذا العام، بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان. ومن غير المشكوك فيه أن هناك اختلافًا في الرؤية، وعلى نطاق واسع، بين جزئية البروتوكولات المتصلة بقضية جنوب السودان وبين ضرورة وشمول الحلول والمشاركة لفض كافة النزاعات الأخرى في أنحاء السودان. ومن طبائع الاشياء أن حلول النزاعات الأخرى في السودان تستوجب إدخال الآخرين في نطاق المشاركة السياسية حتى يتم تسكين النزاعات وحل الصراعات، حيث إن وجود حانقين مبعدين من الحل السياسي الشامل لايترك مجالاً رحبًا لهم للتعبير السياسي السلمي، مما يجعل تسخين النزاعات من الوسائل غير المستبعدة في الاستقطاب والإعلان عن الذات السياسية. كما أن الاحتقان السياسي الناشئ عن الشعور بالإقصاء يزيد من وتائر وخميرة الاحتقان، الذي يولد بدوره صراعات العنف الجديدة أو تنشيط خلايا الصراعات النائمة!!

النزاعات والصراعات الدموية في السودان ذات ارتباط عضوي، وذات صلات، لا يمكن إغفالها بالنزاعات المسلحة في القارة الأفريقية. وهذه الصلات قد تكون مباشرة، من حيث التداخل الاثني والقبلي العشائري والجغرافي، وكذلك المحمول السياسي الأيديولوجي بين السودان وبين جيرانه الجغرافيين. وقد تكون غير مباشرة، من حيث النظر إلى تركيبة السودان السكانية، وامتداد رقعته بين شمال الصحراء وجنوبها، والتأثيرات التي يمكن أن تلقيها نزاعاته، بإثارة العدوى في مجمل الحالة الأفريقية، ذات الهشاشة البادية التي يهتز بندولها ويتنقل بمعدلات غير محسوبة بين الاستقرار الفاتر والاضطراب الوشيك..!

ويمكن ملاحظة التداخل المباشر بين نزاعات السودان الساخنة والصراعات الأفريقية من واقع أزمتي دارفور وشرق السودان ففي كلا الصراعين تبدو حبال الصراعات الأفريقية مجدولة تحت مياه هذه الصراعات، التي تظهر للعيان وكأنها محلية الطابع والتأثير والوقود، وبالتالي محلية الحلول والتسوية.

نموذج دارفور

في دارفور، شاء الناس أم أبوا، فإن الصراع الدموي كشف في بعض أحواله عن أثر التركيبة الاثنية الجامعة ذات البعد القاري، بين المجموعات التي يغلب عليها الأثر العربي الرعوي البدوي، وتلك التي يغلب عليها الأثر الأفريقي بمعادله الاثني الزنجي، في تجاوز للعرقيات الثانوية في كلا الجانبين. ورغم الكثير مما يقال عن خطل إقرار «العامل الإثني» بسبب التعايش الطويل بين أطراف النزاع، وأيضًا خطل اعتباره من الأسباب الرئيسية (Root cause) لصراع دارفور الحالي فإن تأكيد أثر هذا العامل الاثني لايحتاج إلى كثير بيان وإشارة.

نزاع عبر الحدود

من أمثلة هذا التداخل الواضح، السوداني الأفريقي، في النزاعات الدموية، ونحن بصدد دارفور، ذلك الاستنصار الصريح بين القبائل والمجموعات عبر الحدود، ثم الأثر المتبقي من النزاعات بدول الجوار، ثم الملاذات والملاجئ المتبادلة عبر الحروب خلال صراعات الفرقاء في دارفور. ولا يغيب عن البال الإسهام الأفريقي، والتجاوب الذي أدى إلى اعتبار عدد من دول الجوار كمعامل لايمكن إهماله في المعادلة الحسابية لصراع دارفور.

النزاع الشرقي

في نزاع شرق السودان أيضًا قد نجد ذلك التداخل، بين الصراع السوداني المحلي وبين النزاعات الأفريقية، حيث نجد الأثر القوي للتفاعلات الإقليمية، التي تتصاعد أحيانًا لتصل إلى مرحلة التهديد بالحرب المباشرة بين السودان وبعض هذه الدول. إن صراع الشرق القائم على الأوضاع الاثنية والجغرافية والاقتصادية يستعير بعض مداخلاته من التركيبة السكانية في شرق السودان، وامتداد بعض قطاعاتها اقتصاديًا ولغويًا واثنيًا عبر الحدود.

نعود للتساؤل حول ما اذا كانت اتفاقيات السلام وبروتوكولاته تستطيع نزع فتيل الصراعات المسلحة والعنيفة في السودان، بما يضمن للسودان أن يكون منطقة خالية من النزاع المسلح، وبمعنى أن يضمن السودان لقارته الأفريقية أنه لن يكون من الدول التي تتأجج فيها بؤر الصراع بحيث تكون قابلة للتصدير إلى مناطق القارة الأخرى؟!

وهنا لن يكون من العسير القول بأن البروتوكولات تضمن ذلك من واقع موادها وفصولها وأبوابها، حيث إن التركيز النصي في هذا السياق قام على الحرب في جنوب السودان، وحاول استئصال شأفتها عن طريق ترتيبات ميدانية وقانونية، بما في ذلك تكوين الفرق والفصائل والجيوش الخاصة بالجنوب، ثم قوات الفصل الأممية، إلى آخر ما في هذا الباب الخاص بالترتيبات الأمنية. وهذا يعني أن النزاع في دارفور يظل عاريًا من مثل هذه الترتيبات، بل إن حل النزاع في دارفور قد يستوجب ترتيبات لاحقة لأن هذه البروتوكولات حسمت أمر الولايات (الأقاليم) الأخرى، بما في ذلك دارفور، حيث إن حصة قسمة السلطة في حكومة ومؤسسات دارفور وفق بروتوكولات نيفاشا (اتفاقيات السلام) تعطي المؤتمر الوطني 70 ٪ من السلطة في دارفور مقابل 10 ٪ للحركة الشعبية ثم 20 ٪ لكل المكونات الأخرى..

النزاع والفيدرالية

بعض القراءات لبروتوكولات نيفاشا تقول بأن ما أرسته البروتوكولات من حكم فيدرالي حقيقي، وإطلاق للحريات، وحرية التنظيم والتعبير والحركة، تمثل ضمانة غير مباشرة لحل كل النزاعات الأخرى القائمة والمحتملة في دارفور وفي شرق السودان وفي الخرطوم وغيرها. بمعنى أن اتفاقيات السلام تؤسس لتواثق جديد يجعل من المواطنة، وحرية الولايات في التمتع بثرواتها، عقيدة سياسية جديدة كفيلة بحل كل النزاعات، وإذابة كافة الصراعات، وإزالة كل الاحتقانات، وسد كل الذرائع التي تولد العنف والنزاعات المسلحة.

ولكن رؤى أخرى تتشكك في أن تكون هذه البروتوكولات قد خاطبت الجذور الحقيقية للتنازع في السودان، بل ترى أنها كرست همها لحل نزاع الشمال ـ الجنوب، حيث أفردت نسبًا من الثروة لمجموعات وقبائل بعينها، والشاهد أن نزاع دارفور قد تصاعدت وتائره بعد توقيع هذه البروتوكولات، بما يعني أن هنالك دوائر ذات تأثير لم تأخذ من بروتوكولات نيفاشا إلا عبرة أن الحقوق يمكن أن تنال فقط عبر القوة المسلحة، وهذا قد يفسر الصراع الكامن الذي يتفاعل الآن بعد دارفور في شرق السودان..!!

ومما يضيف إلى هذا الاستدراك أن هناك قوى سياسية وقطاعية ومدنية ريفية تشعر بأنها مستبعدة من حظيرة اتفاقيات السلام. وبغير مغالاة يمكن أن نحسب أن من بين هذه القوى(الفصائل) المسلحة في دارفور وفي شرق السودان، وأحزاب الأمة والمؤتمر الشعبي وقطاعات من المجتمع المدني والأهلي، ويمكن أن يضاف إلى ذلك الأحزاب الأخرى غير الموالية للمؤتمر الوطني. ويمثل المستبعدون في جملتهم قطاعات توجد داخل بؤر الصراع في دارفور والشرق، وقوى في الريف، وأحزاب ذات حركية واسعة، وأخرى ذات ولاءات عريضة، علاوة على فصائل جنوبية غاضبة من تضاؤل نفوذها بعد شراكة المؤتمر الوطني والحركة الشعبية.

ولا يمكن في هذا السياق إغفال الأثر الإقليمي، والتوجس القائم لدى بعض دول الجوار الافريقي العربي من مجريات البروتوكولات التي تتضمن بطبيعة الحال تقرير المصير لجنوب السودان بشأن الوحدة والانفصال بعد ست سنوات.

إن مهمة إطفاء بؤر النزاعات المسلحة داخل السودان، وإن كانت عسيرة وشاقة، فهي ضرورية ومطلوبة، حتى لايعطى السودان نموذج الدولة التي تسهم في إذكاء بؤر ●●●

●●● الصراع الأفريقية والانشطارات القارية. فالسودان ليس بعيدًا عن منطقة القرن ومنطقة البحيرات. ثم إنه كان يعد من قبل دوائر عديدة بمثابة الدولة التي يمكن أن تقود قوافل التواصل العربي الأفريقي السلمي، القائم على قواعد المصالح المرسلة والمنافع المتبادلة.

المآلات الجديدة

تركيبة الحكم الجديدة التي تتشكل في السودان حاليًا من العسير التنبؤ بما ستؤول إليه، نظرا لكونها تجربة غير مسبوقة، تقوم في أساسها على شراكة بين نقيضين سياسيين، ولازالت الغلبة في هذه التركيبة في صالح نظام الإنقاذ في الشمال، على صعيد الحكومة الاتحادية، والمجلس التشريعي، والخدمة المدنية، والقوات النظامية، مع بعض النسب المتناثرة الضئيلة للقوى السياسية، إلا أن الالتزام بالبروتوكولات مع وجود العامل الدولي في الرقابة (الشركاء ـ الأمم المتحدة ـ الاتحاد الأفريقي ـ المجموعة الأوروبية) يمكن أن يوجد المناخ المواتي لتخفيف وتفكيك الصراعات المسلحة، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار بالمخاطر التي قد تأتي من (داخل الجنوب الجغرافي)، الذي لا ينبغي إهمال أنه ينطوي على خلافات اثنية وسياسية حادة بين مجموعاته الرئيسية خاصة أن الجنوبيين الذين كانوا في صف الحكومة بفصائلهم العسكرية أصبحوا في وضع قلق خوفًا من تخلي الحكومة عن تحالفها معهم، بعد توقيع الاتفاقية مع الحركة الشعبية، وهي اتفاقية تكاد تطلق يد الحركة في كل جنوب السودان.

وإذا عمدت الحركة، كما تتجه الآن، إلى محاولة إدخال هذه المجموعات ضمن سلطة الجنوب وثروته. وإذا تخلت الحكومة عن المناصرة الخفية لهذه المجموعات والفصائل، فإن حل هذه الاحتقانات لن يكون صعبًا، بما يمهد لإخماد بؤرة النزاعات المسلحة على أقل تقدير، وتحويلها إلى صراعات سياسية سلمية.

مؤشرات التهدئة

اقتلاع جذور النزاعات المسلحة في السودان، ترتيبًا على الواقع الحالي وبعد توقيع وسريان بنود اتفاقيات السلام، يمكن أن يشق طريقه للإمكان عبر بعض المؤشرات الإيجابية أو المؤشرات السياسية، التي يمكن الدفع بها إلى خانة الإيجابية، ومن بين هذه المؤشرات ما يلي:

● النجاح الذي حققه (حتى الآن) نموذج معادلة جبال النوبة عن طريق اتفاق جيد الإعداد، أثبت جدواه على الأرض وحقق التهدئة وأوقف النزاع المسلح والعدائيات في المنطقة، رغم أنه سبق التوقيع النهائي على اتفاقيات السلام.

● اشتمال بروتوكولات نيفاشا على بداية تهدئة مظالم الأقاليم عن طريق معادلة (وإن كانت ناقصة) تعيد لهذه الأقاليم شيئًا من السلطة الفيدرالية والموارد الاقتصادية.

● الاعتراف الذي تم عبر البروتوكولات بخصوصية بعض مناطق النزاعات الملتهبة، ومناطق التماس حادة الاستقطاب، ونعني بذلك منطقتي جنوب النيل الأزرق وأبيي.

● اعتماد الاستفتاء المقرر لشعب جنوب السودان، والاستفتاء الاختياري لمنطقة.

● اشتمال البروتوكولات على مبادئ الحكم الرشيد، والاختيار الحر، والانتخابات المباشرة، والتشاور المفتوح للمجموعات ومكونات التحول الديمقراطي، علاوة على المواثيق الدولية لحقوق الانسان، ومضامين حرية التعبير والحركة والتنظيم.

● الوجود الكبير للأمم المتحدة عبر بعثاتها ومكاتبها وقواتها الدولية (أكثر من عشرة آلاف جندي) وصلاحيتها المستندة إلى البندين السادس والسابع، خاصة بالنظر إلى المدة التي تم إقرارها لبقاء بعثة الأمم المتحدة بالسودان لأكثر من ست سنوات قادمة.

● الاعتراف بقضية دارفور السياسية بصورة جلية، وبقضية شرق السودان بدرجة أقل، مما نتج عنه تعيين منابر لحل هذه الصراعات مع الاعتراف بضرورة الحل السياسي الذي تأخر الاعتراف به كثيرًا لصالح المعالجات الإنسانية والأمنية.

● وجود الحركة الشعبية في السلطة التنفيذية والتشريعية والاتحادية يمكن أن يسهم كثيرًا في تخفيف حدة النزاعات وحلها، نظرا للعلاقة الوثيقة التي ربطت الحركة الشعبية بقضايا المهمشين وظلامات الأقاليم في مناطق النزاع، وكذلك بالقوى المحتجة في تلك المناطق (دارفور ـ جنوب النيل الأزرق ـ جبال النوبة ـ شرق السودان ـ مؤتمر البجا)

● تراجع الانفراد الأحادي بالسلطة لنظام الإنقاذ، الذي كانت ترتيبات التمكين وبسط النفوذ تدفع به إلى محاولة كسب مناصرات سياسية تقود إلى الصراع والنزاعات.

● يستطيع السودان أن يفارق قائمة الدول ذات الصراعات الداخلية الملتهبة، إذا سارت الفترة الانتقالية التي تقررها البروتوكولات على خطى الرشد السياسي، والقناعة الشعبية، وحسن إدارة العلاقات مع دول الجوار، وتطبيع العلاقات مع أوغندا وإريتريا، وفتح الحدود المغلقة، وإنهاء وجود قوات جيش الرب داخل أراضيه، مع الالتفات إلى مقومات التوزيع العادل للتنمية (الجذر الرئيسي للصراعات المسلحة)، ومد جسور التواصل بين أقاليم السودان، والإقرار العملي بالتعددية الدينية والثقافية واللغوية، وإزالة المظالم، وإزالة الألغام الأرضية، وكذلك الألغام النفسية، واعتماد المواطنة وثقافة السلام وبناء ركائز الوحدة العادلة ■

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

مع استمرار النزاع في دارفور، يتزايد عدد اللاجئين وطالبي الإغاثة.

روائدا

عشرة أعوام بعد الإبادة الجماعية

فصل في الجحيم !...

الصورة الفوتوغرافية: أ ف ب

••• صارت الجملة المأثورة: "لن يتكرر ذلك أبدا" بمثابة عبارة فقدت قوامها إن لم تكن تحولت لشعار أجوف حاولت الشعوب والحكومات والدول من خلاله التظاهر بأن أخطاء وفواجع الماضي لن تتاح لها الفرصة لتتكرر من جديد.

وقد تمسك العالم بهذا الشعار الطوعي لما له من تأثير مطمئن على ضمير الإنسانية، وبالرغم من التعبير عنه مرارا وتكرارا بعد المآسي التي حدثت في الحرب العالمية الثانية، إلا أن التاريخ المعاصر شهد على الرغم من ذلك إبادة سكان العديد من البلدان لأنفسهم في غضون أسابيع أو شهور، كما شهد تعرض شعوب بعض البلاد الأخرى بشكل لا يقل منهجية لمذابح على أيدي آخرين ولكن بصورة أبطأ استغرقت سنوات أو عقودا. وفي العديد من الأحيان جاءت المساعدة الفعالة من الخارج بعد فوات الأوان بكثير.

وعندما نمعن النظر في مأساة رواندا التي وقعت منذ ما يزيد قليلا على عشرة أعوام مضت. نجد أنه من الأهمية بمكان الوقوف أمام هذا الحدث والإعراب عن الاحترام لمئات الآلاف من الضحايا، الذين بلغ عددهم وفقا للأرقام والمصادر المتفق عليها بشكل عام ثمانمائة ألف من التوتسي والهوتو المعتدلين، كما يجدر بنا أيضا أن نعبر عن تقديرنا للناجين الذين طُبعت على عقولهم وأجسادهم آثار هذا النوع المشين من جرائم القتل الجماعي المنفذة مع سبق الإصرار والتي نشير إليها في القانون الدولي بـ"جريمة الإبادة الجماعية".

مليمتر من الإنسانية في مسيرة أميال من الهلع!

وعلى الرغم من أنني لم أنخرط شخصيا في عمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر في رواندا أثناء الإبادة الجماعية، إلا أنني أود أن أعرض هنا بإيجاز، نيابة عن منظمتنا الإنسانية، بعض ما يجوب بعقل الزملاء والأصدقاء الذين خاضوا هذا الكابوس الشنيع والذين حاولوا فيه، مخاطرين بحياتهم، أن يقطعوا ما وصف بأنه "مليمتر من الإنسانية في مسيرة أميال من الهلع" أو ما وصفه رئيس بعثتنا هناك بـ "فصل في الجحيم"، تأثرا بعنوان ديوان للشاعر الفرنسي آرثر ريمبو.

في الثامن والعشرين من نيسان/أبريل 1994، أصدر المقر الرئيسي للجنة الدولية للصليب الأحمر في جنيف أحد أكثر النداءات البارزة الصادرة عنه تحت عنوان "صرخة استغاثة باسم ضحايا مأساة رواندا." وفيما يلي بعض المقتطفات من هذا النداء:

"حيث إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر هي المنظمة الدولية الإنسانية الوحيدة التي بقيت في كيغالي وعدة مناطق أخرى في رواندا بعد السادس من نيسان/ أبريل، فإنها في وضع يخول لها مراقبة المذبحة المنهجية التي تمزق أواصر البلد في الوقت الحالي. فعلى مدى واحد وثلاثين عاما بعد المائة من تاريخها، وبالرغم من تواجدها في أغلب النزاعات التي نشرت الخراب في الأرض، لم تشهد اللجنة الدولية للصليب الأحمر أبدا بشكل مباشر مثل هذه الكراهية المتفجرة التي يباد على أثرها الآن جزء كبير من السكان المدنيين".

واستطردت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التي عرفت بمدى حرصها فيما يتعلق بالإعلام العام، في وصف الأهوال التي تحملها مندوبوها والأطباء والممرضون والممرضات. على سبيل المثال، يفيد النداء أيضا بالآتي:

"تُنتهك القواعد الإنسانية الأساسية مثل حقوق الضحايا الأساسية وحقوق معظم الفئات المستضعفة بصورة متواصلة ومتعمدة. تُجرى إبادة عائلات بأكملها من رضع وأطفال ومسنين ونساء وبالغين. يُذبحون جميعا بشكل وحشي غالبا بسواطير أو سكاكين، أو تُبعثر أجزاؤهم من جرّاء القنابل اليدوية أو يُحرقون أو يُدفنون أحياء. إن القسوة لا تعرف حدودا: لقد أُجهز على الجرحى، حتى في المستشفيات وعربات الإسعاف التي تحمل شارة الصليب الأحمر... ويُطارد الأفراد ويقتلون حتى في دور العبادة. ويهرب مئات الآلاف من الأشخاص في يأس تاركين كل شيء وراءهم".

كانت تُجرى إبادة عائلات بأكملها من رضع وأطفال ومسنين ونساء وبالغين. يُذبحون جميعا بشكل وحشي غالبا بسواطير أو سكاكين، أو تُبعثر أجزاؤهم من جرّاء القنابل اليدوية أو يُحرقون أو يُدفنون أحياء. إن القسوة لا تعرف حدودا: لقد أُجهز على الجرحى، حتى في المستشفيات وعربات الإسعاف التي تحمل شارة الصليب الأحمر. ويُطارد الأفراد ويقتلون حتى في دور العبادة. ويهرب مئات الآلاف من الأشخاص في يأس تاركين كل شيء وراءهم".

(من بيان للجنة الدولية في نيسان/أبريل 1994)

واستطرد النداء موضحا أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر قد قامت بالاتصال، اتساقا مع مهمتها، بكافة السلطات والقوات داعية إلى احترام أساسيات المبادئ والقواعد الإنسانية ولكن دون جدوى، وأنها قد بذلت كل ما في وسعها لتخفيف معاناة الضحايا وحمايتهم ومساعدتهم. كما أوضح النداء أن العاملين باللجنة قد عرّضوا أنفسهم لمخاطر جمة لمحاولة إخلاء الجرحى على الأقل، غير أن جهود اللجنة لم تكن سوى قطرة من الماء في بحر من الاحتياجات. وذلك على الرغم من نجاح اللجنة الدولية للصليب الأحمر في إنقاذ عشرة آلاف شخص من خلال المستشفى البديل الذي استخدم مؤقتا وسط ظروف بالغة الصعوبة والخطورة والذي تعرض للغارات بل للقصف.

وانتهى نداء اللجنة الدولية للصليب الأحمر بمطالبة المجتمع الدولي بقوة بالعمل فوريا بأقصى ما يستطيع على كفالة احترام أحكام القانون الدولي الإنساني الأساسية التي انتهكت بشكل صارخ في رواندا. وكان النداء يشير بذلك إلى مسؤولية الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف لعام 1949 الملزمة جماعيا بالعمل ليس فقط على "احترام" المبادئ الأساسية التي تكفل "الإنسانية في الحروب" بل أيضا على "كفالة احترام" مثل هذه المبادئ التي تهدف إلى حماية الحد الأدنى من القيم في أسوأ ظروف النزاعات المسلحة على مدى ما يقرب من قرن ونصف القرن من تاريخ قانون المعاهدات الدولية الإنسانية.

عجز المجتمع الدولي

وكما هو معروف للجميع، فإن المجتمع الدولي لم يحل دون وقوع الإبادة الجماعية ولم يضع نهاية لها. ولكن اللجنة الدولية للصليب الأحمر حرصت على أن تظل محايدة لكي يتسنى لها القيام بعملها تاركة النقاش حول التقصير في أداء الواجبات والمسؤوليات لغيرها. ومرت البلاد بمحنة شنيعة أودت بحياة مئات الآلاف من سكانها، ورمت بالعديد ممن تبقى منهم على طريق المنفى وأشعلت تقريبا كامل منطقة البحيرات الكبرى وما وراءها.

وبما أن مهمة اللجنة الدولية للصليب الأحمر هي تعزيز تطوير القانون الدولي الإنساني وتشجيع الالتزام بقواعده، فقد تساءلنا في بعض الأحيان حول ما إذا كانت هناك فائدة تُرجى من الدعوة إلى احترام السكان المدنيين أو الجرحى أو غير المشاركين في العمليات العدائية في الوقت الذي كان فيه الهدف الأساسي لمرتكبي الإبادة الجماعية هو التدمير الكلي لجماعة اثنية ولأولئك المعارضين لهذا العمل المميت. هل كان للقانون الإنساني الذي يجاهد من أجل الموازنة في أوقات النزاع بين "الضرورة العسكرية" وبين "متطلبات الإنسانية" من معنى في لحظات الغضب الجماعي، في الوقت الذي كان فيه معظم القتلة أفرادا أو ميليشيات خارج سيطرة القانون، حتى إذا كانوا قد عملوا بدعم من القوات العسكرية؟ هل كان لمجموعة القواعد والقيم التي ينطوي عليها القانون الإنساني فائدة في الوقت الذي كان فيه الصيد موجها بالأساس ضد الجيران الذين لا حول لهم ولا قوة؟

وفي غضون ذلك، وبينما نحن بانتظار رد فعلي دولي متسق كان يمكن بمقتضاه أن ينقذ العديد في أول مائة يوم، تمكن زملاؤنا وغيرهم من العاملين في الحقل الإنساني الذين آثروا على أنفسهم وعمال الجمعيات الوطنية الباسلين، بمن في ذلك متطوعو الصليب الأحمر الرواندي، من نقل الناجين ومعالجتهم بمعدل 100 فرد في اليوم وأنقذوهم بذلك من موت محقق. وكان رجال الميليشيات السكارى يوقفون الشاحنات التي تقل الجرحى أو الجثث ويشيرون إليهم هاتفين: صراصير. صراصير. كانت عدوى الكراهية قد انتقلت من تل إلى تل وعبر المحطات الإذاعية المحلية.

حيز من الرحمة في ظل الدمار وإنكار الحياة

وتعني الحرب دائما الدمار وإنكار الحياة، ولكن ربما يتيح القانون الإنساني في أحيان كثيرة حيزا من الرحمة ومن وضع حد للمعاناة والتدمير، بتمييزه بين ما يُعد عادةً "أهدافا عسكرية" والتركيز عليها، وبنصه على استخدام "قوة متناسبة". والعمل الإنساني هو المحافظة على هذا المنطق من طرح المسألة: فهو يحاول الحد من الوحشية الملازمة للحرب. ولكن منطق الإبادة الجماعية يعد إنكارا تاما للروح الإنسانية، ولا يترك مجالا لنهج يقوم على القانون، ولكن يمكن إيجاد حيز ضئيل من الرحمة، فقد تحدث مندوبونا "إلى الشيطان"، كما قال لنا البعض، فذلك كان ولا يزال واجبنا، وتمكنوا في بعض الحالات من الحصول على تنازلات بسيطة. كما ساهم ضباط وجنود يتسمون بشجاعة نادرة ممن ينتمون إلى مخيم القتلة في إنقاذ بعض الأرواح مخاطرين بأرواحهم.

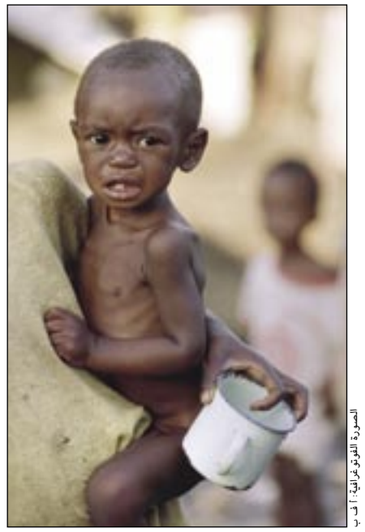

الصورة الفوتوغرافية: أ ف ب

إن التفكير في كابوس هذه المأساة من منظور هذا الجزء من العالم، جعلني أتأمل بعض الآيات التي وردت في الكتب المقدسة، وهي آيات تحمل الحكمة نفسها، التي تنهى عن قتل الإنسان لأخيه الإنسان، وتعد قتل نفس واحدة كقتل البشرية جمعاء، والتي تقول بأن من أنقذ إنسانا فكأنما أنقذ البشرية جمعاء.

ربما يُنظَر إلى كل من هذين الفعلين كما لو كانا بلا معنى وسط انطلاق العنف الجامح، ولكنهما مثال يحتذى به. وربما أغامر بالقول إن كل مَنْ يُغفل روحًا واحدةً فقد شارك في عمليات القتل الجماعي والإبادة الجماعية وعمل على تغذية المنطق الجماعي الذي يؤدي إليها، فالعمل الرمزي المتمثل في إنقاذ روح واحدة يمكنه أن يعيد الإنسانية إلى طريق الصواب. وفي هذا الشأن فإن إنقاذ كل شخص كان بمثابة معجزة، والمعجزات يجب ألا تُغفل حتى وإن كانت ضئيلة العدد.

التعافي من الجحيم

وبعد مرور عشر سنوات على هذه الفاجعة نشهد الآن رغبة مجتمع وشعب رواندا في التعافي من الجحيم والبدء من جديد. نرى جهودا وطنية ودولية لمحاولة "المصالحة" التي تقوم على العدل، جهودًا نقدرها كثيرًا، ونأمل في أن تساهم في تنحية الكراهية والرغبة في الانتقام جانبا، وتمهد الطريق أمام جميع سكان المنطقة لينعموا بالسلام، حتى يهبوا أطفالهم مجتمعا لا يكون عليهم فيه الاختيار بين بديلين كلاهما مر: أن يكونوا جلادين أو ضحايا.

لقد بقينا في رواندا طيلة هذه السنين، وبوصفنا منظمة غير متحيزة واصلنا العمل انطلاقا من مبدأ "الإنسانية للجميع"، وذلك تحديدا لصالح الأشخاص المقبوض عليهم على صلة بالإبادة الجماعية في انتظار المحاكمة، أو أولئك الذين ينفذون أحكاما صدرت ضدهم. لا لكي نطالب بالإفراج عنهم، بل لكي نتعاون مع السلطات الجديدة من أجل ضمان توفير ظروف مناسبة لهم. ونظرا لوجود قرابة مائة ألف شخص مقبوض عليهم يعيشون في بعض الأحيان في ظل ازدحام لا يُطاق، ونظرا لقلة الموارد المتاحة للحكومة، بدأت اللجنة الدولية أهم برنامج مساعدات للسجون في تاريخها، وهو لا يزال مستمرا حتى يومنا هذا.

إن مهمتنا الدولية ذات الصلة بالقانون الإنساني تتضمن تعزيز تدابير الوقاية والمراقبة والتنفيذ، كما تتضمن أيضا كبح الانتهاكات. إننا نؤمن بأن انتهاكات القانون الدولي الإنساني، لاسيما "الانتهاكات الخطيرة" والتي تعرف أيضا بـ "جرائم الحرب"، لابد من مقاضاة مرتكبيها ومعاقبتهم، واضعين في الأذهان حقيقة أن العقوبات جزء من أي نظام قانوني متماسك، وأن الخوف من العقاب يمثل رادعا مهما لانتهاك القواعد.

كما أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تؤيد مبدأ التكامل، وهو يقضي بأن على الدول المعنية واجب المحاكمة أو الإحالة إلى المحكمة. ونحن نشجع الالتزام العالمي بآليات العدالة الدولية مثل المحكمة الجنائية الدولية، أو قبل إنشائها، بالاختصاص القضائي المحدد من قبيل محكمة "أروشا" الدولية كسبيل لقطع الطريق أمام الإفلات من العقاب عندما تكون المحاكم الوطنية غير قادرة على، أو غير راغبة في، اتخاذ إجراءات قانونية ضد الجناة. ونأمل في هذا الشأن أن تتحرك هذه المنطقة من العالم سريعًا نحو قبول أوسع للمحكمة الجنائية الدولية بوصفها مساهمة مهمة في النضال الذي يخوضه العالم من أجل تحسين احترام حقوق ضحايا الحروب والعنف.

في المدخل الرئيسي لمتحف الصليب الأحمر والهلال الأحمر في جنيف يوجد نقش جليل مأخوذ عن الكاتب الروسي "فيدور دوستوفيسكي"، وترجمته: "كل منا مسؤول عن كل شيء أمام الجميع". ولعلي لا أجد بديلا عن هذه الكلمات التي أختم بها مقالي لكي تكون إلهاما لنا جميعا يرشدنا إلى ضرورة قيامنا جميعا بمسؤوليتنا إزاء ما نشترك فيه جميعا وهو إنسانيتنا ■

جيرار بترينييه*

(*) رئيس بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مصر.

إثيوبيا

يوميات شاهد عيان

تصوير رولان سيدلر © اللجنة الدولية للصليب الأحمر

[الصورة اليمنى :]
بعض الرعاة الإثيوبيين على الطريق إلى قرية «ميلغا بي»

[الصورة اليسرى :]
بعض متطوعي الصليب الأحمر الإثيوبي يقومون بمعاونة أعضاء اللجنة الدولية في ضبط توزيع المساعدات الغذائية.

عمل رولاند سيدلر لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مناطق الحرب خلال العشرين عامًا الماضية، في وظائف عدة، من بينها وظيفة رئيس بعثة. وهو مصور صحفي محترف، وقد قام بتغطية أحداث لم تتمكن وسائل الإعلام من الوصول إليها، أو لم تعمل على الوصول إليها. عقب مهمة قام بها مؤخرا لتصوير الجفاف والنزاع الذي ضرب إثيوبيا، يطرح هنا بعض ما كتبه فيما يسميه هو "كواليس العمل الإنساني".

إنها الليلة الأولى التي أقضيها في هذه الغرفة الضيقة، وذلك الفندق الصغير، بالغابات الإثيوبية. لماذا تعاني هذه الفنادق كلها من أوضاع كهذه حتى أنني أشعر بالحاجة الرهيبة للاستيقاظ والتوجه إلى قاعة الاستقبال في منتصف الليل؟

السؤال الأول أين وضعت مصباحي؟

وبعد بحث على ضوء قداحتي، مما جعل أصابعي تحترق، أجده، ثم أبدأ رحلة البحث عن دورة المياه.

رولان سيدلر*

يستغرق هذا مني وقتا طويلا، وقتا طويلا للغاية..

أعود، أخيرا، إلى حجرتي، ومن ثم أقضي بقية الليل في تتبع وقتل بضع عشرات من البعوض وحفنة من الصراصير. فيا للسحر.

أشعر بالسعادة لمشاهدة أولى تباشير الفجر. يتسلل الضوء بسرعة. سرعة تجعلني أنهض لمحاولة البحث عن حوض الاغتسال، حيث أجد زملائي الأربعة في الباحة الداخلية، كارل الذي يبحث عن عويناته، وكولن الذي يحاول أن يشرح شيئا لابن صاحب الفندق أثناء غسيله لأسنانه، وجيري الذي يزدرد نوعا من الأوملیت قبل أن يشرع في إطلاق أولى نكاته. أما ستيف، فقد كان عاكفا على مراجعة كومة من القوائم، وتدوين الملاحظات.

كانت مهمتي تتعلق بتصوير واحدة من أكبر عمليات المساعدة التي تقوم بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في هذا الوقت في إثيوبيا.

قبيل مغادرتي للمقر الرئيسي للجنة الدولية للصليب الأحمر في جنيف أخبروني بأن حوالي ثمانمائة ألف من الناس قد تضرروا بشدة بفعل الجفاف الذي أصاب هذه البلاد. وبسبب من الحرب الجارية في العراق مرت هذه الأزمة دون أن يلقي لها أحد بالا، فقد أهملتها وسائل الإعلام، ولم يعرف أحد من الجمهور عنها شيئا.

حوالي الثامنة صباحا، أجد نفسي جالسا في سيارة دفع رباعي من نوع لاند كروزر، وهي واحدة من تلك السيارات التي تستخدمها غالبية المنظمات الإنسانية.

كنت قد أخذت معي قارورة الماء الخاصة بي، وبعضا من البسكويت، ومعدات الفيديو، وأوراقي الثبوتية، ودفتر ملاحظاتي، وقبعة تقيني أشعة الشمس، ومعطفا بلاستيكيا لارتدائه في حالة هبوب عاصفة على غرة. وهكذا صرت مستعدًا تماما لقضاء يوم في الميدان.

بداية وعرة لليوم!

أجل، لقد حذروني: لابد أنهم قالوا لي عشر مرات أن الطرق عبارة عن مدقات حجرية، أو هي مسارات لقنوات مائية جفت. ويمكنني تأكيد ذلك الآن ـ فها أنذا أترجرج طيلة الوقت على مقعدي، وللمرة الأولى أجدني سعيدا لأني لم أتناول طعاما كافيا في الإفطار. ومتحاملا على نفسي رغم ذلك الوضع غير المريح، أحاول أن أخرج آلة التصوير.

ومعتقدا أن هذا سوف يجعلني أصور مشهدا رهيبا، أتمكن أخيرا من إخراج الآلة من حقيبتها، ولكن كان مستحيلا أن أثبت العدسة على عيني أو أن أضغط على زر الالتقاط.

يصيبني اليأس من تلك المحاولات المزعجة ثم أقرر أن أنتظر وأصبر حتى تتوقف السيارة.

كنا قد قطعنا مسافة ساعة في السير، تحت شمس حارقة قاسية، وكان ستيف يحدثني عما قام به خلال شهرين من العمل هنا. لقد أذهلني هذا الرجل الذي يبلغ الخامسة والثلاثين من العمر، وينحدر من عائلة ثرية، ويحمل شهادة جامعية عالية، وله صديقة تعمل في ميانمار لكنه يجد سعادته في هذا العمل هنا، بكل ما يمثله من متاعب وحرمان.

أسأله عن طموحاته وماذا يريد من الحياة، وما هي أهدافه (تأتيني إجاباته كلها بشكل مهني). رغم أني أسعى لمعرفة ما الذي أتى به إلى هنا، وما هي دوافعه.

كان ستيف ما زال يناضل ليجد الإجابة عندما وصلنا إلى تلك القرية المدعوة ميلغايي. وأجلت حواري معه ـ فقد كنت بالفعل أرغب في ممارسة عملي، وخاصة تصوير توزيع التقاوي والأغذية لحوالي ثلاثة آلاف وخمسمائة شخص.

فريق من الصليب الأحمر الأثيوبي كان هنا لمدة يومين: قام أفراده ببناء أماكن تخزين بديلة لحفظ زكائب الدقيق والفاصوليا، وهاهم يحاولون تنظيم طوابير المزدحمين حتى يتم التوزيع بغير كثير من الفوضى. ولكن رغم جهودهم الشجاعة، مضى المشهد بدرجة من التخبط وكان على ستيف أن يتدخل، أحيانا بغلظة حقيقية، لكي يعيد ما يشبه النظام إلى العملية.

تصوير رولان سيدلر © اللجنة الدولية للصليب الأحمر

حتى الحمير لها حدود!

لكن هذا كله سرعان ما تم التغاضي عنه. فالبعض من هؤلاء المتزاحمين مشوا على أقدامهم يوما بكامله ليصلوا إلى نقطة توزيع الإغاثة هذه. وقد أسرني أكثر من أي شيء آخر هؤلاء النسوة بملابسهن الملونة المشرقة. وكان من الصعب ألا أنجذب إليهن، فقد كن في غاية البساطة، غاية النبل والتواضع. كن قد جئن في مجموعات صغيرة، يصحبهن أطفالهن وكانت حميرهن، وهي على الأرجح أثمن ما يمتلكن، تتقدمهن على الطريق. وقد أدهشني عدم امتطاء أي منهن للحمير، لكن ستيف أفهمني أن هذا ليس من طبائع الأشياء هنا ـ وأنه على أية حال، ستعود الحيوانات أدراجها إلى البيوت مجهدة، من شدة تحميلها بالزكائب، وصهاريج الماء، والصناديق المربوطة على ظهورها. فمؤن الغذاء التي توزعها اللجنة الدولية للصليب الأحمر والصليب الأحمر الإثيوبي اليوم توزع بكميات كبيرة تكفيهم لقرابة الشهر.

أبتعد قليلا عن المجموعة التي تحيط بستيف لأتمكن من التقاط بعض اللقطات من هذه المشاهد الحماسية. لكنه كان من الصعب علي أن أتحرك بغير أن يلحظني أحد بسبب كل هذه المعدات التقنية المعلقة على كتفي ـ فهذا بالتأكيد ليس من المشاهد المعتادة التي يراها الناس هنا في هذا الإقليم المجدب، المترب النائي عن العالم. وسرعان ما أدرك الأولاد أنني بصدد التصوير، وهنا ، وكما هي الحال دائما، تدافعوا ليقفوا مصطفين أمام العدسات. وعلى نحو مدهش أجدني أقوم بالتقاط بعض اللقطات الجيدة بالفعل.

مضى اليوم سريعا حتى أننا اضطررنا لمواصلة العمل لوقت متأخر بما جعلنا نعود أدراجنا مع هبوط الليل، لذا نسيت أن أستحث ستيف على الإجابة عن أسئلتي المتعلقة بالدافع الذي قاده لكي يقدم على قبول العمل بهذه الوظيفة المجنونة.

عيناه تجيبان

عند عودتنا إلى الاصطبل الذي نقيم فيه، ●●●

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

[أعلى :] تجمع من النساء الإثيوبيات بانتظار توزيع المساعدات الغذائية.

[أسفل :] حتى الحمير لها حدود، فهي لا تستخدم للركوب بل لنقل المؤن فقط.

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

كانت قد تكونت لدي فكرة أخرى وشعور آخر بأننا محظوظون للغاية للإقامة هنا، مقارنة بأحوال الإقامة التي يعيش فيها الناس الذين كنا معهم طيلة اليوم. وتجمع فريقنا حول وجبة اسباجتي محفوظة شهية قبل مراجعة شريط الصور الملتقطة خلال اليوم، وذلك على شاشة مصغرة.

إنه دائما أمر مسلٍّ أن تشاهد ردود فعل الناس: "لا، لا تقل لي أنني أشبه ذلك" يصرخ ستيف، بينما يضحك الآخرون. ولكن رغم أنه بدا عليه أنه منتقد لمظهره وسلوكه بكل تواضع، أجابتني عيناه عن أسئلتي التي طرحتها عليه من قبل: إن ستيف فخور بعمله، إنه حقا يحب مساعدة الناس. ويعلم أنه يقوم بهذا جيدا.

حان وقت النوم. وبوجه عام ليس هناك شيء آخر يمكن فعله. فلا توجد حانة دافئة ولا مياه جارية ولا كهرباء، ولا تليفزيون. أو قنوات فضائية. ولكن عليّ ألا أنسى أن أضع مصباح الضوء قريبا مني لأستعمله.

وبسبب كل المياه التي شربتها، فلن يدهشني أن يكون علي أن أذهب لجولة صغيرة حول المكان في الساعات المتأخرة من الليل ■

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

السنغال

نحو إحلال السلام في كازامانس

بعد أكثر من عشرين عاما من النزاع في كازامانس، حل سلام هش، عشرات الآلاف من الناس، الذين شردوا من قراهم بفعل القتال بين الجيش السنغالي وبين الانفصاليين المتمردين، عادوا إليها الآن. وتقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بدعم من الصليب الأحمر السنغالي، بتقديم المساعدة عبر تطوير الإمداد بالمياه والصرف الصحي في الإقليم المخرب. ...

"إذا طلبت مني أن أتحدث حول النزاع في كازامانس، فسأظل أتكلم حتى الغد" قالت المرأة العجوز من جيبديون، وهي القرية التي تصطف بها أشجار المانجو والكابوك العتيقة والتي تقع على بعد حوالي ساعتين بالسيارة من العاصمة الإقليمية زغونيشور. فهذا النزاع غير المحتدم، الذي جرت فصوله بعيدا عن أعين العامة، كانت له آثار وخيمة على كل السكان في كازامانس، وليس فقط على الذين تركوا منازلهم وما يملكون، والذين يعودون إلى بيوتهم وقراهم اليوم، وبعد غياب طويل في غامبينا أو في غينيا بيساو.

في يونيو/ حزيران 2004، قام فريق من اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتقييم الوضع الإنساني في أكثر القرى المتضررة في شمال كازامانس، بالتعاون مع ممثلين للحكومة وبعض أجنحة حركة القوى الديمقراطية في كازامانس. وجاءت نتيجة التقييم كارثية: عائلات فقدت أعز ما لديها، بيوت مدمرة، حقول بارت، ومدارس ومراكز صحية دُمرت.

عند وصوله إلى جيبديون، وجد هنري فورنييه المندوب الإقليمي للجنة الدولية في داكار أمامه قرية سحقتها عقود من العنف، ويحكي قائلا: "بينما كنت أتحدث للقرويين جاءت عربة يجرها ثور تحمل امرأة، ووضعت في المركز الصحي المهجور حيث ماتت بعد ذلك بقليل".

الماء والصحة

منذ ذلك الحين، ضاعفت اللجنة الدولية من جهودها، ودشنت برنامجا للمساعدة المدمجة في أكثر المناطق تضررا لإعادة إحياء النشاط الزراعي، وإعادة بناء الشبكات الصحية بالقرى. وسارت برامج المياه والصحة يدا بيد معتمدة على مياه الآبار وهي المقوم المركزي لخطة عمل اللجنة الدولية. وباستخدام العمالة المحلية، تم بناء الآبار العامة بالقرب من المراكز الصحية، بينما تمت إعادة تأهيل آبار بساتين الخضر أو حفرها في ضواحي القرى. وبالنتيجة، تمكن السكان من الحصول على المياه النظيفة للشرب وبدأت زراعة الخضر والفاكهة (باذنجان، طماطم، بطاطا حلوة) في الإزهار.

من أجل أربعين بئرا نقيمها وستة مراكز صحية نعيد تأهيلها هذا العام، سيكون علينا العمل طويلا، يقول نيكولاس روسبير، رئيس عمليات اللجنة الدولية في كازامانس "فلكل بئر جديدة،

جان فرنسوا بيرجيه*

علينا أن نقوم بأعمال حفر ونجهز على مسافة 25 مترا في العمق، وهو ما يحتاج لجهد عمل خمسة أشخاص لمدة خمسة وأربعين يوما حتى تنتهي"، وعندما تعلم أن هكتارا واحدا من بستان الخضر يتطلب 80 ألف لتر من الماء لريه يوميا، فلابد أن تقدر مدى أهمية هذه الآبار.

أضف لذلك أن الماء يستخدم أيضا في صناعة الطوب مع الصلصال، كعنصر أساسي في عملية إعادة البناء.

على الصعيد الصحي، تتم نفس الجهود في إعادة بناء وفتح المراكز الصحية الحيوية ووحدات الحضانة التي تخدم القرى حيث اعيد توطين آلاف الناس. وبالعمل المشترك مع السلطات الصحية السنغالية، تعيد اللجنة الدولية تأهيل المرافق الصحية، وتدعم تدريب الموظفين الصحيين وتزود هذه المرافق بالتجهيزات الأساسية، وفي بعض الحالات بالأدوية.

ففي جونجي، التي عاد إليها الآن ثلاثة أرباع السكان الذين كانوا قد هربوا إلى غامبيا إبان النزاع، تمت إعادة تأهيل المراكز الصحية، ويجري العمل على قدم وساق في إعادة بناء وحدة الحضانة، باستخدام خمسة آلاف قالب من الطوب قام بصناعتها محليا الفلاحون.

يقول أليو غودجابي، رئيس الممرضين في المركز الصحي لجيبديون منذ 2001 والذي يعمل في ظروف صعبة طوال العامين الماضيين: "الخدمات الصحية تعمل الآن بشكل جيد"، ويضيف "عدونا رقم واحد الآن هو الملاريا".

ولأن علاج هذا المرض باهظ التكلفة كما أن أنشطة الوقاية منه غير كافية، أطلقت اللجنة الدولية مبادرة تهدف لمحاربة هذا الوباء، بالتعاون مع الصليب الأحمر السنغالي، وذلك بتكوين فريق من أربعين عاملا يعملون على رفع التوعية بمعايير الوقاية في حوالي 20 قرية يرافقهم بيع بأسعار مخفضة للشباك المانعة للبعوض من أجل النساء الحوامل والأطفال. وقد أفاد أكثر من خمسة عشر ألف شخص إلى الآن من هذا البرنامج.

الشراكة والتقاليد

"يميل الديولا للانطواء وهم يشكون في أي شيء لا يفعلونه بأنفسهم" كما يقول أنطوان غيريغوار ساغنا، وهو نفسه من الديولا ومهندس زراعي مؤهل يعمل لدى اللجنة الدولية في زيغوينشور من العام الماضي.

في فترة التحول هذه، لا تقتصر جهود إدماج السكان المحليين في أعمال البناء على معناها الاقتصادي فحسب، بل تعد ضرورة لتدشين بداية جديدة في ريف خربته الحرب. فإعادة البناء معا تجعل الناس يعملون معا. وعندما يقوم مقاتل سابق بالعمل في مجال ضرب الطوب لبناء حائط أو لسد فجوة بعد أعوام من النزاع، فإنه يكتسب مجددا ثقة كل الجماعة.

بعملها كوسيط، عند الحاجة، في هذه البيئة التي ما زالت هشة، تدرك اللجنة الدولية أهمية الاتصالات التي تنشئها مع كل العناصر الفاعلة المحلية من حكام ومجموعات متمردة وزعماء ريفيين ورجال دين، وأطباء، وعاملين صحيين. وكذلك الاتصالات بالمجموعات التي تشاركها نفس الأهداف. وتعد النساء شريكات مفيدات للغاية، خاصة هؤلاء اللاتي لهن جمعيات تسويق زراعي، وفي إدارة الآبار والحقول، على غرار الجمعيات الناشطة "لجنة تضامن النساء من أجل السلم في كازامانس"، التي يقوم عملها على تشجيع التوبة والتسامح، والتوفيق.

من جانبها، وشكرا لمتطوعيها الكثيرين، تلعب جمعية الصليب الأحمر السنغالي دورا أساسيا في المشاريع الجارية وتسعى إلى تدعيم وجودها محليا، وهي عملية أصبحت أسهل بفضل العودة التدريجية للحياة العادية في عدد من القرى التي لم يكن ذلك ممكنا فيها من قبل. وتنطلق جماعات متطوعي الصليب الأحمر في القرى حيث يتوق العديد من الشباب الصغار لعمل شيء مفيد. ويتمثل التحدي الذي تواجهه اللجنة الدولية للصليب الأحمر في دعم جماعات الصليب الأحمر الناشئة هذه، سواء عن طريق إسناد دور منتج لهم في مشروعاتها أو عن طريق تدريب المنضمين الجدد بمساعدة الصليب الأحمر السنغالي.

وقد أثمر نهج التشارك في كازامانس نتائجه بالفعل: فقد شارك حوالي أربعين ألف شخص بالفعل في إعادة تأهيل حوالي 20 قرية وهناك المزيد من المشاريع التي يفيد منها المزيد من الناس ما زالت قيد الإعداد أو التخطيط، وسوف تستمر هذه الجهود حتى يزدهر السلام بشكل كامل ■

(*) يعمل جان فرنسوا بيرجيه كمشرف على تحرير مجلة الصليب الأحمر والهلال الأحمر التي تصدرها اللجنة الدولية بمشاركة الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

التقاليد المحلية والكرامة الإنسانية

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

مع عودة السلم، يتجمع الفلاحون ومعاونو الصليب الأحمر في ظل شجرة الباوباب ليتحدثوا بالتفصيل عن المعاناة التي نجمت عن العنف المسلح وعلاقتها بالتقاليد المحلية التي تحث على احترام الكرامة الإنسانية. من أبرز هذه التقاليد ما يحض على تقديس النساء والأطفال، وكرم الضيافة، وشرف الشخص الذي يحتاج المساعدة. وكذلك تحريم أعمال الانتقام، واحترام طقوس الدفن. ويصاحب كل لقاء من هذه اللقاءات عروض الرقص والمسرح التي تمكن الجماعة من إعادة اكتشاف ممارساتها الإنسانية التقليدية ورؤية كيف تتصل هذه التقاليد بالقيم العالمية المتجسدة في القانون الدولي الإنساني يقول إبراهيما بونكار المسؤول عن برامج التوعية باللجنة الدولية للصليب الأحمر: "لدينا ما يكفي من الخبراء الذين يتحدثون عن الكرامة الإنسانية من فنادقهم المريحة". ويضيف: "لأن الكرامة الإنسانية تهم كل إنسان، شعرنا أنه من المفيد أن ننقل النقاش حول هذه القيم إلى هنا وسط هذه الأكواخ".

الصومال

العاملون في الظل

جهود متواصلة يبذلها العاملون بالخدمة الطبية من أبناء الصومال، بالتضافر مع الجهود المتواصلة للعاملين بالمجال الإنساني، من أجل أن يعطوا بصيصا من الأمل عبر بعض الخدمات المقدمة للسكان، لكي تتواصل الحياة في هذا البلد، الذي أصبح موصوما في كل التصنيفات السياسية والإنسانية بأنه يقدم نموذجا للدولة المنهارة.

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

عندما تطأ الأقدام مجمع مستشفى المدينة بمقديشو بحدائقه المعتنى بها ومتنوع أبنيته ذات الطابق الواحد، يصعب على المرء تخيل أنها كانت قبل شهرين فقط مسرحا للفوضى بسبب الحافلات والسيارات والشاحنات المحملة بالجرحى من المدنيين والمقاتلين على حد سواء. كان الجرحى جميعا بحاجة إلى علاج عاجل حيث سقطوا ضحايا للنزاع المسلح الذي اندلع بين الفصيلين المتناحرين مسفرا عن مقتل وإصابة العديد من الأشخاص.

وكان الطفل عبد الله البالغ من العمر اثنتي عشرة سنة واحدًا من هؤلاء الضحايا. أحضره والده سيد يوسف إلى مقديشو من قرية نائية بشمال البلاد لعلاجه من داء السل. وفي الأول من يونيو/حزيران، وبعد ثلاثة أيام من بدء القتال، وبينما كان يوسف وأبوه جالسين بمنزل أحد الأقرباء، اخترقت رصاصة المنزل لتسكن في بطن عبد الله. هرع به والده على الفور إلى مستشفى المدينة، وهو المؤسسة المجتمعية الجراحية الوحيدة بجنوب مقديشو التي تدعمها اللجنة الدولية للصليب الأحمر منذ 2000. وفي هذا اليوم، ولستة أسابيع متتالية، ظلت غرفة الطوارئ تعج بالرجال والنساء والأطفال الذين أصيبوا أثناء تبادل النيران في شوارع مقديشو.

خضع عبد الله للجراحة على الفور، وانكب الأطباء على علاجه من إصابته التي كادت أن تودي بحياته إلى أن استقرت حالته، ومع ذلك لم يتمكنوا من تحديد موقع الرصاصة في جسده وإزالتها. ولحسن الحظ، خرجت الرصاصة من الجهاز المعوي بعد أربعة أيام من إجراء العملية. ولكن كمية الدم الكبيرة التي فقدها عبد الله نتيجة لجرحه إضافة إلى ضعف حالته البدنية من جراء داء السل كانا فوق احتمال الصبي، فدخل في غيبوبة استمرت 10 أيام كان يُطعم فيها من خلال أنبوب مثبت. لم يغادر والد عبد الله جانب سريره منتظرا استعادة ابنه لوعيه. وأخيرا، وبعد أن فقد 8 كيلوغرامات من وزنه، استعاد عبد الله وعيه وأفاق من الغيبوبة.

استمر الصراع مع الإصابة لأسابيع متتالية بعد أن انفتح جرح عبد الله من جديد، فاضطر الأطباء إلى شق البطن مرة ثانية بعد العملية الأولى باثني عشر يومًا. وأصبح الخطر الذي كان على عبد الله أن يواجهه الآن هو محاربة حالة سوء التغذية الحادة

أناهيتا كار*

التي يعانيها. وبعد مرور بضعة أسابيع، بدأ الصبي الذي كان أبوه على وشك أن يفقده في الأكل واستعاد عافيته.

واليوم بعد ما يقرب من ثلاثة أشهر يزن عبد الله خمسة وعشرين كيلوغراما والابتسامة لا تفارق وجهه، تقابلها ابتسامة عريضة تعلو وجه والده سعيد يوسف وهو يقدم جزيل الشكر للطاقم الطبي العامل بمستشفى المدينة الذي أنقذ حياة ابنه.

صبية يحملون الأسلحة

يواجه الأطباء والجراحون بمستشفى المدينة هذه الحالات يوميا. وعلى الرغم من الهدوء النسبي الذي يسود مقديشو منذ توقف القتال في منتصف يونيو/حزيران، إلا أن توسع حيازة الصبيان للأسلحة، وأكثرهم في الرابعة عشرة، يشكل تهديدا يوميا مستمرا للمدنيين العاديين. يجد جميع الضحايا طريقهم مباشرة إلى قسم الطوارئ بمستشفى المدينة، سواء كانوا قد أُصيبوا في غضون محاولات قتل مباشرة أو عرضا بقذائف الكلاشينكوف.

وبالمثل، يتقدم مستشفى كيساني الواقعة شمال مقديشو رعاية طارئة وخدمات جراحية جيدة المستوى لضحايا الحوادث اليومية المماثلة. وواقع الأمر هو أن مستشفى كيساني الذي حولته اللجنة الدولية من سجن منشأ حديثا إلى مستشفى وافتتحته في 1991، قد قدم خدمات جراحية للمصابين من جراء الأسلحة بشكل يفوق أي مرفق آخر تدعمه اللجنة الدولية. وتزيد عدد الحالات التي تحصل على علاج داخلي في المستشفى المسجلة حتى الآن على 54،000 حالة، بينما وفد على المستشفى ما يزيد على 109،000 حالة.

فراغ سياسي وهجرة وأوضاع أمنية غير مستقرة

إن جراحي وممرضي المستشفيين هم المكافحون العاملون في الظل بالصومال. وتفتقر الصومال إلى حكومة عاملة منذ الإطاحة برئيسها الراحل في 1992 أي منذ 15 عاما مضت، وقد دفع بها ذلك إلى حرب أهلية دامت ثلاث سنوات. ويحاول قادة المجموعات المسلحة غير الرسمية، أو جنرالات الحرب، ملء هذا الفراغ السياسي جاعلين من الصومال مقاطعات عشائرية خاضعة لتحكمهم، بينما شهدت البلد استنزافا لأدمغة أبنائها وهجرة ذوي الكفاءات إلى الخارج وفرار ما يقرب من مليون شخص بسبب الوضع الأمني غير المستقر الذي تلا هذه الأحداث.

لقد عانى الأطباء الذين لم يغادروا البلد من نفس مخاطر العنف اليومية، مثلهم مثل المرضى الذين لم يدخروا جهدا في علاجهم دون تعب أو كلل. وأصبح للجراحين الذين حصلوا على التدريب الأولي على يد اللجنة الدولية اكتفاء ذاتي بل أصبح لديهم أيضا من الإبداع ما مكنهم من القيام بعمليات جراحية شديدة التخصص بما لديهم من معدات وفي ظل ما فرضه الوضع من قيود، وهكذا تمكنوا في النهاية من إنقاذ أرواح أعداد لا تحصى من ضحايا أعمال العنف التعسفية. وفي كلا المستشفيين، يعرف الجرحى الذين يبحثون عن الملجأ الطبي أنهم سيحصلون على أفضل الرعاية المتاحة داخل ملاذ المستشفى بغض النظر عن أية اعتبارات عشائرية أو اثنية أو اقتصادية.

هؤلاء هم حقا جنود الصومال المجهولون، وفي اليوم العالمي لأفريقيا تم الاحتفاء بهم بوصفهم كذلك.

المستشفيات

يقع مستشفى المدينة جنوب مقديشو ويقدم خدمة كاملة إذ يضم 65 سريرًا ويتلقى الدعم من اللجنة الدولية منذ عام 2000. توجد فيه صيدلية ومخبر ومرافق للجراحة ويقدم الرعاية للمرضى داخل المستشفى وللوافدين عليه. وفي عام 2004 عالج الطاقم الطبي العامل فيه 2641 حالة جراحية. كما وفد عليه 3036 مريضًا خارجيا قصد العلاج. أما مستشفى كيساني فيقع شمال مقديشو ويقدم خدمة كاملة إذ يضم 65 سريرًا وتدعمه اللجنة الدولية منذ 1992. المستشفى مجهز بغرف للعمليات الجراحية ومخبر وصيدلية ويقدم خدمات طبية للمرضى الخارجيين. وفي عام 2004 عالج الطاقم الطبي العامل فيه 1665 حالة جراحية. كما زاره عدد إضافي من المرضى الخارجيين بلغ 2965 مريضًا قصد العلاج ■

(*) مندوبة إعلامية لبعثة اللجنة الدولية بالصومال.

23 عامًا من العمل بالصومال

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

بدأ تواجد اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالصومال في عام 1982 وذلك استجابة لما أسفرت عنه الحرب الصومالية الإثيوبية. وفي عقد التسعينيات قامت اللجنة الدولية بعملية طوارئ كبرى عندما اجتاحت الصومال الحرب الأهلية، التي ترافقت مع وقوع كارثة الجفاف التي أدت إلى أن يعاني سكان هذا البلد من المجاعة وانعدام الأمن.

واليوم تتواجد عمليات اللجنة الدولية وتتكثف في معظمها في وسط وغرب الصومال، حيث ينتشر العنف وينعدم وجود المؤسسات السياسية. أما في صوماليا لاند بالشمال الغربي، وبونتلاند بالشمال الشرقي للصومال فتقتصر عمليات اللجنة على برامج طوارئ مؤقتة وعلى برامج تستهدف إعمال معايير الوقاية.

وتستهدف غالبية أنشطة اللجنة المناطق الرعوية وتتضمن جهودا في مجالات الصحة، والمساعدة الاقتصادية، ومشاريع إعادة تأهيل مرافق المياه، وتأهيل شبكة من العاملين المحليين المؤهلين، والتأكيد على الشراكة مع جمعية الهلال الأحمر الصومالي.

وتتركز جهود اللجنة الدولية في الصومال في الأنشطة التالية:

تقديم مساعدات الإغاثة للتخفيف من آثار العنف والكوارث البيئية.

إقامة وتطوير البنية الطبية والجراحية، بما في ذلك العناية بالصحة العامة والإسعافات الأولية، لكي توفر عناية مقبولة لجرحى الحرب والمصابين.

إقامة وحماية بنية أساسية للجماعات أو المناطق المحرومة التي أضعفت بنيتها الأساسية الأزمات القائمة.

دعم كفاءة الهلال الأحمر الصومالي من أجل تقديم خدمات فاعلة للجماعات الصومالية.

شمال أفريقيا
قيود سياسية ونزاعات مسلحة وتحديات إنسانية

رضا كافي*

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

من الواضح أن منطقة شمال أفريقيا صار ينظر إليها اليوم كمنطقة واعدة يتنافس حولها كل من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية.

(*) كاتب هذا المقال صحافي يعمل نائبا لرئيس تحرير مجلة "أفريقيا الشابة" الفرنسية / Jeune Afrique L'Intelligent

بتعداد سكان إجمالي يقدر بـ 213 مليون نسمة، يضم شمال أفريقيا ما يزيد على ربع السكان الأفارقة، الذين يقدرون بثمانمائة واثنين وثلاثين مليونا من السكان.

وهذا الإقليم المترامي، الذي يقع على تسعة ونصف مليون كيلو متر مربع، أي زهاء ثلث المساحة الإجمالية للقارة (المقدرة بثلاثين مليون كيلو متر مربع) يتكون من خمس دول ضمن الاتحاد العربي المغاربي، هي على التوالي من الغرب إلى الشرق: دولة موريتانيا، وتضم (2,9 مليون من السكان)؛ والمغرب (30,2 مليون)؛ والجزائر (32 مليون)؛ وتونس (9,8 مليون)؛ والجماهيرية الليبية (5,6 مليون).كما يضم إلى جانب هذه المجموعة الإقليمية بلدين كبيرين هما: مصر (72 مليونا)؛ والسودان (60 مليونا). وهذا البلد الأخير يمثل استمرارا جغرافيا للبلدان الستة المذكورة، وشأنه شأنهم، فهو عضو في جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأفريقي.

هذه المنطقة الحاجزة بين أوروبا، وأفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط تمثل رهانا فاصلا للاستراتيجيات الإقليمية للاتحاد الأوروبي، الذي تشكل هذه المنطقة جبهته الجنوبية، والولايات المتحدة الأمريكية، التي تسعى لدمج هذه المنطقة في مشروعها "للشرق الأوسط الكبير"، الذي يضم مجموعة دول على مساحة كبيرة ذات ثقافة عربية ـ إسلامية تمتد من نواكشوط بموريتانيا غربا، إلى كراتشي بباكستان شرقا.

منطقة ذات تاريخ

يعود تاريخ شمال أفريقيا إلى خمسة آلاف عام، تبدأ من الحضارة النوبية في وادي النيل، والبربرية شمال الصحراء، وتتتابع مع نشوء إمبراطورية قرطاجنة، والإمبراطورية الرومانية، والحضارة العربية الإسلامية، والهيمنة العثمانية، والاحتلال الأوروبي، وحركات التحرر الوطني ـ من حركة الأمير عبد القادر في الجزائر وعبد الكريم في المغرب، مرورا بعمر المختار في ليبيا ـ، ثم فترة التحرر من الاستعمار وميلاد الدول القومية، التي انتهت بالنتيجة إلى صعود الحركات السلفية كرد على إخفاق النخب التي أمسكت بزمام الحكم في هذه الدول منذ الاستقلال.

وبفعل الصعوبات التي واجهتها هذه النخب في بناء الدول الديمقراطية والشعبية. كما أنها من أجل أن تتمكن من الوصول للسلطة كان لزاما عليها الاعتماد المطلق على الجيش والشرطة وإضفاء الطابع المؤسسي على العنف المقنن كنمط للتنظيم السياسي.

وفي مواجهة السلفية الزاحفة، التي تولد عنها نشوء عدد من الحركات الأصولية، (خاصة في الجزائر ومصر)، نجد أن هناك نموذجين يعملان اليوم في الإقليم. الأول تتبناه الجزائر، والمغرب، بدرجة أقل، والسودان وهي الدول التي توصلت إلى أن تحمل على عاتقها، جزئيا، الطموحات الاجتماعية والسياسية للأقسام المعتدلة من الحركات الإسلامية وتدمجها داخل لعبة ديمقراطية قيد التكوين.

والنموذج الثاني المعمول به في مصر، وتونس، وليبيا، وموريتانيا، الذي ينحو منحًى استئصاليا، يرد على المحاولات الشمولية للإسلاميين المتطرفين بواسطة شمولية الدولة.

اقتصادات غير متكافئة

وتعتمد دول هذا الإقليم على مصادر دخل غير متكافئة، فالجماهيرية الليبية على سبيل المثال، التي هي أحد البلدان الأقل سكانا، هي إحدى الدول الغنية بالنفط والغاز. كما تعد هذه الدول السبع ذات مستويات غير متكافئة للغاية في مجال التنمية، وأيضا على صعيد مستويات الدخل القومي العام بالنسبة للفرد، التي تتنوع من 1 إلى 7 أمثال فهي تبدأ من 3512 دولارا في العام بالجماهيرية الليبية، إلى 430 دولارا في العام بموريتانيا، مقابل 560 دولارا بالسودان و1320 دولارا بالمغرب، و1360 دولارا بمصر، و1920 دولارا بالجزائر، و2240 دولارا بتونس، وهي البلد الأكثر تنظيما في إدارتها.

وبلدان شمال أفريقيا، التي تعاني نفس المشكلات السياسية، كما تعاني من عدم المساواة الاجتماعية..، تتميز مع ذلك ببعض الاستقرار. ففيما عدا موريتانيا التي شهدت انقلابا عسكريا أزاح من السلطة في أغسطس الماضي الرئيس معاوية ولد أحمد طايع، الذي حكم البلاد لمدة 21 عاما، فإن البلدان الأخرى، محكومة في واقع الأمر بواسطة نفس الحكام منذ فترات تتفاوت في طولها: معمر القذافي في ليبيا منذ 39 عاما، ومحمد حسنى مبارك في مصر منذ 24 عاما، وزين العابدين بن على في تونس منذ 18 عاما، وعمر البشير في السودان منذ 16 عاما، وعبد العزيز بوتفليقة في الجزائر ومحمد السادس في المغرب منذ 6 أعوام.

منطقة واعدة

وفي غياب أفق سياسي مختلف، غالبا ما يعد هذا الاستقرار بمثابة ضمانة للتحول الاقتصادي الاجتماعي، فالنظم وممثلوها، في كافة الأحوال، يعدون بمثابة الورقة الرابحة التي تمكن من اجتذاب الاستثمارات الأجنبية وتنشيط العلاقات التجارية المثمرة مع بقية العالم. ومن الواضح أن منطقة شمال أفريقيا صار ينظر إليها اليوم كمنطقة واعدة يتنافس حولها كل من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية. وهو ما يظهر بصفة خاصة من خلال ما يلي:

- توثيق العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من جانب، وبين بلدان الإقليم من جانب آخر، باستثناء السودان؛
- إنشاء منطقة تبادل حر بين واشنطن والرباط من جهة، وقريبا بين واشنطن وتونس، وبين واشنطن والقاهرة من جهة أخرى؛
- توقيع اتفاقات الشراكة بين بروكسل من جانب، وبين كل من تونس والرباط، والجزائر، والقاهرة، من جانب آخر، بهدف إنشاء منطقة تبادل حر أوروبية بحر متوسطية بحلول عام 2010.
- الانضمام لعضوية منظمة التجارة العالمية، الذي دخل حيز التنفيذ بالنسبة للمغرب وتونس وما زال في طور المفاوضات بالنسبة للجزائر ومصر.

أسئلة تنتظر إجابات

والسؤال الأول هنا هو: هل يجب أن يتجمد كل شيء (على الصعيد السياسي) كي يحدث التغيير (على الصعيد الاقتصادي)؟ وهل من الممكن أن يستمر الجمود السياسي لزمن أطول. الأمر الذي من شأنه أن يجعل النداءات الداخلية والخارجية من أجل التغيير الديموقراطي أكثر إلحاحا وضغطا؟ كما يثير الخشية من خطر تأخر إدماج هذه البلدان في الديناميات الجديدة للعالم؟

تلك هي الأسئلة التي تشعل السجال الجاري في دوائر المثقفين والسياسيين في كل من القاهرة وتونس والجزائر والرباط. يضاف إليها، عدا النضال ضد الإرهابيين وشبكات الهجرة غير الشرعية، موضوعان يحتلان حيزا لا يستهان به من •••

●●● الاهتمام وهما:

● نزاع الصحراء الغربية، الذي بسببه تتواجه المغرب من ناحية وجبهة البوليساريو والجزائر من ناحية أخرى والذي من شأنه استمرار العمل على تعطيل البناء الإقليمي المغاربي؛

● نزاع دارفور، بالسودان، الذي يعيق وحدة هذا البلد ويفرض عليه، على هذا النحو مشكلات إنسانية خطيرة.

قضية الصحراء

وإقليم الصحراء الغربية، إقليم شاسع شبه خاو من السكان يقع على مساحة 266000 كيلومتر مربع، وهو غني بالفوسفات، وربما باحتياطيات نفطية بحرية، وقد كان فيما مضى مستعمرة إسبانية آلت إلى المغرب (وإلى موريتانيا) في نوفمبر/ تشرين الثاني 1975 صبيحة الزحف الأخضر الذي أطلقه الملك الحسن الثاني وتوقيع اتفاقات مدريد. وحتى العام 1991، وهو تاريخ إعلان إيقاف إطلاق النار، وكان الإقليم مسرحا لنزاع مسلح بين المغرب والجبهة الشعبية لتحرير صغويت والحمرا ووادي الذهب، المعروفة بجبهة البوليساريو. ومنذ ذلك الحين تعيش الصحراء في حالة من "اللاسلم واللاحرب". ويقوم على مراقبة الهدنة فيها 237 مراقبا عسكريا وحوالي 240 موظفًا مدنيًا تابعين لبعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية.

وقد تداول العمل على ملف الصحراء الغربية أربعة من سكرتيري عموم منظمة الأمم المتحدة بغير التوصل إلى حل وهم: كورت فالدهايم (1972 – 1981)؛ وخافيير بيريز دي كويلار (1982 – 1991)؛ وبطرس بطرس غالي (1992 – 1996)؛ وكوفي أنان منذ تسع سنوات.

وعقب ثلاثين عاما من اندلاعه، غاص ملف هذا النزاع في رمال الدبلوماسية، أكثر من أي وقت مضى. فمشروعا خطة جيمس بيكر، التي اقترحها وزير الخارجية الأمريكية الأسبق والمبعوث الخاص السابق للسكرتير العام للأمم المتحدة في الصحراء الغربية، هذان المشروعان لم ينالا حظًا من القبول أبدًا، وبالتالي أصبح الإقليم اليوم بعيدا عن أية تسوية.

فعقب رحيل البيروفي أكفاريو دي سوتو، وهو الشخصية الكتومة، في مارس/ آذار الماضي، انتظرت الأمم المتحدة أربعة شهور لتعين مبعوثا خاصة جديدا في الإقليم وهو الهولندي فان فالسوم، الذي يتعين عليه (تقريبا) أن يبدأ من الصفر.

وقد دخلت العلاقات بين الجزائر والرباط مجددا إلى حافة مرحلة حرب الأعصاب. مع أنه كان قد بدا أن الأمور قد تحسنت عقب الزيارة الودية التي قام بها الملك محمد السادس للجزائر على هامش قمة جامعة الدول العربية، في نهاية مارس/ آذار. فعقب ستة شهور من ذلك، شاع مناخ من الحرب الباردة بين العاصمتين، وهو المناخ الذي يعيق تسوية النزاع ويطيل معاناة السكان الصحراويين اللاجئين في مخيمات تندوف جنوب غرب الجزائر، وفي غالب الأحيان ضمن شروط شديدة الصعوبة (165000 بحسب إحصاء البوليساريو، أو 65000 فقط حسبما تقول الرباط).

كذلك يعقد هذا المناخ مسألة معاناة الجنود المغاربة الذين وقعوا في الأسر بين فبراير/ شباط 1976 وسبتمبر/ أيلول 1991، وهو التاريخ الرسمي لنهاية الأعمال القتالية بين القوات المسلحة الملكية ودعاة الاستقلال الصحراويين من جبهة البوليساريو.

والسجناء المغاربة الذين يبلغ تعدادهم 2200 سجين، كان من المفترض أن يطلق سراحهم وفقا لاتفاقيات جنيف عقب وقف إطلاق النار، لكن البوليساريو فضلت الاحتفاظ بهم كعملة للتبادل. وقد وصفت ظروف احتجازهم بأنها شديدة القسوة بشكل خاص.

وقد تطلب الأمر انتظار وصول مندوبي اللجنة الدولية للصليب الأحمر عام 1994، عقب رفض تدخلهم لمدة تسعة عشر عاما، كي يتحسن بعض الشيء نظام احتجاز الجنود المغاربة. وقام موظفو هذه المنظمة الدولية بعمل رائع على صعيد الإحصاء، والتسجيل، وإنهاء العزلة التي كان هؤلاء السجناء يعانون منها لزمن طويل، وذلك بتمكينهم خصوصا من إبلاغ أخبارهم لعائلاتهم وتسلم طرود الإغاثة.

وبعد أن تم لزمن طويل تعليق مصير سجناء الحرب المغاربة على وضع استفتاء تقرير المصير المتوقع عبر خطة التسوية التي تعدها الأمم المتحدة بدأت البوليساريو تحرير هؤلاء السجناء ابتداء من 1999، وذلك بالإفراج عن مجموعات من مائة أو مائتين في كل مرة، بتفضيل لأولوية الأكبر سنا أو الأكثر مرضا.

ومع نهاية يونيو/ حزيران الماضي كان قد أطلق سراح حوالي 1600 جندي بعون من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أمضى بعضهم ثمانية وعشرين عاما قيد الاحتجاز في معسكري رابوني وتندوف، الواقعين بالأراضي الجزائرية ولكن تحت إدارة دعاة الاستقلال الصحراويين. وما زال قيد الاحتجاز 404 أشخاص. ومع ذلك، فحوالي 200 آخرين يرزحون في الأسر في قلب واحدة من الصحراوات الأشد إقفارا في العالم.

وفي الثالث عشر من يوليو/ تموز، وعد رئيس الجمهورية الصحراوية الديمقراطية محمد عبد العزيز بإطلاق سراح من تبقى من محتجزي تندوف، كلما كان ذلك ممكنا، ولكن بدون ذكر أية بيانات محددة، وفي الثامن عشر من أغسطس/ آب قام بتنفيذ وعده بالسماح بالإفراج عن الأربعمائة وأربعة سجناء مغاربة المتبقين. وقد حدث هذا الإفراج في أعقاب الوساطة الأمريكية التي قام بها ريتشارد لوجار، رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي.

هؤلاء الجنود المحررون، الذي يعدون إلى الآن أقدم سجناء الحرب في العالم. تمت إعادتهم في وطنهم في الثامن عشر من أغسطس تحت إشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وبرغم هذه الحلقة التي وضعت نهاية لمأساة إنسانية حقيقية، يظل النزاع بعيدا عن أن ينتهي نهاية سعيدة. فمناخ التوتر الراهن بين الجزائر والرباط، وكذلك التشدد في نهج القادة المغاربة إزاء دعاة الاستقلال الصحراويين، الناشطين حتى داخل أقاليم الجنوب، بحسب تسمية المغاربة لأقاليم الصحراء الخاضعة للإدارة المغربية، حيث يعيش 180 ألف صحراوي منذ الاضطرابات الشعبية للايون، والداخلة، وسمراء، وتان تان، وأسا، التي حدثت في الفترة من 21 إلى 25 مايو/ أيار، كل هذا لا يدعو للتفاؤل بحل سريع للنزاع. ولا يزال أمام المنظمات الإنسانية المتواجدة بالإقليم الكثير من العمل لتقوم به.

هكذا، وعقب أربعة عشر عاما من الجهود الدبلوماسية المكثفة، وحوالي 600 مليون دولار أنفقت على وساطة الأمم المتحدة ما زال النزاع الصحراوي يشكل العقبة الرئيسية في طريق تطبيع العلاقات بين الرباط والجزائر: فمنذ ست سنوات ظلت الحدود بين البلدين مغلقة بعناد. وهو ما يشل بالتالي كل محاولة للاندماج الإقليمي. والدليل على ذلك، أنه منذ قيام اتحاد دول المغرب العربي رسميا في السابع عشر من فبراير 1989، لم يتمكن من عقد قمة لرؤساء دوله منذ عام 1994 ■

تواجه الدول الأفريقية أزمة مديونية خارجية تبلغ نحو 230 مليار دولار، وأغلب هذه الديون مستحقة لمنظمات دولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وهي الديون التي تدفع عنها خدمة دين بقيمة 12 مليار دولار سنويًا.

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

هل بوسع التنمية تحقيق الاستقرار ونبذ الحروب الأفريقية

د. السيد عوض عثمان*

من المفارقات الصارخة والمحيرة ذلك التناقض بين ما تزخر به القارة السمراء من ثروات وخبرات هائلة، وبين ما يكبلها من أزمات وتوترات، وذلك الضنك السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتزايد معدلات الفقر والأوبئة والمجاعات والتصحر والجفاف، حتى باتت القارة هي المضيف الأكبر لأضخم عدد من اللاجئين والمشردين، وشهد القرن الفائت انزلاقها في أكبر كارثة اقتصادية، وشيوع واستشراء الفساد وعدم الاستقرار السياسي وعدم سيادة القانون بها. ومن المؤكد اليوم أن علاج المشكلات الاقتصادية صار قاعدة الارتكاز ونقطة الانطلاق لسائر الإصلاحات التي تحتاجها القارة، وهو الذي سيؤدي إلى الاستقرار السياسي ومحاربة الفساد والقضاء، إلى حد كبير، على الحروب الأهلية والحدودية.

أي على النقيض من القاعدة المعروفة بأن الرخاء الاقتصادي يأتي نتيجة الاستقرار السياسي، أي يأتي ثانيًا وليس أولاً.

ومما لا شك فيه أن البلدان الأفريقية تتحمل العبء الأساسي في تنمية ذاتها وضمان إدارة سليمة لاقتصاداتها، بحرب لا هوادة فيها على "صناعة" الفساد، وشروط الحكم الجيد، بيد أن مجمل ذلك لن يكون ممكنًا أو سهلاً في غياب الدعم الدولي باعتباره مسألة حيوية.

(*) خبير في الشؤون السياسية.

وفي هذا السياق، أكد وزراء المالية الأفارقة في أكثر من مناسبة أهمية إلغاء مديونية القارة التي تعيق جهود التنمية، وأن اقتصاداتهم ستنهض إذا تسنى لهم التحكم في مستويات الديون.

وعلى اللحن ذاته عزف صندوق النقد الدولي على أوتار أن تحقيق القارة الأفريقية لأهدافها التنموية لا يمكن أن يحدث ما لم يتم الوفاء من الدول الغنية بوعودها بتخفيف أعباء الديون وتفكيك الحواجز التجارية. وحيث إن 180 دولة قد اتفقت في مستهل الألفية الجديدة على أهداف لخفض الفقر المدقع إلى النصف بحلول العام 2015، ومع تواصل وطأة الضغوط من الناشطين ومؤسسات التنمية الدولية، استجابت مجموعة الدول الثماني وقررت المناشدة لإلغاء 100٪ من ديون 23 دولة فقيرة معظمها في أفريقيا وتبلغ 40 مليار دولار لمؤسسة التنمية ●●●

●●● الدولية وصندوق النقد الدولي والبنك الأفريقي للتنمية. ومن الأهمية بيان أن 48 دولة من أقل الدول فقرًا في العالم تقع في أفريقيا، والتي يزيد مجموع دولها عن 54 دولة.

أفقر قارات العالم

تشير معطيات البنك الأفريقي للتنمية إلى أنه على الرغم من أن القارة السمراء تشكل 12,5٪ من مجموع سكان العالم في أواخر التسعينيات، حيث بلغ تعداد سكانها أكثر من 736 مليون نسمة من مجموع سكان العالم الذين كانوا يمثلون 5,8 مليار نسمة، وهي ثانية قارات العالم مساحة، إذ تبلغ مساحتها حوالي 30 مليون كم2. فإن اقتصادها ونصيبها من الناتج العالمي لا يشكل إلا 1,6٪ فقط من مجمل الإنتاج الاقتصادي العالمي، على الرغم مما يتوافر لها من ثروات وخيرات هائلة. وتجدر الإشارة إلى أن عدد الذين يعانون من سوء التغذية في أفريقيا نحو 200 مليون شخص، أي ربع سكان القارة. كما تفيد الإحصاءات بأن حوالي 6500 شخص يموتون يوميًا نتيجة أمراض يمكن تفاديها إذا توافرت الإمكانيات والقدرات اللازمة. ويلاحظ أن مرض نقص المناعة الطبيعية (الإيدز) تصل نسبة المصابين به في القارة السمراء نحو 63٪ من نسبة المصابين به في كافة أنحاء العالم. ولقد سيطرت مسألة كيفية خفض معدلات الفقر، حيث تعتبر أفريقيا أفقر قارات العالم بالنظر إلى أن عدد السكان الذين يرزحون تحت الفقر المدقع ويحصلون على أقل من دولار أمريكي في اليوم كمصاريف معيشة يمثل نصف سكان أفريقيا تقريبا. والمديونية الخارجية الأفريقية، كانت حاضرة وبقوة في أجواء وفعاليات قمة الدول الصناعية الثماني، في اسكتلندا، ما بين 6 – 8 يوليو 2005، وقد برزت التباينات في المواقف بشأن هذه القضايا، فيما أكد رئيس الوزراء البريطاني، توني بلير، أن عام 2005 سيكون "عام الحسم" للقارة الأفريقية، وشدد على أهمية المطالبة بشطب ديون الدول الفقيرة ومضاعفة المساعدات المقدمة لها، على خلفية أن دول جنوب الصحراء الأفريقية، على سبيل المثال، تواجه أزمة مديونية خارجية تبلغ نحو 230 مليار دولار، وأغلب هذه الديون مستحقة لمنظمات دولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وهي الديون التي تدفع عنها خدمة دين بقيمة 12 مليار دولار سنويًا.

أثر الديون على التنمية

وترى بريطانيا، الرئيس الحالي لمجموعة الثماني، أن عدم شطب كامل ديون المنظمات الدولية المستحقة سيجعل الدول الأكثر فقرا تدفع نحو 15 مليار جنيه إسترليني (27,56 مليار دولار) من أصل الدين والفائدة للمنظمات الدولية من العام الحالي وحتى عام 2015. وتتبنى بريطانيا خطة طموحة لإنعاش الاقتصاد الأفريقي تشبه خطة مارشال لإنعاش اقتصاد أوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، والقضاء على الفقر والمرض، تتطلب مضاعفة المساعدات المقدمة لدول القارة لتصل إلى 25 مليار دولار سنويًا حتى العام 2010، إضافة إلى نحو 50 مليار دولار، سنويًا، بصورة فورية بعد ذلك وإرساء أسس حقيقية للشراكة مع أفريقيا، من خلال المبادرة بتبني خيار شطب الديون وتقديم المساعدات وتعزيز وتحرير التجارة بين أفريقيا والدول الغنية عبر إنهاء الدعم للسلع الزراعية، والسياسات الحمائية للمنتجات الزراعية. وعلى الرغم من أن هذه المساعدات التي تتطلبها الخطة البالغة 25 مليار دولار غير كافية للتحقيق أو التقدم في مجالات أساسية من صحة وتعليم وبنية تحتية أساسية وغيرها، فإن ثلث المبلغ المطلوب لتنفيذ الخطة يمكن توفيره من داخل أفريقيا بعد إجراء إصلاحات يؤمل من وراء تحقيقها بلوغ معدل نمو اقتصادي يبلغ 7٪ بحلول عام 2010، والباقي يأتي من الغرب، خاصة تدارس خيار استخدام احتياطيات صندوق النقد الدولي من الذهب وتدارس فكرة بيع جزء من هذا الذهب لتمويل تخفيف عبء الديون.

نسبة المساعدات بين الشد والجذب

بيد أن الولايات المتحدة، المساهم الأكبر في الصندوق، جددت في الفترة الأخيرة معارضتها لذلك، على الرغم من تعهد الإدارة الأمريكية بتقديم 674 مليون دولار للقضاء على المجاعة في أفريقيا، خاصة لمساعدة إثيوبيا وإريتريا، الأمر الذي اعتبرته بريطانيا جزءا صغيرا من جملة المبلغ المأمول، وهو 25 مليار دولار، لزيادة المبالغ المخصصة للتنمية الاقتصادية في أفريقيا. إضافة إلى تباين المواقف بين دول الاتحاد الأوروبي التي توافقت على جدول زمني تدريجي كي تصل نسبة مساهمات المساعدات السنوية إلى 0,7٪ من إجمالي الناتج المحلي، وبين الولايات المتحدة واليابان وكندا، وهي الدول التي لم توافق على ذلك، خاصة الولايات المتحدة صاحبة أكبر اقتصاد في العالم وأكبر مانح للمساعدات، حيث رفضت رفضا قاطعا فكرة النسبة المستهدفة، وهي تخصص الآن 0,15٪ من إجمالي الناتج المحلي لمساعدات التنمية.

محصلة قمة دول الثمانية

في المحصلة، تمخض عن قمة مجموعة الثماني إسقاط جزء من الفوائد على القروض وليس الفوائد كلها، رغم أن الدول الغنية تتفق من حيث المبدأ على أن أعباء الدين الضخمة تكبل النمو في الدول الفقيرة وجهود مكافحة الفقر، والتي ارتفع المقدار الكلى للمديونية الخارجية فيها من 109,2 مليار دولار في عام 1980 إلى 350 مليار دولار عام 1999، ووصلت النسبة بين الديون الخارجية وإيرادات التصدير إلى 215,6٪ في عام 1998، بعد أن كانت 92٪ عام 1980، وإلى ما يوازي 80 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، علمًا بأنها قد انخفضت عام 2002 إلى 204 مليارات دولار، ثم بلغت 218 مليار دولار عام 2003. لكنها لم تتفق حتى الآن على صيغة لتخفيف هذه الأعباء، خاصة أن شطب الديون سيخفف من الأعباء في الميزانية ويوفر أموالا كافية لإنفاقها على التعليم والصحة وغيرها من القطاعات الاجتماعية الأخرى. ويتحمل المجتمع الدولي المسؤولية في مطالبة البلدان الأفريقية بإنشاء صندوق بنهاية العام الحالي، بمبلغ 20 مليار دولار يكون تحت إشراف بنك التنمية الأفريقي، على أن تستخدم موارده في تمويل مشروعات بقطاعات الزراعة والصحة والمياه والصرف الصحي والتعليم. وفي الوقت الذي أعلنت فيه مجموعة الـ 77 والصين، في الدوحة، الترحيب بإسقاط ديون الدول النامية، إلا أنها طالبت بأن يكون ذلك دون شروط، فلم يعد ممكنًا استمرار وضع المديونية الخارجية للبلدان الأفريقية والتي تفوق مرة ونصف المرة قيمة صادراتها الخارجية.

من ناحية أخرى، ستحتاج معظم البلدان الأفريقية إلى مضاعفة متوسط معدلات النمو السنوية لتصل إلى 7 ٪ حتى يمكنها تخفيض أعداد الفقراء إلى النصف بحلول عام 2015، علمًا بأن متوسط معدلات النمو قد بلغ ما يزيد على 4 ٪ في خمسة عشر بلدًا على مدى فترة السنوات 1995–2002. وبصفة عامة معدل نمو إجمالي الناتج المحلي بالكاد يبلغ 2,8٪، أي حوالي نسبة الزيادة السكانية، والذي يصل إلى 2,9٪ سنويًا مما يمثل ضغطا سكانيا على الأراضي الزراعية ويدفع الشباب إلى الهجرة إلى المدن حتى لو كانت فرص العمل ضعيفة. وتبعًا لإحصاءات البنك الأفريقي للتنمية، فإن معدل الاستثمار، نسبة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي، كان 26,5٪ عام 1980، لكنه انخفض إلى 19٪ بين عامي 1991 و1998. وإذا كان لأفريقيا أن تحافظ على استمرار التنمية الاقتصادية، فلابد من الحفاظ على معدل الاستثمارات الأجنبية التي تساهم في خلق فرص ووظائف جديدة تساعد على زيادة المدخرات الوطنية. ومما له صلة بهذا الأمر أنه إذا كان من المأمول عام 2015

المحافظة على معدل النمو الاقتصادي وبلوغه 7٪، فإنه للوصول لهذه النتيجة لا بد أن يصل معدل الاستثمار إلى 33٪.

التنمية المستدامة والحروب والمنازعات الأفريقية

وليس بخاف أن الشروع في عملية تنمية مستدامة لن يكون بمقدورها بصورة كلية ومطلقة استئصال مسببات الحروب والمنازعات الأفريقية والتي تعود جذورها إلى تنافس القوى الأوروبية منذ مؤتمر برلين (1884 – 1885)، وتقسيم القارة إلى مناطق نفوذ لهذه القوى، وما يترتب على رسم الحدود السياسية دون النظر إلى خصوصية التكوينات القبلية والتناقضات بين القبائل، والانقسامات، والتنافس على الأقاليم والمصادر الطبيعية، وبالتالي سببًا رئيسيًا لمزيد من الصراع والاضطرابات المزمنة في بعض الأقاليم الأفريقية. يبرز في هذا السياق أن معظم البلدان الأفريقية مازالت في مرحلة تكوين أمم حديثة. كذلك ظاهرة القبائل عابرة الحدود السياسية، وتكريس النزعة والصراعات القبلية، والفشل في تحويل الولاءات الثانوية إلى الاندماج الوطني، وبروز هذه الخلفيات داخل البرلمانات وداخل المؤسسات العسكرية، وحتى في كل مجالات الحياة السياسية مع هيمنة السياسات القبلية في عديد من بلدان القارة. ولا يمكن غض الطرف عن الدور الذي لعبته الشركات والمؤسسات متعددة الجنسيات والعابرة للحدود، وأكثرها بروزًا شركات النفط المتوغلة في أنحاء القارة وتبديدها لموارد القارة في غير صالح شعوبها وعرقلة القدرة على الاستفادة من هذه الموارد الاقتصادية واستغلالها الاستغلال الأمثل، خاصة أن العديد من الدول الأفريقية تعتمد في صادراتها، وإيراداتها، على تصدير مادة خام أو سلعة أولية واحدة للحصول على ما يزيد على 85٪ من النقد الأجنبي. والمحصلة الفشل في تحسين إدارة الإيرادات من الموارد الطبيعية.

خطوات في سبيل الاستقرار

وفي التحليل الأخير، برز الإدراك في عموم القارة بأن السلام والاستقرار متطلبان رئيسيان لتوفير بيئة مواتية، سياسيًا واجتماعيًا لإحداث التنمية في أفريقيا وتجديد حيوية وقوة القارة والوقوف في وجه المد المتوحش للعولمة الاقتصادية. وبهذا الخصوص، بذلت البلدان الأفريقية جهودا حثيثة في السنوات القليلة الماضية لاستقرار الوضع. وقد أعطوا اهتماما خاصا للجوء لاستخدام القوة المشتركة، وإعداد آلية إقليمية بمساعدة المنظمات الإقليمية وسعوا إلى حل الصراعات الداخلية بجهودهم، اعتمادا على القوة الجماعية التي من الواضح أنها دعمت وقويت. وتم توقيع اتفاقات السلام واحدة تلو الأخرى من قبل البلدان الساخنة والتي تتضمن الكونغو كينشاسا، سيراليون، والكونغو برازافيل، والصومال، والسودان. ومنذ قمة يوليو 1999 قررت منظمة الوحدة الأفريقية أن كل الدول الأعضاء لا تعترف بالزعماء الذين يتولون السلطة بانقلابات عسكرية، لتجنب الوضع السياسي المضطرب والهش والمتغير والذي يمثل الخطر الرئيسي على عدم الاستقرار. كما تم إعلاء قضية المحاربين القدامى الذين كانوا يشاركون في الحروب الأهلية ثم تحولوا إلى "عاطلين" بعد انتهاء هذه الحروب أهمية متزايدة بتدارس آلية اندماجهم وإعادة تأهيلهم، مدنيًا، وإعادة استيعابهم في داخل عجلة الاقتصاد الوطني، وخلق فرص عمل جديدة تحول دون احتراف القتال، خاصة من الأطفال، كمصدر للرزق، إضافة إلى كيفية التوزيع العادل للسلطة والثروة. ولا تزال أمام أفريقيا فرصة متزايدة للتنمية، وهذا يفرض عدم اقتران المساعدات الخارجية بشروط مفروضة أو نفوذ سياسي ولكن من خلال عدم تهميش القارة التي ليس بمقدورها وحدها تحقيق البدايات الصحيحة على سكة التنمية المستدامة في غياب مبادرة المجتمع الدولي بفتح أسواقه أمام حركة التجارة الأفريقية، وأن تكون قضية التنمية محور أساس المحادثات حول التجارة الدولية، انطلاقًا من أن ازدهار أفريقيا هو ازدهار للجميع، والعكس صحيح ■

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

المندوب العام للجنة الدولية في أفريقيا في حوار خاص مع «الإنساني»

كريستوف هارنيش:

مصطلح النزاعات المنسية يعبـر عن مفهوم غربي!

حاوره: ماركو خمينيز

كان من الضروري لنا ولقرائنا في "الإنساني"، ونحن نعد هذا الملف الخاص عن أفريقيا، أن نفرد مساحة خاصة لاستطلاع آراء المسؤول الأول عن عمل اللجنة الدولية بأفريقيا حول طبيعة هذا العمل وتاريخه وأهدافه. ولأن أفريقيا قارة تتعقد فيها المشكلات التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، فقد كان من الضروري أن يتشعب هذا الحوار ليلمس جانبا من هذه التعقيدات، وهو الحوار الذي نأمل من وراء نشره أن يكون قد غطى بعضا من النقاط التي لم يتسع عرضها في هذا الملف. وفيما يلي نص الحوار:

■ للجنة الدولية للصليب الأحمر خبرة طويلة في العمل بأفريقيا، هل توضح لنا دور اللجنة الدولية في التاريخ المعاصر للقارة؟

■ اللجنة الدولية لها خبرة طويلة في النشاط الإنساني في أجزاء كبيرة في أفريقيا. خاصة في عقود السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات في شرق أفريقيا. ثم بدءا من التسعينيات في وسط وجنوب القارة، ومنذ 1990 على وجه الخصوص، بدأ انخراطنا في غرب أفريقيا. وقد بدأ عملنا عقب التحرر من الاستعمار مع بداية الستينيات، فقمنا بعمليات كبرى لصالح السكان الذين كانوا يعيشون في حالات من النزاع. ومن الأمثلة الحديثة بلا شك الأنشطة التي نفذت في إثيوبيا أثناء المجاعة في الثمانينيات، كما أن هناك عملية طوارئ مستمرة في السودان منذ 1999، وعمليات في الصومال، وعمليات في رواندا، وعمليات في أنغولا، وعمليات في موزمبيق، حيث توجد أحدث العمليات والتي يمكن إنهاؤها وفقا للأوضاع. وإذا تحدثنا عن التطورات الحديثة، نشير لأنه حدثت في التسعينيات وبداية عام 2000 دفعة كبيرة لعمليات اللجنة الدولية في وسط أفريقيا، في رواندا، والتبعات الإنسانية والسياسية في زائير التي أصبحت الآن جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأيضا في بوروندي، وفي أوغندا، فهذه البلاد كانت كلها مسارح رئيسية لعمليات اللجنة الدولية. وعمليات اللجنة الدولية هي بالأساس عمليات إنسانية في حالات النزاع الحاد. وقد أعطينا الأولوية للمناطق الأكثر تضررا من هذه النزاعات، لتقديم الحماية والمساعدة للسكان المحليين وفقا لمبادئ اللجنة، خاصة مبدأ عدم التحيز، ومبدأي الحياد والاستقلال.

■ هل ترى الحالة الاقتصادية ـ الاجتماعية للبلد تعد عاملا مرتبطا باندلاع النزاع المسلح؟ وهل يمكنك ذكر أمثلة؟

■ في أي نزاع يندلع، يكون هناك وضع معقد يحفل بالعديد من العوامل الكامنة التي يمكن أن توضح لماذا بدأ النزاع واندلع. ومن بين هذه العوامل بلا شك الأوضاع الاقتصادية ـ الاجتماعية، ولكني أفضل البدء بالتطورات التاريخية لأنه لا في العالم، ولا في أفريقيا على نحو خاص، يمكن فهم النزاعات ما لم يكن تاريخ البلد وتاريخ الشعوب مفهوما فهما جيدا. أضف إلى ذلك، فيما يخص أفريقيا، أن فترات التحرر من الاستعمار كانت صعبة، وكانت توجد في بدايتها نظرة شديدة الإيجابية للنخب المحلية، ولكن كانت هناك أيضا فترة ضرورية لتعلم كيفية إدارة هذه الدول المختلفة، سواء على نفس النهج الذي اتبعته القوى الاستعمارية، أو وفقا للخطوط الجديدة التي حددتها هذه النخب. بلا شك أن العامل الاقتصادي مهم، ولكنه ليس العامل الوحيد الذي يفسر نشوب النزاع. بالطبع مشكلة الفقر تعد سببا لاندلاع النزاع وللمساعدات الضخمة التي تكون مطلوبة في بعض الأحيان، لأن النزاع في الدول الفقيرة يخلق دمارا أكبر، ويجعل أوضاع الناس الفقيرة أكثر سوءا عما كانت عليه قبل النزاع. وهناك أيضا مشاكل مثل مشكلة الأرض، المتعلقة بالتركيز الشديد للسكان في بعض الأحيان، وبالتأكيد في الآونة الأخيرة المشاكل المتعلقة بندرة الموارد، موارد الأراضي، وموارد المزارعين، كلها عوامل يمكن أن تفسر اندلاع النزاع. كما يعد توافر الأسلحة الصغيرة في أجزاء كثيرة من أفريقيا أحد العوامل التي تعطل دون شك السعي إلى إعادة النزاعات إلى الأوضاع الطبيعية، وبالتأكيد يؤججها. وهكذا، فباختصار هناك دائما عدد من العوامل المختلفة التي يلزم تحليلها، ولا يمكن للمرء اختصار العوامل المتباينة التي تلعب دورا في مختلف النزاعات. فكل نزاع له خصوصيته، وكل نزاع له دينامياته الخاصة.

■ هل تذكر مثالا لعبت فيه العوامل الاقتصادية ـ الاجتماعية دورا مركزيا في اندلاع النزاع؟

■ أعتقد أنه يمكننا القول أن من العوامل الكامنة دائما في النزاع عامل الصراع على السلطة، حيث إنه في الدول الفقيرة لا يكون الموجودون في السلطة قد جاءوا إليها عن طريق سبل ديمقراطية، بل لأن السلطة تمنحهم مميزات، وتمنحهم سبل الوصول إلى المال والموارد، والسلطة بهذا المعنى سوف تبقى في أيديهم أطول مدة ممكنة. خذ ليبيريا مثلا كحالة نموذجية. حيث رأينا في السنوات الأخيرة حلفاء لم يقتصر عملهم على القتال، ولكنهم شاركوا في استنفاد الموارد، مما ساهم بدوره في تغذية النزاع. ويمكنني القول أنه يوجد عامل كامن ذو طبيعة اقتصادية ـ اجتماعية في جميع النزاعات الموجودة والنشيطة اليوم تقريبا.

■ زادت ميزانية اللجنة الدولية لأفريقيا بمقدار 16٪ هذا العام، ما هي النسبة التي تمثلها أفريقيا في الميزانية الكلية للجنة الدولية لعام 2005؟ وما هي أولويات اللجنة في القارة؟

■ من المعتاد أن تحتل ميزانية أفريقيا دائما جزءا كبيرا من ميزانية اللجنة الدولية، إذ بلغت من 40 إلى 50 بالمائة من الميزانية السنوية للجنة الدولية في جميع السنوات الأخيرة. أما في 2005، فقد كان الأمر غير المألوف هو بالتأكيد اندلاع النزاع في منطقة دارفور في السودان، مما فاق الزيادة في ميزانية اللجنة الدولية في عام 2002، أما باقي عمليات اللجنة الدولية فقد ظلت في حدود الميزانيات المقررة لها من قبل. وهكذا، يمكننا القول أن مقدار الـ 16٪ الزيادة كان مرجعه انخراط اللجنة الدولية في تقديم الحماية والمساعدة للنازحين والسكان المحليين في منطقة دارفور. لقد رأينا في العام الأخير اتجاها يمكن إيجازه في تعبير "انخفاض كثافة النزاعات". وأعتقد أن هذا يرجع بالأساس إلى الانخراط الأكثر فاعلية لقوات الأمم المتحدة، وأيضا نتيجة لانخراط الجهود الدبلوماسية في النزاعات الأفريقية الكبرى. وأدى ذلك إلى حالات من المؤكد أن النزاعات هدأت فيها، ولكن لم يعد ممكنا الآن ـ كما كان الأمر في بعض الأحيان في الماضي ـ أن نقول أن اللجنة الدولية تعمل فقط في حالات الطوارئ، وأنه متى انتهت الطوارئ يمكن للجنة الدولية الرحيل. فالعديد من النزاعات التي كانت نشيطة بشكل بالغ منذ خمس سنوات أو منذ عام مضى، لا تزال تُرى كأنشطة إنسانية مهمة. كما أن حاجات السكان لا تختفي بانتهاء الطوارئ. وإحدى الملاحظات التي رأيناها في الأعوام الأخيرة هي أن النزاعات يمكن أن تهدأ لفترات طويلة، ويُعرف هذا في بعض الأحيان أيضا بمصطلح "الطوارئ المعقدة والمتكررة". أود أن أقول أن المشكلة التي تواجهها أفريقيا اليوم في عديد من النزاعات هي أن المعونات الطارئة تستمر، ولكن معونات التنمية لا تبدأ في الواقع، مما يعني أنك لا تستطيع ترك السكان دون أي نوع من المساعدة في حالات ما بعد الحرب والتي هي بحكم التعريف حالات شديدة الصعوبة، وأحيانا أشد صعوبة مما كان الأمر عليه أثناء النزاع.

■ وما هي أولويات اللجنة الدولية في هذا العام في أفريقيا؟

■ أولويتنا هذا العام هي بلا شك عملياتنا في السودان حيث نواجه تحديين رئيسيين، أولهما هو النهوض بعملنا الطموح في منطقة دارفور التي تخدم عددا ضخما من النازحين والسكان المحليين، أما الجانب الثاني من المشكلة السودانية فهو الوضع في جنوب السودان. واللجنة الدولية تتابع تطورات اتفاق السلام الشامل وتنفيذه، وتحاول تكييف عملياتها في جنوب السودان مع تنفيذ هذا الاتفاق. ولدينا عملية رئيسية في المجال الطبي، وأعتقد أن من أفضل الأمثلة في المجال الطبي، العمليات الجراحية، الأنشطة الجراحية التي تجريها اللجنة الدولية في جوبا وعلى الحدود بين السودان وكينيا. ولا يزال الوضع في إثيوبيا وفي شمال أوغندا مصدرا للقلق بما فيه الوضع في الصومال حيث توجد للجنة الدولية في كل هذه الدول بعثات مهمة ولها أنشطة إنسانية مهمة. وينصب اهتمامنا هذا العام على منطقة القرن الأفريقي إلى جانب السودان، يلي ذلك الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما لا تزال اللجنة الدولية منخرطة في حالات مثل رواندا، حيث هناك عمليات كبيرة من زيارة المحتجزين بسبب الإبادة الجماعية التي وقعت هناك في 1994، وأيضا زيارة المعتقلين لأسباب أمنية. كما يظل غرب أفريقيا منطقة ساخنة، لاسيما الوضع في كوت ديفوار والوضع بطول الحدود بين غينيا وليبيريا وسيراليون. فبشكل ما هناك نظام من نزاعات مختلفة متعلقة ومتداخلة مع بعضها البعض، واللجنة الدولية لها وجود في هذه البلدان، وتنشط في مجال البحث عن المفقودين ولم شمل الأسر التي تفرقت بسبب الحرب، وإعادة الأطفال الجنود الذين تم تسريحهم ويحتاجون إلى إعادة الدمج في مجتمعاتهم.

■ انطلاقا مما ذكرته الآن، هل هناك مثال معين تراه الأكثر نجاحا من حيث الأثر الذي يحدثه عمل اللجنة الدولية ومن حيث الوصول إلى الأطراف كافة؟

■ لأنشطة اللجنة الدولية في أفريقيا بشكل عام أثر طيب جدا على السكان المحليين لأننا نحاول بشكل متواصل ومستمر التركيز التام على الأثر الإنساني للعمليات التي ننهض بها. وأعتقد أن أحد الأمثلة الجيدة هو بالتأكيد •••

●●● انتشارنا السريع في الوضع الذي اندلع في دارفور في بداية 2004، لقد عملت اللجنة الدولية بسرعة جدا لصالح النازحين داخل بلدانهم، ولم تقتصر عمليات اللجنة الدولية على مساعدة النازحين من حيث توفير الغذاء والمأوى، ولكنها استطاعت المساهمة في تصميم مخيم النازحين من أجل خلق أفضل ظروف معيشية ممكنة لهم. بالطبع يكون أثر العمليات الإنسانية أوضح في المجال الطبي وهذا لا يقلل من شأن عملياتنا في المجال الزراعي على سبيل المثال في شمال أوغندا أو دارفور تساهم هذه العمليات في تخفيف حدة النزاع والتقليص بعض الشيء من التوتر الذي يمكن أن يوجد داخل مجموعة سكانية معينة محدودة الموارد.

■ في عالم العمل الإنساني وأوضاع النزاع، يتحدث الجميع الآن عن "الوصول الآمن"، فماذا يعني هذا المفهوم، أو ما هي أبعاده بالنسبة للجنة الدولية للصليب الأحمر؟

■ بدأت اللجنة الدولية انخراطها في العمل في أفريقيا بمساعدة العديد من الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، التي كانت بمثابة العين والأذن للجنة الدولية في باديء الأمر. فعندما تبدأ العمل في بلد ما، يكون أفضل شريك يرشدك بشأن ماذا يجب أن تفعله اللجنة الدولية وأين يتعين عليها عدم التدخل، هذا الشريك هو بلا شك الجمعية الوطنية، بشرط أن يكون لديها المعرفة بالوضع، ولديها فروع في جميع أنحاء البلد. ويعني الوصول الآمن لنا بالأساس إعطاء الجمعيات الوطنية أيضا سبل المعرفة الأفضل، وعنصر الأمن في العمليات الإنسانية. منذ ثلاثين عاما مضت كانت العمليات الإنسانية أسهل نسبيا مما عليه الآن، من حيث إن العاملين الإنسانيين كانوا يحظون بالاحترام، وكانت الشارات المختلفة للصليب الأحمر والهلال الأحمر وغيرهما من الشارات تحظى بالاحترام، وكان يمكن للأنشطة الإنسانية أن تجد طريقها دون أن تعطلها الاختلافات السياسية. واعتقد أن هذا ليس هو الحال اليوم. بل أصبح العاملون الإنسانيون اليوم ضحايا وأصبحوا أهدافا لهؤلاء الذين لا يحبون لا الحكومات ولا الأطراف الأخرى، ويرون أن الأنشطة الإنسانية شيء سلبي لهم، أو يشعرون في بعض الأحيان أن الأنشطة الإنسانية لها دوافع أخرى غير إنسانية، أي سياسية أو دينية أو غيرها. كما تلعب إدارة الأمن بالتأكيد دورا رئيسيا. وهناك نشاط مستمر ومتواصل منذ عامين وهو إعطاء الجمعيات الوطنية الخبرة الفنية والأدوات

العامل الاقتصادي مهم، ولكنه ليس العامل الوحيد الذي يفسر نشوب النزاعات في أفريقيا.

من العوامل الكامنة دائما في النزاعات عامل الصراع على السلطة.

المشكلة التي تواجهها أفريقيا اليوم في عديد من النزاعات هي أن المعونات الطارئة تستمر، ولكن معونات التنمية لا تبدأ.

عملياتنا في دارفور وجنوب السودان تمثل أولويتنا لهذا العام.

هل تعد أفريقيا أولوية بالنسبة للدول الصناعية الكبرى؟ لدي أسباب للشك في ذلك فلم نر في الميدان تغيرات ملموسة لصالح السكان في السنوات الأخيرة!.

الإدارية اللازمة للإدارة الأفضل لأمن فرق عملها في الميدان، لأنه ربما تأتي مواقف تجد الجمعية الوطنية أنها مضطرة للتدخل في فترات صعبة، أو في حالات طوارئ، إما بوصفها شريكا مُنفِّذا للجنة الدولية أو فقط كمنظمة تعتمد عليها اللجنة الدولية. لذلك، أعتقد أنه تجب زيادة الجهود الرامية لإعطاء الجمعيات الوطنية جميع الوسائل التي يتطلبها العمل الإنساني المعاصر، مثل الإمكانيات الإدارية، وأدوات التخطيط الأفضل، والتخطيط الاستراتيجي، وهكذا.

■ فيما يتعلق بما يطلق عليه النزاعات المسلحة المنسية في أفريقيا، هل هي نزاعات تلقى اهتماما إعلاميا أقل، أم أنها منسية من المانحين ومن هيئات الإغاثة؟ هل هي حقا نزاعات منسية؟

■ أعتقد أن مفهوم النزاعات المنسية هو في بعض الأحيان بالتأكيد مفهوم غربي، لأنه يعني ـ وإن كان لم يعرَّف بوضوح ـ أن النزاع منسي عندما لا يكون موجودا على شاشات التلفاز في الغرب أو في البلاد الأخرى. وأعتقد أن هذا مفهوم خاطئ تماما، لأن النزاعات لا يمكن أن تكون منسية للسكان المنخرطين فيها، ولا بالتأكيد للجنة الدولية، أو المنظمات الإنسانية الكبرى الأخرى. ولكن تظل هناك حقيقة جلية وهي أن المجتمع الدولي بكل أوجه قصوره يركز انتباهه على حالتين أو ثلاث حالات طوارئ، ولا يكون الدافع لهذا التركيز بالضرورة القلق من التبعات الإنسانية. وإذا تكلمنا عن شمال أوغندا، نجد أنه يوجد 1,4 مليون شخص نازح في "زيوس" في شمال البلاد، ولدى المرء انطباع بأن المجتمع الدولي قد نسي النزاع. ويمكن أن أرى من خلال خبرتي الحديثة أن هناك حالات يفهم فيها المجتمع الدولي جيدا أنه قد يقع نزاع، ولكنه لا يتدخل لأن القادة السياسيين غير مستعدين لإيلاء الاهتمام اللازم لهذا السياق. لذلك أعتقد أن علينا الإقرار بأننا نحيا في عالم ظالم، ويمكن أن ترى اللجنة الدولية بالتأكيد أن فترة اهتمام المجتمع الدولي بهذه المواقف قصيرة جدا مثله مثل الإعلام. ولكني لا ألوم الإعلام فقط. وأعتقد أن الإعلام المتخصص يتواجد ويغطي حالات من جميع النزاعات. أما إذا تكلمنا عن التيار الإعلامي الرئيسي، فبالتأكيد أنه من الصحيح أنه لا يمكن أن يستوعب جميع النزاعات كل يوم. بل يركز بالفعل على بعض النزاعات الكبرى، وهذا صحيح بشكل أساسي بالنسبة لأفريقيا بوصفها قارة كانت مثارا لحديث كثير هذا العام أثناء اجتماع "الثمانية الكبار"، وغيره من الاجتماعات، وهو ما يبين النية على إيلاء الاهتمام، ولكن يجب القول أن هذا اهتمام عرضي للغاية، ونتمنى لو كان اهتماما طويل المدى.

■ ذكرت شمال أوغندا كمثال على ذلك، هل هناك أمثلة أخرى تريد تضمينها هنا؟

■ أعتقد أن الصومال تعد مثالا جيدا جدا، نزاع واحد دائم يسبب ضحايا كل أسبوع، وأحيانا يقع قتال عنيف في مقديشو ومناطق أخرى في الجنوب، ونادرا ما تغطيها وسائل الإعلام الرئيسية. وبشكل ما تعد أنغولا اليوم من ضمن هذه الحالات، فإذا نظرنا لها منذ خمسة أعوام نجدها كانت تحظى بتغطية إعلامية كبيرة، واليوم لا تزال هناك العديد من المشاكل الداخلية، ولا يعطي أي أحد الاهتمام اللازم لأن هذه المشاكل أصبحت الآن أكثر تعقيدا عما كانت عليه في فترة الطوارئ. وبالتأكيد يمكن أن نأخذ مثلا التركيز الكبير جدا الذي كان على ليبيريا عام 2003 وخاصة 2004، ثم تلاشى اليوم لأن الأحوال لم تعد سببا للقلق على المدى القصير، لأنه لم يعد هناك قتال. وبهذا المعنى فإننا نحيا في عالم يضع الاهتمام الأول والأهم على المسائل البسيطة وليس على المسائل المعقدة. ولليبيريا حالة من تلك الحالات، ولكني أود القول أن هناك حالات أخرى كملمح عام، وبالتأكيد على المستوى السياسي، فإذا نظرنا إلى الاهتمام السياسي العالمي، فإن أفريقيا ليست في بؤرة الاهتمام، لأنه نزاع بعيد عن بعض القوى العظمى، ولأنه كثيرا ما يطلق عليه سياق ميئوس منه، ولكني أرى أن هذه رؤية شديدة التبسيط، وأنها خاطئة.

■ هل هذا يفسر لماذا تبدو المأساة الإنسانية في النيجر كما لو أنها أصبحت فجأة موضع الاهتمام العالمي؟

■ هذا مثال جيد عن كارثة في انتظار الوقوع. تعلمنا أن الوضع المأساوي في 2004 كان شديد الصعوبة على السكان، وعلى الحكومة النيجيرية والمنظمات الإنسانية النيجيرية، حتى الأمم المتحدة نبهت المجتمع الأفريقي بالمشاكل التي ربما تنشأ لأنها ليست مشاكل جديدة، ولكنها تحدث بشكل دوري، وكل من له رؤية كان يعرف أن مجاعة أو نقصا في الغذاء على وشك الوقوع. وأعتقد أنه في هذه الأمور يكون المجتمع الدولي أضعف ما يمكن. وبهذا المعنى، يبدو ذلك إحدى مآسي العالم اليوم. وهناك أمثلة أخرى، أعتقد منها الوضع في مالي، والوضع في بوركينا فاسو، والوضع في تشاد. هناك تشابه بينها، وكان يمكن عمل المزيد من حيث الوقاية هناك، كان يجب عمل المزيد، ولكن لم يكن هذا هو الحال. أعتقد أننا يمكن أن نرى هذا المرة تلو الأخرى. أحيانا تنتظر الحكومات والمنظمات غير الحكومية أكثر مما ينبغي، ثم تتدخل عندما يكون الموقف سيئا بالفعل. لن أبالغ بالقول أن المجتمع الدولي لا يدرك الموقف إلا عندما تكون هناك صور على التلفاز لأطفال يعانون من سوء التغذية، ولكن ذلك موجود بدرجة ويجب أن نقر به. ودعونا نقر أيضا أن الوقاية في النظام الدولي الآن ليست بالشيء الذي يتم على نحو مهني تماما بعد. نتمنى أن يتحسن ذلك وأن تستقر هذه الحالات. لماذا لا نتخذ ذلك كمثال على أن الإنذار المبكر أو المعلومات كانت متوافرة لكي نعرف ماذا سيحدث. كان الأمر واضحا، ولكن كانت الاستجابة شديدة البطء.

■ ذكرت من قبل أن اجتماع الثمانية الكبار كان أحد المحافل التي تولي اهتماما بين الحين والآخر إلى ما يطلق عليه اسم "النزاعات المسلحة المنسية" في أفريقيا أو في أرجاء العالم. فهل تتفاءل اللجنة الدولية للاهتمام الذي أعطاه الاجتماع الأخير للثمانية الكبار لأفريقيا؟

■ لا يمكنني القول أننا متفائلون، بل نحن ننتظر لنرى. لا يوجد محتوى جديد في تقرير الثمانية الكبار، وأعتقد أن المشكلات التي تم تحديدها هي مشكلات يعرفها المجتمع الدولي بما فيه اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وأعتقد أن المسألة الأهم هي ماذا نفعل حيالها وفي أي مدى زمني؟ دعونا نكون واقعيين. كانت الأهداف الأولية للثمانية الكبار في هذه المرحلة هي عمل إعلان للنوايا، ونرحب بذلك، ويجب علينا الآن أن نرى كيف سيتم التنفيذ، وكيف سيتم التكامل بين هذه التوصيات وتلك الموجودة بالفعل. وأعتقد أنه من مسؤولية المجتمع الدولي بمنظوماته ومنظماته أن يحرز تقدما في هذا المجال أكثر مما كان عليه في الماضي. وهناك مسألة الأولوية، فهل تعد أفريقيا أولوية بالنسبة للدول الصناعية الكبرى؟ لدى المرء أسباب للشك في ذلك لأننا لم نر في الميدان تغيرات كبرى حدثت لصالح السكان في السنوات الأخيرة. لذلك لا يمكن القول بأني متفائل بشدة بهذه التطورات، وذلك دون التقليل من قيمة هذه الجهود لأنه مهما كانت أسباب هذه المبادرات، وبالطبع لا يجب أن نكون سذجا بشأنها، إذ أن لها بعدا سياسيا، ومهما كانت الأسباب دعونا نأمل أن يكون لها على الأقل أثر جزئي على السكان لأن القارة بحاجة إلى ذلك ■

قصائد أفريقية

كين سارو-ويوا (نيجيريا)

ترجمة: زين العابدين فؤاد

1. السجن الحقيقي

إنه شيء
غير تسرب المياه
من السقوف
ولا غناء البعوض
في الزنزانة البائسة الرطبة

إنه غير
صرير المفاتيح
عندما يغلق عليك
الباب
السجان

إنه غير الوجبات
ذات الكميات التعسة
التي لا تصلح
أن تقدم لآدمي
أو لحيوان

ولا أيضا
اليوم الفارغ
الذي يتقاطر ذاهبا
إلى سواد الليل

إنه ليس ذلك
ليس ذلك
ليس ذلك

إنه الأكاذيب
التي تقرع آذاننا
من جيل إلى جيل

إنه عملاء الأمن
المسعورون
الذين ينفذون
الأوامر القاسية الوقحة
في مقابل وجبة بائسة
كل يوم

تسجل القاضية
في دفترها
أن العقاب الذي تعلمه
غير مستحق
وأن السخافة العقلية
هي لحم الدكتاتورية

الجبن الذي يصبح قناعا
للرضوخ
يتسلل إلى أرواحنا
المنتهكة

إنه الخوف
الذي يبلل سراويلنا
ولا نجرؤ أن نغسل
البول

إنه ذلك
إنه ذلك
يا أصدقائي
الذي يحيل العالم الحر
إلى سجن مفزع ■

2. قص الشعر في الحجز

اليوم
قصصت شعري
بعد تأخير طويل
شعر سجني
قد استطال
واعتقدت أنه ممتلئ بالقمل
يبدو أشعث
الحلاق: مرفوض
من وجهة نظر السجانين
لذلك قصصت شعري
بطريقتي

آه..
وعندما فعلت ذلك
سوف تظن أنني
قد تلقيت زيارة
نجار غشيم ووقح
أو أن جيشا من الفئران
قد غزا رأسي المحبوب

فالمرآة تقص قصة رعب
لكن ما أرعبني أكثر
هو أن أمي العجوز
يمكن أن يزورها
نفس الحلم
عندما قصصت شعري
بطريقة فظة من قبل
وجاءت لتلومني
لأنني بدوت ساعتها
كمجرم مدان

عار قد ألحقته
برحمها الفخور ■

الرسم: سيبريان توكوداغبا [داهومي]

كلمات

عندما تدعى شن الحرب باسم "حقوق الإنسان"، أو تدعوها "حربا إنسانية" فإنك تحرم نفسك من إمكانية التفاوض حول إنهاء القتال مع عدوك. فلو كان العدو جلادا، أو عدوا للجنس البشري، فلن يكون هناك أمامك بديل عن الحرب الشاملة أو التسليم النهائي.

بول فيريليو
عالم سياسة واجتماع فرنسي

الحرب مسألة أكثر أهمية بكثير من أن تترك للعسكريين.

جورج كليمنصو

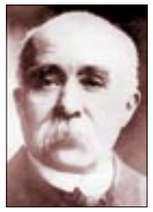

جورج كليمنصو

الحرب ظالمة جدا وقبيحة، فكل من يقومون بها لابد لهم أن يحاولوا خنق صوت الضمير داخل نفوسهم.

ليو تولستوي

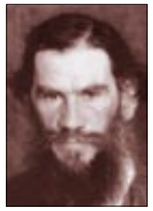

ليو تولستوي

إذا عرفت الجماهير الحقيقة، فسوف تنتهي الحرب غدا، لكنها لا تعرفها ولا تستطيع معرفتها.

دافيد لويد جورج

أنا لست فاعل خير، لقد أرغموني على أن يصنفوني باعتباري مناضلا إنسانيا، وقد كنت ببساطة أشارك في أنشطة أومن بها.

غريغوري بيك

دافيد لويد جورج

إن الشعار الذي يقودنا في اللجنة الدولية ـ وأظن أن بوسعي أن أتحدث هنا باسم معظم موظفينا ـ هو الشعار التالي: أريد أن أنقذ الأرواح وأحمي كرامة الناس في هذا المكان وفي هذه الظروف.

جاكوب كيلنبرغر
رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر

حظر الإعدام هو من باب التقديس لحياة الفرد وهذا في محله. ولكن هل المجتمعات الغربية حقًا تلتزم هذا المبدأ وإلى أي مدى؟ يبدو لنا أن هذا الالتزام يقف عند حدود المصالح، علمًا بأن لفظة المصالح تحتمل معاني مطاطة تكاد تجعل من الالتزام مدعاة للسخرية.

سليم الحص
رئيس وزراء لبنان الأسبق

اللا معقول في اللا متناهي اللا إنساني!

الصورة الفوتوغرافية: أ ف ب

لم يعد المطروح واقعيا هو جذب أطراف النزاع لدعم العمل الإنساني، بل مجرد إقناعهم بضرورة وأهمية العمل الإنساني المحايد. إنه العزف المتواصل لإسماع الآذان الصماء معزوفة البداهة. وهو ذلك الجهد المضني لإقناع الأطراف بأن تحترم العمل الإنساني من باب "التعود" ما دام تفهمه أعوزها من باب التعقلن فالمهم ألا يقوم المقاتل بضرب سيارة الإسعاف بالرصاص فقد يحتاجها يوما حين يصبح هو نفسه مضروبا بالرصاص. إنها مرة أخرى الدعوة المتكررة للحكمة والجدوى "لا تبصق في البئر".

يقول المثل المأثور: "البيان في العنوان"، وبالمنطق البسيط: لا لزوم للنص إن كان العنوان كافيًا. لكن ما الحيلة إذا كانت النصوص المسهبة نفسها مجرد عناوين مبتورة لغويا، لمحاولة فهم إشكاليات العمل الإنساني في عالم الإنسان المبتور عضويا (انظر مثلا لعمليات بتر أعضاء الإنسان من رقبة ولسان والمعروضة على شاشات الإنترنت والتلفاز من باب حسن البيان)، ومن باب التمثيل، أي ضرب المثل لا التمثيل بالجثث، لما وصل إليه الحال.

وبينما نحن في أول حروف العنوان نذكر أيضا المصادفة التالية: أقوم أنا الكاتب بتسليم هذا المقال لمحرر هذه المجلة في يوم 19 أغسطس/ أيلول 2005، وهو الذكرى الثانية ليوم موت مكتب هيئة الأمم المتحدة في العاصمة العراقية "بغداد" بطريقة التفجير الانتحاري على يد جهة لم تعلن عن نفسها، ويضفي عليها البعض "صفات بطولية" (سحبت هنا علامة التعجب ليقف القلم على الحياد.. ويجوز الآن أن نضيف هذه العلامة تعجبا من أنفسنا لا من أولئك الناس!). وأفترض أن هذه المجلة ستطبع وتوزع خلال شهر أكتوبر/ تشرين الأول الذي شهد يوم السابع والعشرين منه قبل عامين أيضا حادثة موت أخرى بنفس الطريقة في نفس المدينة لمقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وغالبا بيد نفس المقترفين وتصفيق يد نفس الكثيرين من المؤيدين (ولا لزوم لتكرار علامات التعجب مع تكرار أفعال الدمار. لقد أصبح الأمر روتينا). أليس من الطبيعي أن نتناول في عدد الخريف هذا مسألة "خريف الإنسانية"؟ لكن سؤالا آخر ينتصب: هل هذا الخريف الإنساني من الطبيعة أيضا؟ أم أنه نابع من مصدر أو مصادر أخرى؟ وفي الحالتين هل يصح أن نعتبره موسما؟

العنف ومنطق العدالة

ليكن. إن الأصل في اللجوء إلى العنف هو أوضاع الظلم والحرمان الفردي والجماعي.. الاجتماعي والوطني الإقليمي والعالمي. لكن هذا يصدق عند نقطة المبدأ والمبتدأ. أما عند النهاية والمنتهى فالمخرجات ليست في كل الحالات على قدر المدخلات. فبأي منطق للعدالة والعقل يمكن قبول أو حتى تفهم تحول الضحايا إلى جلادين والمظلومين إلى ظالمين. إن اعتبار سفك دماء الأبرياء وقتل الأهل والأصدقاء قبل الأعداء نوعًا من دفع المظالم هو حكم تبريري ميكانيكي. وبذلك فهو ينتسب لدائرة الطبيعة غير العاقلة لا الطبيعة العاقلة (الإنسانية)، كما أنه مقطوع الصلة بفكرة العدالة المكملة للعقل ـ حيث تتعقلن الميكانيكا نفسها بضبط التناسب الصحيح بين الفعل ورد الفعل ـ ففي المجال الإنساني يقول البعض: العين بالعين والسن بالسن. نعم إن تكملة الجملة تقول أن "البادئ أظلم"، لكنها تنتهي هنا ولا تستطرد لتستملح الإفراط في العقاب إلى حد معاقبة عابري السبيل أو حتى أقارب الجاني حتى الدرجة العاشرة من القرابة. فهذا هو اللامعقول بعينه.

ويصبح اللامعقول لا متناهيا في لا معقوليته حين يتم التوسع في الكرم العقابي بحيث يشمل قطاعات كاملة من البشر تختلف طبقا للمسميات الجغرافية (الشرق والغرب) أو الحضارية (الحداثيون والأصوليون) أو الدينية (المسلمون والنصارى أو اليهود). إن هذا اللامعقول هو ما تلخصه نظرية "الفسطاطين" التي ينقسم العالم بموجبها إلى معسكرين.

ولما كان الآدميون، وإن اختلفوا شعوبا وقبائل متعارفة، ينتمون إلى نفس واحدة فإن فحوى النظرية يصبح التحويل النوعي للبشر بحيث يصبح نصفهم من الملائكة والنصف الآخر من الشياطين. أي أن الكلام كله يقع خارج دائرة الإنسانية. إنها اللا إنسانية اللا متناهية والتي لا مجال فيها لإعمال العقل الإنساني الممزوج بالوجدان الإنساني. فهنا يسمى الفعل الإنساني فعلا ربانيا (تنفيذ حكم الله)، كما يحل قلب الأسد (الوحش) محل قلب الإنسان. وإن بدا قلب الأسد الأصلي أكثر مروءة أحيانا من أولئك المستأسدين ذوي الأصول الإنسانية المهجورة.

د. أحمد عبد الله رزة*

معركة عودة البشر من رحلة الأوهام

في هذا العالم (الوهمي عقلا، والعنيف فعلا) للملائكة والشياطين. تجد الأقلية البشرية الباقية نفسها في موقع صعب. فهي مطالبة بالدخول في عدة معارك متزامنة ومتلاحقة وكلها شديدة الصعوبة. فهي مطالبة أولا بالدخول في معركة التصدي للوهم الفكري والعنف الفعلي، وهي معركة طويلة المدى وهدفها ليس أقل من استعادة الإنسانية إلى الإنسان أو على الأقل اختصار الخريف وإطالة الربيع. إنها معركة إصرار الأقلية على استعادة موقع الأغلبية بل معركة عودة البشر إلى الكرة الأرضية من رحلة الأوهام التي سحبهم إليها دعاة الهيمنة الإمبراطورية ودعاة المقاومة الربانية.

أما معركة المدى المتوسط فتتعلق بتحرير المزيد من الأرض التي يأمن الناس فيها من الخوف. إنها معركة الانتصار للإنسان العادي الذي لا ينتمي لأي من الفسطاطين الوهميين وإن وقع محل سكنه في الكرة التي تحتوي الفكرة وجنودها ومنظريها، فهذا الإنسان الآن لا يستطيع أن يسير آمنا في شارع أو حارة، ولا يستطيع أن يسافر مطمئنا في مطار أو ميناء، ولا يستطيع أن يجلس مسترخيا في مقهى أو مطعم. إذ تحوم حول رأسه حلقة النار المغايرة لحلقة النور التي تحوم حول رأس القديسين. وللنار مصادرها المتنوعة من قنابل عنقودية أو ارتجاعية، ومن سيارات مفخخة، ومن أحزمة ناسفة، وكل ما في ترسانة العنف من أسلحة تقليدية ومستحدثة. وليس أقل أهمية أن من يمتلكون السلاح يزعمون أيضا ملكية البشر عقلا ووجدانا، إما باعتبارهم حراس الحضارة أو باعتبارهم جند الله وحملة مفاتيح الفردوس والجحيم معا. وإن بقي فردوسهم وعدا لمن اتبعهم وقدم جحيمهم هدية عاجلة لمن خالفهم أو تلكأ في الانضمام إليهم.

وتبقى معركة المدى القصير ساحة للفعل العاجل الآمل أن يكون ناجزا. ويتعلق الأمر هنا بفئة "المحايدين" الذين لا ناقة لهم ولا جمل في المعركة بين الطرفين المتنازعين على ملكية الحقيقة المطلقة. وهؤلاء المحايدون تمطرهم القذائف من ملاك الأرض والسماء كما لو كانوا أطرافا في المعركة. بل هم كذلك فعلا في نظر بعض المتقاتلين الذين لا يقرون بحياد أحد. وهم نفس المتقاتلين الذين لا يقرون بإنسانية أحد بما في ذلك إنسانيتهم أنفسهم (فهم ربانيون لا يخطئون لا مجرد آدميين يخطئون ويصيبون). وهكذا أصبح الناس مجرد أهداف في مرمى النيران وأرقام في قائمة القتلى والمصابين ولا بأس من اعتبار المصابين بالعيارات الطائشة محل اعتذار كضحايا غير مقصودين أو كتضحيات مبررة شرعا وستجزى يوم القيامة خيرا.

المحايدون

وينقسم المحايدون إلى فئتين: المحايدون فكرا ومصلحة، والمحايدون مهنة وخدمة. بالنسبة للفئة الأولى لنقل اختصارا إن هناك حربا فعلية بين قطاعين من سكان العالم: قطاع من سكان العالم الغربي وقطاع من سكان العالم الإسلامي. ولنسمها "حرب الطائرات" فهناك طائرات عسكرية تقذف مواقع مدنية، وهناك طائرات مدنية تختطف وتفجر في الناس والأبنية كغزوة عسكرية. والقاصفون والخاطفون ينتمون للقطاعين المتقاتلين من العالمين المتصارعين. ولكن المقصوفين والمخطوفين ـ أي المقتولين ـ إما ينتمون للناس الأبرياء من داخل هذين العالمين، أو لا ينتمون إلى أي منهما أصلا لا بالفكر ولا بالاختيار بل في كثير من الحالات لا بالعرق ولا بالدين. ليكن أن ثمة حربا أهلية عالمية تدور رحاها داخل البيت الإبراهيمي (بمكوناته التوحيدية من يهود ومسيحيين ومسلمين). لكن ما ذنب غير الإبراهيميين من بوذيين وهندوس وطبيعيين ولا دينيين وآخرين؟ هؤلاء هم الأغلبية البشرية الصامتة التي لا مصلحة لها في هذه الحرب. إنهم المحايدون •••

(*) عالم سياسة مصري
(مدير مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية)

●●● المطالبون بدفع نسبة من فاتورة تكاليف الحرب من أموال ونفوس ودمار لأمكنة وعرقلة للحركة بما يعيق قضاء المصالح الحياتية. فأي عدالة تلك التي يدعيها أصحاب ادعاء الحروب العادلة إن كانت النتائج هكذا؟ لقد أدى منطق الحرب إلى تحول الأغلبية الكمية إلى أقلية كيفية لأنها أدنى صوتا سواء بالخناجر أم بالقنابل. أما منطق الحقوق الإنسانية الأصيلة والذي لا يعرف أغلبية وأقلية في المساواة بين بني البشر فهو مستبعد من الموضوع برمته بالريموت كنترول الذي يحتفظ كل من الطرفين المتحاربين بنسخة منه يحرك بها بقية العالم المجرد من السلاح أو الممتنع عن استخدامه فكرا ومصلحة.

المحايدون الإنسانيون

لكن المحايدين المستبعدين اليوم قد يكونون أصحاب الغد حين يستردون قيمتهم في التوسط ـ من خلال المنابر الدولية ـ بين الفرقاء المتحاربين حين يصلون لنقطة لهث الأنفاس والاعتراف بالدمار الذي ألحقوه بالبشرية. ذلك الدمار المتميز الذي أهدر قيمة الحياد واستهدف المحايدين أيضا. وقارن للمفارقة بين ما نراه اليوم على شاشات التلفاز الملون وما كنا نراه بالأمس على شاشة السينما البيضاء السوداء من أفلام تشير إلى احترام الحياد السويسري خلال الحرب العالمية الثانية. ورغم استشراف ذلك الدور المستقبلي فإن بعض محايدي اليوم يحاولون من الآن التخفيف من نطاق الدمار الكوكبي والمعاناة الإنسانية لعل وعسى.

ويصدق ذلك بالشكل الأبرز على "المحايدين الإنسانيين" الذين يركزون على جانب المعادلة الخاصة بالتخفيف من المعاناة الإنسانية. وهؤلاء هم بيت القصيد هنا، وحولهم تدور التساؤلات المستخدمة كل علامات الاستفهام؟ من هم؟ لماذا يفعلون ما يفعلون؟ كيف؟ بم؟ لمن؟ إلى أين؟ حتى متى؟.. الخ. إنها غابة التساؤلات المعقدة الشبيهة بمسرح الحرب الضروس التي يشاركون فيها بعدم المشاركة أو بالأحرى بالفعل المحايد الهادف لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من أجساد وأرواح ومأوى للأجساد والأرواح.

ماذا يفعل هؤلاء المحايدون الإنسانيون إزاء القائمة الطويلة من سهام الاتهام:

- هم لا محايدون ولا يحزنون (أي شركاء لطرف في الحرب بل جواسيس له).
- هم سياسيون وليسوا إنسانيين (أي يؤثرون في نتيجة الحرب كمنحازين فعليين يضمرون عكس ما يدعون).
- هم ليسوا إنسانيين ولا يحزنون (بل منتفعون بالمكافأة العالية للوظائف الدولية.. أما المتطوعون فمكافأتهم بعدية من بطولة ونجومية).
- هم ليسوا إنسانيين بل يمرحون (بمعنى أنهم في معظمهم غربيين يتخذون العالم غير الغربي حقلا لتجاربهم الأنثروبولوجية).

لننظر إلى معضلة أولئك المحايدين بشيء من الحياد. بل لنجعل الحياد مضاعفا أو مربعا أو مكعبا وننظر إلى تجربة مثقف يحاول الحياد وهو يحلل هذه المعضلة. هو نفسه ستمسه المعضلة، إذ تمر سهام الاتهام أمام عينيه وقد يصيبه أحدها في أم عينيه.

سيقول له أحدهم: "أنت تبرر لهم. أو أنت مثلهم. أو أنت واحد منهم ولهم". قائل هذا الكلام هو نفسه قاتل هؤلاء المحايدين. فهم عنده، كما أسلفنا، ليسوا محايدين وليسوا إنسانيين. وحتى إن لم يكونوا من الغربيين بل من إخواننا المسلمين سيقول إنهم ليسوا إخوانا وليسوا مسلمين. وهذا القائل هو نفسه المتمنطق بأن ليس في صفوف العدو أبرياء ولا حتى الأطفال الذين يقوم بتصنيفهم كجنود محتملين!

في فجر الإسلام كانت الأشجار مثل الأطفال محسوبة من الأبرياء ومحرم قطعها وإن وقعت في عمق ديار العدو. هنا نستطيع أن نضع أكثر من علامة تعجب بخصوص بعض المسلمين المسلحين في عالم اليوم. لكن السطور لن تكفي للعد اللانهائي من العلامات.

إن سهام الاتهام مسمومة بالفكر القبيح. فهي وإن تسمت باسم دين عظيم إلا أنها تسممت بأسوأ فهم ممكن لهذا الدين. لقد حملته على أسوأ وجه فحملته بما لا يحتمل من تحويل سهام الاتهام الفكري إلى سهام إعدام فعلي للأبرياء في صفوف الأعداء وفي صفوف المحايدين. ويتم الاستطراد إلى صفوف الأهل فيتم نحرهم بسهام التبرير الشرعي. وفي جميع الأحوال يصبح حلالا ذبح الإنسان باعتباره "دجاجة" ويتم الدعاء للقائم بالمهمة "بوركت يا خير الذابحين". أما إجراءات العدالة الشرعية والوضعية فليست محل نظر بالطبع في حالة الدجاج بكل أصنافه وجنسياته بما في ذلك الفروج البلدي.

التركيز على جبهة العمل الإنساني

إن الأصل في التكتيك العسكري للحروب هو الاختيار بين تركيز الحرب في جبهة واحدة أو نشرها على عدة جبهات. والأصل في منهج العمل الإنساني هو التركيز على جبهة واحدة هي جبهة العمل الإنساني نفسه وعدم التطرق لجبهات الرأي السياسي والجدال الفكري والتبرير التاريخي والتفسير الديني. فالمطلوب عينا هنا هو إنقاذ الجرحى، وعلاج المرضى وإطعام الجوعى، وإعادة الأسرى ودفن الموتى، وإيواء من يحتاج المأوى. وإذ يتم كل هذا في إطار القانون الدولي فإن أطراف العمل الإنساني لا تتوقف إلا عند فرعه المسمى "القانون الدولي الإنساني" مناضلة من أجل إعماله هو بالذات وإن تمنت الخير لبقية الفروع. لكن هذا التركيز إنما تتهدده الطرائق المستحدثة لحروب الدمار الواسع. سواء في ذلك الدمار العمودي الذي تقوم به الجيوش العملاقة في بؤر مثل أفغانستان والعراق، أو الدمار الأفقي في نفس هذه البؤر ومعها كل مكان تطاله يد الإرهاب المعولم، على اتساع الرقعة من نيويورك إلى مدريد إلى بالي إلى الدار البيضاء إلى لندن إلى آخره لكن طابع ونطاق الدمار المستحدث إنما يفرض على "جنود" العمل الإنساني أن "يحاربوا" على غير الصورة التقليدية لعملهم. فالمطلوب منهم اليوم "النضال" على عدة جبهات لا على جبهة واحدة.

أول هذه الجبهات هي جبهة "اللغة". فها كم المصطلحات التي استخدمناها لوضعهم ووصف عملهم في الجملة السابقة. وهي آخر ما يحبون سماعه أو استخدامه من مصطلحات. لكن ما الحيلة إذا كان عملهم مستحقا لهذه الأوصاف في أتون هذه النار المستعرة؟

ثم تأتي جبهة "الفكر" أو "الوعي" المطلوب منهم نشره في صفوف المتقاتلين والمتنمرين والمتفرجين. فلم يعد المطروح واقعيا هو جذب هؤلاء لدعم العمل الإنساني، بل مجرد إفهامهم بالإقناع والأسوة والأيمان المغلظة أن العمل الإنساني المحايد هو بالفعل إنساني ومحايد. إنه العزف المتواصل لإسماع الآذان الصماء معزوفة البداهة. وهو ذلك الجهد المضني لإقناع الأطراف بأن تحترم العمل الإنساني من باب "التعود" ما دام تفهمه أعوزها من باب التعقلن. المهم ألا يقوم المقاتل بضرب سيارة الإسعاف بالرصاص فقد يحتاجها يوما حين يصبح هو نفسه مضروبا بالرصاص. إنها مرة أخرى الدعوة المتكررة للحكمة والجدوى" " لا تبصق في البئر".

وتأتي بعد ذلك جبهة "الدفاع عن النفس" أثناء الدفاع عن حق الآخرين في تلقي العون الإنساني. وهذه ليست أقل الجبهات صعوبة. فحسب نطاق تعرض العاملين الإنسانيين للمخاطر على حياتهم وعلى حياة من أصبحوا بين يديهم (سواء في سيارة إسعاف أو في معسكر للاجئين)، تتوقف قدرتهم على القيام بالعمل الإنساني نفسه. بل يتوقف العمل الإنساني وجودا وعدما من الأصل على نطاق هذه المخاطر. فحين تستهدف عربات الإسعاف بالرصاص والقنابل، أو حين تستخدم للتمويه في أغراض عسكرية كتهريب الأسلحة أو نقل المقاتلين، أو حين تحرق خيام معسكر للاجئين، أو حين تستولي الأطراف المتحاربة على الطعام القادم لإنقاذ اللاجئين والجائعين، حين يحدث كل هذا لا يتبقى الكثير لاستمرار العمل الإنساني.

ذروة الكبائر

على أن الأسوأ من كل هذا هو أمران كبيران يتسمان بذروة الكبائر، الأمر الأول هو التصويب العمدي بالذخيرة الحية نحو العاملين الإنسانيين فينتهون مقتولين أو على الأقل مصابين. ومثله خطفهم كرهائن للوصول لنفس النهاية أو لاستبدالهم نقدا أو عينا لصالح الخاطفين. والأمر الثاني هو تدمير مقرات عملهم والتي بدونها ينتفي العمل نفسه بما يستلزمه من مقتضيات في الإدارة والاتصالات، ويسري ذلك على كل المقرات المحلية، فما بالكم بالمقر المركزي لشبكة الإنقاذ (النموذج البغدادي). عند ذاك تصبح الشبكة "واقعة" بالتعبير الجاري وينتفي العمل الإنساني كفعل اتصالي. فأهم شروط العمل الإنقاذي ألا تكون هناك حواجز مانعة بين المنقِذ والمنقَذ وألا يحتاج المنقِذ نفسه لمن ينقذه (انظر المثل الساري "جبتك يا عبد المعين!"). تلك شذرات من ملامح معضلة العمل الإنساني في عالم "لا معقول في لا نهائية لا إنسانية" يتناولها قلم يتعاطف ويتجرد من على مسافة "ومبعدة".

أما القسم الأهم والخاص بالمنقذ الفرد إذ يقوم بعمله "المحايد" بينما التفاعلات "تغلي" في كيمياء الضمير والوجدان والحس والشعور الذي لديه كإنسان فرد يعايش البؤس والقبح والدمار من على "مقربة"، فتلك مسألة نتركها لقطرات دم أقلام أصحاب الشأن المجربين[1] ■

(1) (انظر المقال المتميز للأستاذ خالد منصور والمعنون "شرخ في حاجز زجاجي" في العدد 32 من هذه المجلة – مايو 2005).

في فجر الإسلام كانت الأشجار مثل الأطفال محسوبة من الأبرياء ومحرم قطعها وإن وقعت في عمق ديار العدو.

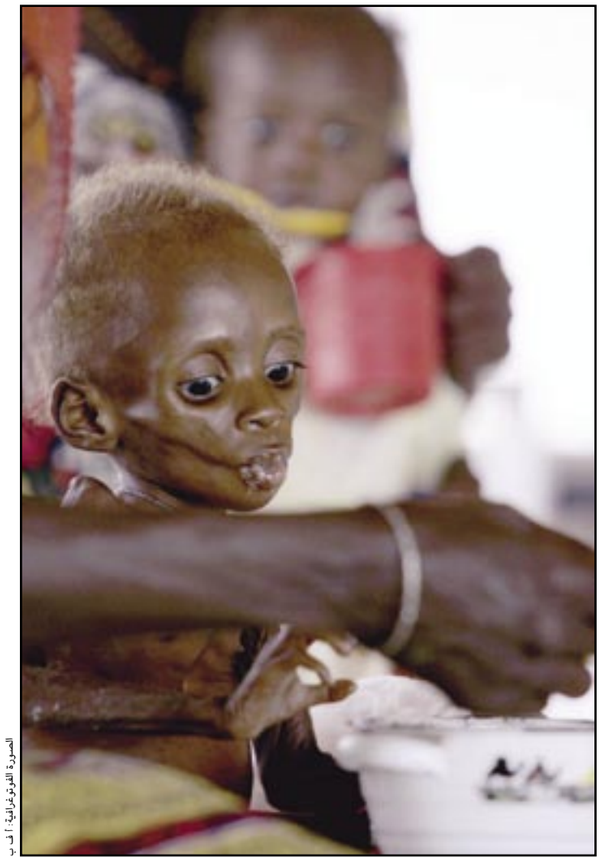

الصورة الفوتوغرافية: أ ف ب

حتى وقت قريب كان ينظر للتعذيب باعتباره إرثا أو بقايا من الماضي الوحشي للإنسانية، وأن الحداثة تحدث قطيعة مع تلك الممارسات البربرية. وقد ذبلت تلك النظرية تماما بدورها لأن المؤكد هو أن الحداثة لم تكتف بالتعايش مع تلك الظاهرة بل نقلتها إلى مستويات جديدة لم تكن ممكنة أو معروفة في الماضي.

إنهاء جريمة التعذيب: ما العمل؟

عندما أنظر إلى عشرين عاما قضيتها في النضال لإنهاء ظاهرة التعذيب والانتهاكات الجسيمة الأخرى لحقوق الإنسان أشعر بحسرة وألم عميقين. وأدرك أن رفاقًا مصريين وعربًا آخرين قضوا حياتهم مثلي في النضال ضد تلك الجريمة وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان يشعرون بنفس الألم والحسرة لأننا لم نحقق الكثير، ولم نستطع حتى تقليل عدد الضحايا أو إنهاء حتى الأشكال الأكثر بشاعة لانتهاك كرامة وقدسية جسد الإنسان. وكان قد وقع الاتفاق على أن إنهاء التعذيب هو الهدف المباشر الأول للنضال الحقوقي منذ نشأ بصورة منظمة في المنطقة بتأسيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان عام 1983، والمنظمات العربية الأخرى وخاصة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان في عام 1985. وخصصت معظم المنظمات العاملة سنوات من عمرها القصير لحملات مكثفة ضد تلك الظاهرة، فضلا عن مناشدة الرؤساء والملوك والسلطات المعنية الشرطية والقضائية إضافة لتعبئة الرأي العام بالطبع، دون جدوى. إذ تؤكد مختلف التقارير السنوية والدورية أن التعذيب لا يزال يمارس بصورة منهجية على اتساع المنطقة.

ويتضاعف شعوري بالحسرة والمرارة عندما أقرأ في الصحافة الدولية تقارير تزعم أن السلطات الغربية ترسل أعدادا ممن تشك في انتمائهم إلى تنظيمات إرهابية إلى بلادهم الأصلية العربية والإسلامية لمباشرة التحقيق معهم بالوسائل المتبعة في هذه البلاد والتي تشمل مختلف صور التعذيب. فقيام سلطات هذه البلدان بالتعذيب بالأصالة عن نفسها هي جريمة شنيعة بذاتها، غير أنه يمكن حصر دلالاتها في انحراف هذه السلطات عن جادة القانون. أما استيراد هذه السلطات لأشخاص بقصد تعذيبهم بالنيابة عن دول أخرى ـ وخاصة إذا كانت دولا غربية كبيرة ـ فيمثل إهانة للشعوب وللثقافة العربية. وقد لا يمكن بسهولة إزالة الانطباع الذي يتولد عند المواطن العادي في الدول الغربية الكبرى وفي العالم الخارجي عموما بأن الثقافة العربية تنظر إلى ممارسة التعذيب باعتباره شيئا عاديا إلى الحد الذي يمارس فيه كنوع من "الخدمة" لسلطات الدول الأخرى، وبذلك تتعمق لدى مواطني الدول الغربية تلك الصور النمطية التي أخذت في الانتشار بصورة مخيفة منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول بأن الثقافة العربية تحتقر الحياة والكرامة الإنسانية، وأنها تقود الناس إما للعمل كإرهابيين أو لممارسة التعذيب بصورة يومية، والتفنن فيه، أو حتى التربح منه. وما أشد الألم الناتج عن هذا التحقير المقصود من طرفي تلك الصفقة

المريعة.

ولا يخفف من هذا الشعور الطاغي بالألم والعار الذي تلحقه هذه الممارسات بثقافتنا وهويتنا الوطنية والقومية سوى ما ترتب على فضائح التعذيب في معتقل أبو غريب بالعراق المحتل ومعتقل غوانتانامو من نفي قاطع لتلك النظرية البائسة التي تنسبها إلى ثقافات بعينها دون غيرها.

منظومة التعذيب

واقع الأمر أن التعذيب كان يمارس بصورة اعتيادية في مختلف النظم والمناطق والبلاد عبر التاريخ، ولم تبرأ منه ثقافة أو منطقة أو نظام، بما في ذلك عديد من البلاد الديموقراطية المتقدمة، وحتى وقتنا هذا. ولا يمكن بالطبع نسبة هذه الممارسة إلى الثقافة. فلا تكاد توجد ثقافة تحض أو تشجع على ممارسة التعذيب بصورة قصدية، ويستثنى من ذلك بالطبع ممارسات وأعراف انتشرت أو حتى قننت في مختلف الثقافات والبلاد والمناطق ويعتبرها وعينا الراهن تعذيبا وإن كانت مقصودة لأغراض اجتماعية أخرى وانطلاقا من معتقدات بعينها. وبوجه عام وحتى وقت قريب كان ينظر للتعذيب باعتباره إرثا أو بقايا من الماضي الوحشي للإنسانية، وأن الحداثة تحدث قطيعة مع تلك الممارسات البربرية. وقد ذبلت تلك النظرية تماما بدورها لأن المؤكد هو أن الحداثة لم تكتف بالتعايش مع تلك الظاهرة بل نقلتها إلى مستويات جديدة لم تكن ممكنة أو معروفة في الماضي بسبب توظيف التقنيات الحديثة في مباشرة التعذيب. واليوم تتوفر عدة متاحف متاحة للزوار في عدة دول غربية لعرض "أدوات التعذيب" التي كانت مستخدمة في القرون الغابرة. وبالطبع فإن المقصود بإنشاء هذه المتاحف هو نشر الانطباع بأن تلك الظاهرة قد انتهت. ولا يحتاج المرء سوى لمعرفة عامة بالموضوع أو مجرد اهتمام عابر لكي يدرك أن ما يحدث اليوم بسبب التطبيقات التقنية الأكثر تقدما يجعل تلك الآلات الضخمة التي خصصت في الماضي للتعذيب مجرد صور بدائية لأساليب التعذيب المنتشرة على نطاق واسع اليوم، حتى في البلاد التي لا تكاد تعرف شيئا عن التطبيقات البناءة للتقنية الحديثة. والأمثلة الشائعة لهذه التطبيقات التقنية المؤسفة تشمل استخدام الأجهزة الكهربية والمركبات الكيميائية التي لم تكن معروفة لدى أسلاف الجلادين الحاليين.

حيز مخجل للدراما الإنسانية

والواقع أن التقنية ليست سوى جانب هامشي في هذا الحيز المخجل للدراما

د. محمد السيد سعيد*

الإنسانية. فثمة في الواقع وسائل لا حصر لها لإلحاق الألم والأذى بالإنسان. وقد يعجب المرء من هذا الاتساع والتنوع المريض للخيال الذي أنتج هذا المدى المذهل لوسائل وآليات وطرق التعذيب. ونعلم يقينا أن كل ما هو متاح في الطبيعة البشرية والمادية وكل ما هو معروف عن الحياة البيولوجية والنفسية للبشر يمكن أن يستخدم لأغراض التعذيب. وقد عجبت شخصيا عندما علمت من تحقيقات تجريها بعض المنظمات الحقوقية أن بعض الضباط استخدموا مراوح السقف لتعليق الضحايا بحيث تلف بهم بنفس سرعتها، وقد يتم تعليقهم بها عكسيا، بحيث تكون رؤوسهم إلى أسفل بينما أيديهم مقيدة من أعلى. ويعطي هذا المثل فكرة سريعة عما نقوله، وهو أن كل مادة أو آلة بل كل فكرة وكل معرفة أو سمة أو طاقة إنسانية يمكن بتلاعب بسيط أن تصبح آلية جهنمية للتعذيب. ولا يحتاج المرء لمزيد من الإيضاح لهذه الفكرة إذا كان قد شاهد فيلما متميزا مثل "البرتقالة الميكانيكية" حيث تصبح الموسيقى ذاتها ـ وهى من أسمى إبداعات الإنسان ـ طريقة للنيل من السلامة العقلية والنفسية للضحايا. كل ما هو مطلوب إذن أن يتم احتجاز شخص بالقوة والانفراد به في أماكن مخصصة للتعذيب، وبحيث لا يمكنه التعرف على جلاديه، وأن يستخدم الجلادون أفكارا مريضة قد تكون غاية في البساطة الميكانيكية مثل إغراق الزنازين بالمياه، وقد تكون أكثر تعقيدا بالتعليق العكسي على الأبواب، وقد تتدرج إلى استخدام الآلات المتاحة لصعق الضحية بالموجات الكهربية، أو تكون استخداما لمواد كيميائية لإذابة جسده كليا أو جزئيا، أو أدوية مخصصة لأمراض معينة للتلاعب باستقراره العصبي. وفى جميع الأحوال فإن الضرب بكل فنونه وأدواته والكلمات والجمل المهينة والتي تحط بالكرامة قد تكون كافية لإحداث الأثر المطلوب تبعا للحالة. وثمة بالطبع أساليب فورية مثل إحراق الأشخاص أحياء وهو أسلوب تم توثيقه بعناية في حالات محددة.

التقنية أو الآلات والوسائل المستخدمة ليست هي إذن مربط الفرس، بالرغم من ضرورة توجيه إدانة خاصة للوسائل التي تفضي إلى عاهات مستدامة أو بالطبع إلى الوفاة. دعنا نؤكد مجددا على هذه الحقيقة لأن البعض يطالب الدول الديموقراطية المتقدمة "بوقف تصدير آلات التعذيب"! فالقيمة الوحيدة لهذا المطلب هي فضح حقيقة قيام بعض الدول "الديموقراطية" المتقدمة بتصدير آلات مخصصة لهذا الغرض للدول التي تطلبها. أما من الناحية العملية فلن يؤدى هذا الوقف إلى تخفيض المعروض والمعروف من آليات وطرائق وتكنولوجيات التعذيب.

كيف يمكن وقف تلك الظاهرة الإجرامية؟

يعتقد كثيرون أن المفتاح لوقف تلك الممارسة هو أن نقدر بصورة علمية دقيقة لماذا يتم اللجوء إلى التعذيب. ويحصر كثيرون تفسير تلك الممارسة في انتزاع المعلومات من جانب سلطات التحقيق. بل إن اتفاقية مناهضة التعذيب ذاتها تقع في هذا الخطأ، فتضع الحصول على المعلومات من بين العناصر التي تعرف التعذيب. والواقع أن ثمة أغراضا متنوعة لتلك الممارسة الشنيعة، ويستخدم الضحايا أنفسهم تعبيرا مجازيا دالا وهو "كسر الروح" لتعيين أحد أهم الأهداف الأخرى لممارسة التعذيب من جانب سلطات الأمن. ويعنى "كسر الروح" تحطيم احترام الشخص المستهدف لنفسه ومن ثم "تخريجه" من هذه التجربة محطما معنويا بحيث يلجأ إلى تهميش ذاته والنأي بنفسه عن الفضاء العام. وقد دلت التجربة على أن التعذيب لا يقود بالضرورة إلى هذا الأثر، بل قد يقود في حالات محددة إلى النتيجة العكسية تماما، أي إلى تأجيج مشاعر الانتقام الفردي أو الجماعي. ومن المتفق عليه في تفسير موجة الإرهاب الكبيرة التي ثارت في بعض بلدان المنطقة خلال عقد التسعينيات أن خضوع قادة المنظمات الإرهابية للتعذيب في سنوات سابقة كان من بين العوامل التي قادتهم إلى طريق الإرهاب.

عندما يتحول التعذيب إلى عادة

فضلا عن ذلك يرى بعض علماء النفس أن الجلادين يفقدون مع تكرار تلك الممارسات كل إحساس بآدمية الضحايا، بل يفقدون الإحساس بآدميتهم هم، تحديدا عندما يباشرون ما يعتقدون أنه مهنتهم. ولهذا السبب يتحول التعذيب ذاته إلى عادة تفقد •••

(*) مفكر مصري. نائب رئيس مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام.

●●● أحيانا علاقتها الأصلية بكل الأهداف السياسية أو المهنية وتمارس بغض النظر عن أية أهداف، بل وتمارس للتسلية أو الحصول على نوع شاذ من المتعة أو الإثارة. إن الجذور الموضوعية لهذه الحقيقة تنبت في حقل علاقات القوة المتطرفة، سواء على المستوى الفردي أو على مستوى الأجهزة المعنية أو على المستوى السياسي العام. إن السلطة المطلقة ليست فقط مفسدة مطلقة كما يقال في الفقه الإسلامي بل هي تتحول أيضا إلى قسوة مطلقة. وكثيرا ما يعتبر مسؤولو التحقيق أن "كسر روح" ضحاياهم أو تحويلهم إلى نفايات بشرية أو بالطبع الحصول على الاعترافات بالقوة نوع من التحدي الشخصي، ولذلك يذهبون إلى آخر الحدود في ابتداع أساليب التعذيب، أو يكسرون هذه الحدود مما يؤدي إلى فقدان الضحايا لأرواحهم. أما على المستوى المهني فكثيرا ما يحدث أن تتشكل سلطات التحقيق كجماعة ذات مصلحة مستقلة ويوظفون التعذيب لفرض علاقة قوة، مع المجتمع أو مع الهيئات الأخرى للدولة، يعتقد أنها مواتية لهم. ولذلك يطور العاملون في سلك الأمن ثقافة مهنية خاصة تنظر للتعذيب كأمر ملزم و"طبيعي" بل ولا غنى عنه! ولكن جوهر الأمر الذي كثيرا ما تتجاهله الدراسات المتاحة هو أن التعذيب لا يمارس لتحقيق أهداف متعلقة بالضحايا أنفسهم، بل بالمجتمع كله. فإشاعة ثقافة الخوف وتجذيره في المجتمع وبين المشاركين في الحياة السياسية والثقافية يصبح هدفا بذاته، ويقصد منه إخراج المجتمع أو الشعب كله من تاريخه الخاص أو من الفضاء العام كلية. إن الهدف المباشر للتعذيب كممارسة منهجية هو احتكار السلطة وممارستها بصورة مطلقة ودون أدنى قيد أو مراجعة من جانب الشعب نفسه أو طبقته السياسية أو ناشطيه المدنيين.

المواجهة

وبكل أسف تحقق سياسات التعذيب المنهجي والانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان وخاصة الاعتقالات الإدارية والتعسفية والمتكررة أغراضها ذات الاتساع المجتمعي. إذ تعمل على إخراج أكثرية السكان تقريبا من الفضاء العام والسياسي، وتخمد حس المشاركة على كافة المستويات. ويعد تشكيل رأي مساند لحملات مناهضة التعذيب واستئصاله تحديا هائلا للغاية، وقد يستغرق أعواما طويلة حتى بعد إنجاز تحول ديموقراطي على مستوى البنية الشكلية والتشريعية للدول! ولذلك سوف يكتشف الباحثون عن حل لهذا التحدي أنه يتعين عليهم الاستعانة أساسا بالمجتمع المدني والسياسي المنظم والصغير.

ويحتاج الأمر بالطبع إلى إيجاد إطار متكامل للنجاح في استئصال ظاهرة التعذيب.

لقد أكدنا أن الديموقراطية بالمعنى الشكلي ليست كافية لإنهاء الظاهرة وتبريراتها. ويكفينا أن نتذكر أن الديموقراطية تصالحت لفترة طويلة مع فلسفات تنزع الإنسانية عن قطاعات واسعة من الناس، بل تتسق مع العبودية. ومع ذلك فإن الديموقراطية تبدو شرطا جوهريا لاقتلاع جذور التعذيب. والواقع أننا يجب أن نفهم الديموقراطية لا باعتبارها شكلا للحكومة فحسب بل الأهم أنها بيئة تضمن حماية حقوق الإنسان وتؤسس لنشر وتوازن السلطة وعلاقات القوة في المجتمع. فلا يمكن لشعب أو مجتمع محروم من القدرة على الفعل الجماعي أو من السلطة الفعلية أن ينهى ظاهرة التعذيب. ولذلك يكاد يستحيل إنهاء ظاهرة التعذيب بدون تمكين المجتمع وأقسامه الضعيفة بالذات.

تصحيح ضروري

لابد هنا من أن نصحح اعتقادا شائعا يقول بأن الضحايا الأساسيين لظاهرة التعذيب هم من الطبقة السياسية. ولا شك أن نصيب المناضلين والنشطاء السياسيين من آلام تلك الممارسة أكبر بصورة ملحوظة بالمقارنة بعددهم في أي مجتمع. ولكن الفقراء والمحرومين من القوة والهيبة والمكانة؛ أي أبناء الشعب العاديين يمثلون الضحايا الأكثر عددا والأقل قدرة على الدفاع عن أنفسهم. ففي حملات العقاب الجماعي وفي غياب حكم القانون يتم افتراس المواطنين العاديين بسهولة تامة. ولذلك فإن الخطوة الأكبر اللازمة لإنهاء التعذيب هي بناء مؤسسات الدفاع والفعل الجماعي، سواء تحقق الانتقال الديموقراطي أو لم يتم إنجازه في الأمد المباشر. ويمكننا البناء على ما تم إنجازه في ميدان النضال الحقوقي والنشاطية المدنية، ولو في الحدود التي يفرضها استمرار البنية التسلطية والعنيفة للدولة.

ويظل النضال من أجل الإصلاح الديموقراطي أهم عناصر الإطار الشامل الذي نبحث عنه. وفي سياق هذا النضال يكتسب النضال لإلغاء حالات الطوارئ المفروضة على بعض الدول منذ عقود محورا جوهريا. فحالة الطوارئ هي المناخ المثالي الذي تنتعش فيه كافة انتهاكات حقوق الإنسان وخاصة التعذيب. لقد تعلم المناضلون الحقوقيون والمدنيون خبرة وتجربة سمحت لهم بفهم قوانين الطوارئ لا بذاتها وإنما كتتويج لإرث أو لبنية تشريعية هائلة تناهض حكم القانون. إن المطلوب هو تصفية البنية التشريعية القائمة على حالة الاستثناء عموما وتنقية القانون المدني العام من السلطات الاستثنائية التي تسمح للسلطات وكوادر الشرطة بالتمتع بحماية فعلية من العقاب على جريمة التعذيب بالرغم من تجريمها دستوريا في بعض الحالات.

مسؤولية الرؤساء

إن النضال السياسي الديموقراطي هو بعد آخر بالغ الأهمية. ويبدد هذا التأكيد الأساطير التي تروجها دوائر سياسية وفكرية معنية وهي الأساطير التي تعفي الرؤساء وقمم الدولاب الحكومي من المسؤولية عن تلك الجريمة الشنيعة. ويعلم الجميع أن إصدار أوامر صارمة من قمة الدولة بمنع ممارسة جهات التحقيق لتلك الجريمة وترتيب عقاب صارم على مباشرتها يكفي في معظم الأحوال لإنهاء الطابع المنهجي لظاهرة التعذيب.

ويهمنا أيضا في هذا الإطار أن نناقش بصورة نقدية البعد الثقافي في ظاهرة التعذيب. إذ تروج كثير من الدوائر والمؤسسات السياسية والمانحة الغربية لمدخل التعليم لإنهاء انتهاكات حقوق الإنسان وعلى رأسها ظاهرة التعذيب. ويمكن القول بكل أمانة أن هذا المدخل يقوم على مغالطة تسمى في المنطق "التأكيد في غير موضعه". ذلك أنه لا صلة كبرى بين الثقافة والتعذيب المنهجي بواسطة أجهزة الدولة. فكما أشرنا من قبل قد تشتمل معظم الثقافات على ممارسات وأعراف تعد تعذيبا، ولكن أيا منها لم يكرس ظاهرة التعذيب المنهجي. ولذلك فإن أطنانا من الكتب وآلافا من الفصول الدراسية لا تؤثر كثيرًا على شيوع تلك الظاهرة الإجرامية، إلا من زاوية تمكين الناس من معرفة حقوقهم والدفاع عنها. وسوف يبقى التعليم مكسبا ذهنيا إن لم يرتبط بممارسة نضالية تفوض بها مؤسسات الفعل والدفاع الجماعي.

الأيديولوجيا

ويخلط كثيرون بين المستويين الثقافي والأيديولوجي من حيث المسؤولية عن ظاهرة التعذيب. وواقع الأمر أن الأيديولوجيات الثورية والراديكالية اليمينية واليسارية على السواء تعد مسؤولة بأكثر من غيرها عن احتقار مبدأ حكم القانون وعن تبرير التعذيب ومختلف صور البطش السياسي والاجتماعي الأخرى. وتروج نظرية تقول بأن على الثورات أن تناهض أعداءها بكل الصور الممكنة. وكان بوسع تلك الأيديولوجيات أن تنتزع شهادات على سلامة ما تقوم به من جرائم وانتهاكات من سياقات ثقافية معينة بما فيها الدين. غير أن هذا الانتزاع سيظل دائما فعلا من أفعال العنف الرمزي والفكري يحفل بكل المغالطات المنطقية.

وتكتسب تلك الحقيقة دلالاتها بالنسبة لواقعنا العربي والإسلامي الراهن، بسبب انتشار تيارات التطرف والعنف الديني. وبكل أسف اندفعت أجيال كاملة من شباب العرب والمسلمين نحو هذه الأيديولوجيات خلال العقدين الماضيين ظنا منها أنها تبحث عن الخلاص الديني والقومي. وغالبا ما ينتهي الأمر بأن يجد آلاف الشباب أنفسهم وقد تورطوا في ممارسة العنف. كما تتورط الأنظمة السياسية التي تقام على أيديولوجيات دينية متطرفة في ممارسة التعذيب وشتى صور العنف. وهكذا يجد المواطنون أنفسهم محاصرين بين أيديولوجيات متباينة الاتجاه تتفق على احتقار الالتزام الفعلي والقانوني بقدسية الجسد والنفس الإنسانية وتمارس أو تدعو لممارسة التعذيب على نطاق واسع. إن المواجهة السليمة لهذه الإشكالية لا تتعلق بالتعليم والثقافة بقدر ما تتعلق بكسب المناظرة الفكرية حول احترام الحياة الإنسانية وضرورة تأسيس النظم السياسية والاجتماعية على توازن ونشر القوة والسلطة والحيلولة دون احتكارها أو ممارستها بصورة مطلقة، أي باختصار بناء نظم تلتزم قانونيا وفعليا بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان وعلى رأسها ميثاق مناهضة التعذيب.

رفض الذرائع والتفسيرات الضيقة

وثمة بالطبع مستوى معين من الثقافة لابد من مواجهته بصلابة وحزم كاملين وهو الثقافة المهنية للقائمين على تطبيق القانون وبصفة أخص جهاز الشرطة، والنيابة العامة والتي غالبا ما تخضع للسلطة التنفيذية وليس لسلطة القضاء. غير أنه يجب هنا أيضا تبديد الخلط الواضح بين الثقافي والمهني والسياسي. فالطريقة التي يتم بها إصدار الأوامر المتعلقة بأداء المهنة الشرطية تمثل جانبا مهما من الصورة. ويتعين بالطبع تغيير تلك المعايير ليس فقط لأنها تؤدي إلى التعذيب والظلم وإنما أيضا لأنها تؤدي إلى نكسة خطيرة للأداء والتطور المهني للجهاز الشرطي ومن ثم لجهاز العدالة.

ولكن يجب من جديد رفض التركيز على تلك الذرائع والتفسيرات الضيقة للظاهرة. نعم إن الطريقة الوحيدة للترقي المهني هي الاعتماد على تطوير الهيكل المهاري والفنون الشرطية والمعلوماتية بذاتها. ولكن الحماية السياسية هي العلة الحقيقية للتعذيب المنهجي وإنهاء هذه الحماية هو المفتاح الحقيقي لكسب معركة استئصال التعذيب■

ICRC

موقف اللجنة الدولية للصليب الأحمر من التعذيب والمعاملة السيئة

ترفض اللجنة الدولية استعمال التعذيب وغيره من أشكال المعاملة السيئة في جميع الأحوال، وتؤمن بأن احترام الحياة والكرامة الإنسانية يتعارض مع أي تبرير للمعاملة السيئة. وانطلاقا من رفضها لهذه الممارسات تؤكد على الحيثيات التالية:

• أن التعذيب والمعاملة السيئة ينتهكان أبسط مبادئ الإنسانية واحترام الحياة والكرامة الإنسانية، وهي مبادئ يتعيّن الحفاظ عليها في جميع الأوقات.

• أن التعذيب والمعاملة السيئة محظوران في كل مكان وفي جميع الأوقات. ويعد ذلك أحد الخصائص الأكثر كونية للقانون الدولي والقوانين الوطنية على السواء.

• إن المعاناة الناجمة عن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة قد تترتب عليها اضطرابات عميقة لدى الضحايا ربما استمرت لسنوات. وقد ينتج عن الضرر البدني والنفسي الناجم عن ذلك احتياج الضحية لإعادة تأهيل على المدى الطويل.

• أن من المرَجّح أن تتضرّر الصورة الدولية للدولة التي تلجأ للمعاملة السيئة، على النحو الذي يؤثر سلبًا على مصداقيتها وقدرتها على الانخراط في علاقات مع الدول الأخرى.

• أن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة قد يحدّ من رغبة السكان في التعاون مع السلطات. بل إن اللجوء إلى سوء المعاملة يضعف في الحقيقة من موقف أولئك الذين يمارسونه عن طريق إثارة السخط لدى أولئك الذين كان يراد احتواؤهم.

• أن من شأن أي استعمال للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة أن يؤدي إلى تآكل تحريمه على نحو يمكن أن يترتب عليه شيوع استعماله أكثر.

• أن الأخصائيين يختلفون بشأن مدى فعالية التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة ويثيرون شكوكًا جادة حول نوعية المعلومات التي يتم الحصول عليها عبر هذا الطريق.

ومن ثم فإن اللجنة الدولية تبذل قصارى جهدها للحيلولة دون وقوع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة ووضع نهاية لهما. وعلى وجه الخصوص فإن اللجنة الدولية مكلّفة بزيارة المحتجزين من أجل مراقبة ظروف احتجازهم والمعاملة التي يلقونها. واستنادًا إلى هذه الزيارات تخوض اللجنة الدولية حوارًا ثنائيا مع السلطات يرمي إلى كفالة المعاملة الإنسانية للمحتجزين. وعند الاقتضاء تمارس اللجنة الدولية الضغط على السلطات لدفعها إلى التحقيق في ادعاءات التعذيب والمعاملة السيئة ومعاقبة مرتكبيه متى وجدوا واتخاذ التدابير الرامية إلى حظر اللجوء مجددًا لأي ضرب من ضروب المعاملة السيئة ■

رغم أن الدول العربية كانت من أوائل الدول التي تصدق على المعاهدات والاتفاقات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان ومناهضة التمييز، إلا أن المشكلة ظلت تتمثل بوضوح في عدم انتقال مبادئ هذه الاتفاقات من مستوى القبول النظري والقانوني إلى الممارسة العملية.

مناهضة التمييز في العالم العربي

على الرغم من أن ممارسة سياسات التمييز والعنصرية ضد "الآخر" سواء داخل الدولة أو بين الدول تعود إلى قرون طويلة، إلا أن وعي المجتمع الدولي، ومن ثم مجموعات من المفكرين والكتاب والسياسيين بها جاء متأخرا، وربما كانت نقطة البداية في التصدي لهذه السياسات والممارسات جاءت بعد ازدياد وطأة الإحساس بنتائجها السلبية على المجتمعات التي تمارس بها، وأيضا على المجتمع الدولي عندما حملت دول معينة أفكارا عنصرية وبدأت في ممارسة سياسات تمييزية أسفرت في بعض جوانبها، وفي مراحل مختلفة من التاريخ عن حملات إبادة وتطهير، وفي مراحل أخرى عن ظاهرة الاستعمار واحتلال أراضي الغير بداعي الأخذ بيد شعوب معينة إلى المدنية والتحديث فيما عرف بـ "عبء الرجل الأبيض".

وعلى الرغم من أن التحرك الدولي باتجاه مواجهة ظواهر العنصرية وسياسات التمييز العنصري قد بدأ في قرون سابقة سواء في مواثيق لحقوق الإنسان أو مبادئ وشعارات تركز على المساواة، إلا أن التحرك الحقيقي لمواجهة ظاهرة العنصرية وسياسات التمييز العنصري قد بدأ على نحو جدي في القرن العشرين، وتحديدا بدءا من منتصف القرن وبعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها. فمع تأسيس الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة تكثفت الجهود الرامية إلى تكريس احترام حقوق الإنسان في كافة المجالات وتدريجيا امتد الاهتمام إلى حماية الأقليات والمجموعات البشرية الموجودة في مجتمعات مغايرة لها في العرق أو اللغة أو الدين أو جميع هذه المكونات.

وبعد انتهاء الحرب الباردة تزايدت مساحة الاهتمام بمواجهة سياسات التمييز والعنصرية ضمن مجال حركة السياسة الخارجية الأمريكية على النحو الذي بدا واضحا في صدور عديد من القوانين المعنية بحماية الأقليات ومواجهة سياسات التمييز والعنصرية، وهو الأمر الذي حظي بقدر أكبر من الاهتمام من قبل الاتحاد الأوروبي.

والأمر المؤكد أن مناهضة سياسات التمييز والعنصرية على مختلف أشكالها باتت تحظى بقدر متزايد من الاهتمام على الصعيد الدولي وداخل عدد كبير من الدول، وتكاثرت على مدار العقود القليلة الماضية المؤسسات والهيئات والمنظمات التي تعمل من أجل نشر قيم المساواة والتسامح وقبول الآخر، كما أبدى المجتمع الدولي– في حدود قدراته على العمل لاسيما حينما تتصادم الرؤية المبدئية مع مصالح القوى الكبرى– حزما واضحا في مواجهة سياسات التمييز والعنصرية وبدا في أحيان كثيرة مستعدا للتدخل العسكري لاعتبارات إنسانية وهو ما بات يعرف بـ "حق التدخل الدولي الإنساني" على غرار ما جرى في كوسوفو عام 1999 عندما شنت قوات حلف الأطلنطي حملة عسكرية على يوجوسلافيا الجديدة– صربيا والجبل الأسود– لمنع عمليات تطهير عرقي ضد الألبان في إقليم كوسوفو.

صحيح أن العمل في هذا الميدان لا يزال أسير الاعتبارات السياسية وتحديدا مصالح الدول الكبرى، إلا أن الصحيح أيضا أن نبذ ومواجهة سياسات التمييز والتطهير العرقي باتت تحظى بتأييد واسع النطاق.

وقبل الحديث عن حدود وأبعاد عملية مناهضة التمييز في العالم العربي، نقدم أولا تعريفات مبسطة لأبرز المفاهيم المتداولة في هذه القضية. وهنا نقول أن أبرز المفاهيم المستخدمة هي العنصرية، التمييز والتعصب.

في التراث الشعبي العربي، كانت البطولة مسوغًا لتشريف صاحبها، بغض النظر عن أصله أو لون بشرته، كما تجلى ذلك فيما روته السير الشعبية عن البطلين الملونين «أبو زيد الهلالي» الصفحة اليمنى و«عنترة بن شداد» الصفحة اليسرى.

مفهوم العنصرية

وفقا لتعريف الموسوعة البريطانية العنصرية هي الفكرة أو النظرية التي ترى أن هناك رابطة سببية بين الصفات الفيزيقية وبين صفات معينة في الشخصية أو مستوى الذكاء أو نوعية الثقافة ويرتبط بها مفهوم رقي بعض الأعراق على غيرها بشكل وراثي. وغني عن البيان هنا أن هذا المفهوم يستند إلى أساس جوهري هو النقاء العرقي.

مفهوم التمييز

تعرف الموسوعة البريطانية التمييز بأنه المعاملة المختلفة للأفراد الذين ينتمون لعرق أو لغة أو دين أو جنس معين، وتتمثل هذه المعاملة في أغلب الأحوال في فرض قيود عليهم بشكل رسمي أو واقعي قد تتعلق هذه القيود بمكان الإقامة أو التسهيلات، الخدمات العامة أو المجتمعية المتاحة. والتمييز بالتالي هو تلك العملية التي بمقتضاها اتباع مجموعة من السياسات والإجراءات المتباينة من حيث الحقوق و/ أو الالتزامات تجاه جماعة من البشر نتيجة لما تتمتع به تلك الجماعة من صفات مختلفة تتعلق بالعرق أو اللغة أو الدين أو الجنس أو اللون أو غير ذلك من معايير الاختلاف.

د. عماد جاد*

مفهوم التعصب: رؤية شاملة

قدم علماء النفس الاجتماعي مفهوم التعصب بمكوناته المختلفة لكي يوفر رؤية شاملة تحتضن بداخلها كافة المفاهيم والسياسات المتعلقة بالعنصرية والتمييز. وتأتي كلمة تعصب في اللغة العربية من "العصبية" وهي أن يدعو الرجل إلى نصرة عصبته والتألب معها على من يناوئهم ظالمين كانوا أو مظلومين. أما في الأصل الأوروبي فإن مفهوم التعصب مشتق من أصل لاتيني يعني الحكم المسبق الذي ليس له أي سند يدعمه.

وقد حدد علماء النفس الاجتماعي ثلاثة مكونات لمفهوم التعصب هي:

● المكون المعرفي: ويتمثل في المعتقدات والأفكار والتصورات التي توجد لدى أفراد عن أفراد آخرين أعضاء جماعة معينة وهو ما يأخذ صورة القوالب النمطية Stereo Types والتي تعني تصورات ذهنية تتسم بالتصلب الشديد والتبسيط المفرط عن جماعة معينة يتم في ضوئها وصف وتصنيف الأشخاص الذين ينتمون إلى هذه الجماعة بناء على مجموعة من الخصائص المميزة لها. ويلاحظ أن العرق والدين والقومية تشكل أبرز الفئات العريضة للقولبة النمطية لأنها أكثر الفروق الاجتماعية وضوحا وأكثرها مقاومة للتغيير.

● المكون الانفعالي: وهو بمثابة البطانة الوجدانية التي تغلف المكون المعرفي، فإذا افتقد الاتجاه مكونه الانفعالي يصعب وصفه بالتعصب.

● المكون السلوكي: وهو المظهر الخارجي للتعبير عما يحمل الفرد من مشاعر وقوالب نمطية ويتدرج هذا المكون إلى خمس درجات هي:

■ الامتناع عن التعبير اللفظي خارج إطار الجماعة على نحو يعكس سلوك كراهية دفينة.

■ التجنب: أي الانسحاب من التعامل مع المجموعة أو المجموعات الأخرى رفضا لها.

■ التمييز: ويمثل بداية أشكال تطبيق التعصب الفعال، أي السعي إلى منع أعضاء الجماعات الأخرى من الحصول على مزايا أو تسهيلات أو مكاسب سواء على نحو رسمي أو واقعي.

■ الهجوم الجسماني:

●●●

(*) الأمين العام للمنظمة العربية لمناهضة التمييز.

●●● أي الاعتداء البدني على أعضاء الجماعة أو الجماعات الأخرى.

■ الإبادة: وتمثل المرحلة النهائية للعداوة والكراهية وتجسد قمة الفعل العنصري وتعبر عن نفسها في شكل مذابح جماعية بناء على أساس الانقسام أو التمييز.

مناهضة التمييز على صعيد المجتمع الدولي

وقد عمل المجتمع الدولي على مكافحة كافة أشكال التمييز والعنصرية عبر سياسات فاعلة في مواجهة الدول والمجتمعات التي تتبع هذه السياسات، وعبر إبرام اتفاقات ومعاهدات دولية ومن قبيل ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 10 ديسمبر عام 1948، إعلان الأمم المتحدة بإدانة كافة أشكال التمييز العنصري في 20 نوفمبر 1963، الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري والتي أعدتها لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة واعتمدتها الجمعية العامة في 21 ديسمبر 1965 ودخلت حيز التنفيذ في 4 يناير 1969، الاتفاقية الدولية لمكافحة الفصل العنصري التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1973 ودخلت حيز التنفيذ في 18 يوليو 1976، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر عام 1979 ودخلت حيز التنفيذ في سبتمبر عام 1981. أيضا هناك الإعلان الخاص بالقضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمة على أساس الدين أو المعتقد التي أقرتها الجمعية العامة في نوفمبر عام 1981، وهناك أيضا الإعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين لأقليات قومية أو إثنية أو دينية أو لغوية والتي اعتمدتها الأمم المتحدة في ديسمبر 1992.

مناهضة التمييز في العالم العربي

على الرغم من أن الدول العربية كانت من أوائل الدول التي تصدق على المعاهدات والاتفاقات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان ومناهضة التمييز، إلا أن المشكلة ظلت تتمثل بوضوح في عدم انتقال مبادئ هذه الاتفاقات من مستوى القبول النظري والقانوني إلى الممارسة العملية، بمعنى أن غالبية الحكومات العربية لم تتعامل بجدية مع هذه الاتفاقات وإن كانت تعمل على التوافق معها على النحو الذي لا يرتب لها مشكلة في علاقاتها الدولية وتحديدا مع الولايات المتحدة. يضاف إلى ذلك أن ارتفاع معدلات الأمية في المجتمعات العربية وانتشار التعليم الديني كل ذلك ساهم في احتفاظ المجتمعات العربية بمسافة كبيرة عن استيعاب ثقافة حقوق الإنسان من منطلق إنساني عالمي.

أيضا بدا واضحا أن عوامل خارجية عديدة ساهمت في الحد من تغلغل قيم حقوق الإنسان ومناهضة العنصرية ونبذ التمييز إلى المجتمعات العربية، وتمثل ذلك بالأساس في استمرار الصراع العربي الإسرائيلي، سواء كان ذلك سببا حقيقيا أو أن نظم الحكم العربية استخدمته كمبرر وذريعة لإعاقة انتشار قيم حقوق الإنسان ومناهضة العنصرية والتمييز في المجتمعات العربية. يضاف إلى ذلك سيادة قناعة عامة في المجتمعات العربية مؤداها الاستهداف من قبل القوى الدولية الكبرى، وأن أحد دوافع ومحركات هذا الاستهداف هو البعد الحضاري (الديني/ القومي/ الثقافي)، ومن ثم فالرد العملي هنا على الإحساس بوطأة العنصرية من قبل الآخرين، هو مزيد من الإحساس بالتميز الذاتي، ومن ثم التمييز ضد الآخر ولو على المستويين المعرفي والانفعالي، وأقل منه على مستوى السلوك الفردي أو التنظيمي الخاص بحركات محدودة.

ويعد إنشاء المنظمة العربية لمناهضة التمييز أول جهد مدني عربي على طريق مناهضة التمييز بصفة عامة ومن منطلق إنساني عالمي، فقد جاء إنشاء المنظمة في الأول من يناير 2004 ليؤرخ لأول منظمة عربية تعمل في هذا المجال. وقد حرصت المنظمة منذ إنشائها على تبني المبادئ التالية:

● مناهضة العنصرية والتمييز العنصري بكافة أشكالها انطلاقا من تبني المنظمة لكافة المواثيق والمعاهدات الدولية التي تناهض التمييز العنصري على أساس العرق أو اللغة أو الدين. أيضا كذلك العمل على إبراز وإحياء وإشاعة وتحديث تقاليد التسامح والقبول بالآخر في الثقافة العربية بشتى حقبها التاريخية وروافدها الثقافية والدور التاريخي الذي قامت به الحضارات والثقافات القديمة للمنطقة والحضارة العربية بصفة خاصة في تأسيس فكر وتقاليد التسامح والتعايش بين الأديان والثقافات والحضارات والشعوب والجماعات في المنطقة وفى جميع أنحاء العالم وضمان ازدهار هذه التقاليد من خلال العرف والقانون.

● العمل المنظم لمواجهة شتى صور التمييز ضد العرب في إسرائيل واعتبار أن النضال لتمكين اللاجئين الفلسطينيين من نيل حقوقهم التاريخية جزء جوهري من النضال ضد العنصرية. كما أن النضال لتمكين الشعب الفلسطيني من تأسيس دولته المستقلة والمساواة التامة للعرب في فلسطين 1948 من الأولويات الأساسية للعمل ضد التمييز.

● مناهضة العنصرية ضد الشعوب العربية والمسلمين (الإسلاموفوبيا) في العالم الغربي وخاصة أمريكا الشمالية وفى مناطق العالم الأخرى.

● النضال ضد مختلف صور التمييز ضد المهاجرين والمواطنين العرب في بلاد الهجرة الحديثة بما في ذلك أمريكا الشمالية وأوربا واستراليا هذا إلى جانب دعم النضال في مواجهة مختلف صور التمييز ضد أي جماعة ثقافية أو عرقية أو دينية أخرى.

● العمل على إشاعة وترويج وتعزيز قيم التسامح والتعايش السلمي والقبول بالآخر والتعاون بين شعوب العالم وثقافاته ومناطقه الجغرافية والعمل من أجل الدفاع عن السلام العالمي وحقوق الإنسان في كل أرجاء العالم بما في ذلك المنطقة العربية.

ويقتضي ذلك مكافحة جميع صور التعصب الديني أو الطائفي أو الثقافي أو القومي أو أي شكل من أشكال التمييز على أساس العقيدة أو اللغة أو اللون أو النوع أو أي اعتبار آخر في أي مكان في العالم بما في ذلك المنطقة العربية. كما يقتضي ذلك أيضا مكافحة جميع صور التمييز أو الدعوة له على أي أساس أو بتوظيف أية مبررات أو دعايات أو قوانين وتشريعات أو أية وسائل أخرى تسيء أو تجرح الاحترام التام لحقوق الإنسان وقيم الحرية والعدالة والمساواة والإنصاف.

ومن المنطقي أن تستهدف المنظمة العمل على استكمال الإصلاحات التشريعية والدستورية الرامية إلى احترام المساواة والعدالة ومنع كل صور التمييز على أساس المعتقد أو النوع أو العرق أو الأصل القومي أو أي أساس آخر في جميع الدول العربية.

● توظيف جميع الآليات القانونية والسلمية في الدعوة للتسامح والسلام والمساواة والنضال ضد التمييز في بلاد العالم وفى المنطقة العربية.

ويبدو واضحا أن الجهد الرئيسي وربما التحدي الأكبر أمام الناشطين في مجال مناهضة التمييز بالعالم العربي يتمثل بالأساس في مناهضة ما هو موجود من مكونات عنصرية وسياسات تمييزية في الدول العربية وإن كان شقها الأكبر يتعلق بالمكونين المعرفي والانفعالي، وبعدها الأقل ـ حتى الآن ـ يتمثل في المكون السلوكي، وهو مسؤولية ضخمة تتطلب جهدا هائلا ووقتا طويلا فالتغيير سيأتي ولكن بشكل تدريجي، كما أن تسوية ما هو قائم من صراعات ومشكلات سياسية والقضاء على ما يعتبره العرب والمسلمين من تمييز وعنصرية من قبل الآخرين سوف يساعد على ترقية قيم المساواة والتسامح وقبول الآخر والتعايش معه في المجتمعات العربية، واستمرارها يعوق القدرة على مقاومة مفاهيم وأفكار عنصرية من ناحية، والتصدي أيضا لأخطر مكون من مكوناتها وهو المكون السلوكي تجاه الآخر ■

صنعاء :

وصلة إلكترونية لاتفاقيات جنيف بموقع وكالة "سبأ" للأنباء

في بادرة جديرة بالإشادة، أنشأت وكالة الأنباء اليمنية " سبأ" وصلة الكترونية على موقعها الالكتروني بعنوان "اتفاقيات جنيف" جوهر القانون الدولي الإنساني تحوي المعلومات الأساسية لاتفاقيات جنيف عام 1949 وبروتوكوليها الإضافيين لعام 1977. وعن أسباب ذلك يقول رئيس مجلس إدارتها **نصر طه مصطفى**: "إن نزاعات اليوم، وعلى وجه التحديد ما يتعلق بـ "الحرب على الإرهاب" يتم الرجوع فيها بشكل مستمر إلى قواعد اتفاقيات جنيف، سواء فيما يتعلق بالمحتجزين في غوانتنامو أو الوضع في العراق، ونحن نود أن نساعد الصحفيين والقراء في الوصول بسهولة إلى المعلومات حول هذه القواعد من أجل حماية الكرامة الإنسانية في أوقات النزاع".

بغداد :

الهلال الأحمر العراقي واللجنة الدولية يساعدان العائلات المشردة في تلعفر

يقدر الهلال الأحمر العراقي عدد العائلات التي اضطرت للفرار من ديارها في تلعفر شمالي العراق بنحو 5000 عائلة. وقد لجأت تلك العائلات إلى المدن والقرى المحيطة عقب تصاعد العنف في المدينة. وقد نصب الهلال الأحمر العراقي مخيمات حول منطقة تلعفر لإيواء العائلات المشردة.

وقد زودت اللجنة الدولية للصليب الأحمر فرع الهلال الأحمر العراقي في الموصل بخمسة آلاف سلة طعام، و1000 صفيحة مياه و1000 دلو و1000 من البطانيات و100 خيمة بالإضافة إلى 600 موقد يعمل بالكيروسين و600 مجموعة من مستلزمات النظافة. كذلك، أمدت اللجنة الدولية الهلال الأحمر العراقي بخمسين نقالة وأمدت مديرية الصحة بخمسين نقالة أخرى.

ومنذ بدء العمليات العسكرية في تلعفر في يوليو/ تموز، دأبت اللجنة الدولية على تزويد 900 عائلة بكميات من مياه الشرب بلغت 180,000 لتر يوميا.

تصحيح واجب

وقع خطأ في تعريف السيد برجس حمود البرجس في الموضوع المنشور بقلمه بعدد الإنساني الثاني والثلاثين، فقد ذكر في تعريفه أنه يتولى منصب الأمين العام لجمعية الهلال الأحمر الكويتي، والصحيح أنه يتولى منصب رئيس الجمعية. والإنساني تعتذر عن هذا الخطأ غير المقصود، لذا وجب التصحيح.

جولة مكوكية لرئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر

رئيس اللجنة الدولية يوقع بروتوكول التعاون مع الصين

قام **جاكوب كلينبرغر**، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بعدد من الزيارات، خلال الـ 3 أشهر الماضية، توجه فيها إلى لندن لإجراء مباحثات مع **جاك سترو** وزير الخارجية و**غاريث توماس** النائب البرلماني. تناولت المباحثات التنسيق بين وكالات الإغاثة والعلاقة بين الوقاية ومساعدات الطوارئ، وإعادة التأهيل والتنمية. كما أولت اهتمامًا خاصًا بالوضع في أفريقيا. كذلك أجرى رئيس اللجنة الدولية محادثات في كامبالا مع الرئيس الأوغندي **يوري موسيفيني** تركزت حول مقتل موظفي اللجنة الدولية الستة عام 2001 والزيارات التي تقوم بها اللجنة الدولية إلى مراكز الاحتجاز العسكرية في أوغندا. وكانت اللجنة الدولية قد قررت، في عام 2004، استئناف أنشطتها في منطقتي شمال أوغندا وشرقها لتلبية احتياجات مليوني نازح. ومن المتوقع أن تقدم اللجنة الدولية المساعدات لحوالي 700,000 شخص خلال عام 2005. كذلك قام رئيس اللجنة الدولية بزيارة إلى مدريد لإجراء مباحثات مع وزير الشئون الخارجية والتعاون، وكذلك وزير الداخلية، والعاهل الأسباني الملك **خوان كارلوس الأول**. هذا، وكان رئيس اللجنة الدولية قد قام في وقت سابق هذا العام بزيارة للصين، قام فيها بتوقيع بروتوكول تعاون هناك.

غزة :

اللجنة الدولية للصليب الأحمر تستأنف عملياتها الميدانية

استأنفت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أنشطتها الميدانية في قطاع غزة في منتصف شهر أغسطس / آب وذلك بعد حصولها على ضمانات أمنية من السلطة الوطنية الفلسطينية والأطراف المعنية الأخرى. وقد وضعت اللجنة الدولية خططًا للطوارئ بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وغيرها من المنظمات الإنسانية، ومع السلطات الفلسطينية والإسرائيلية، وقامت بتخزين كميات محددة من الأغذية وغيرها من المؤن في مناطق مختلفة من قطاع غزة، كما زودت وزارة الصحة الفلسطينية بمعدات طبية تكفي لمعالجة 200 جريح في المستشفى. وعلى صعيد آخر، في نهاية شهر مايو/ آيار قام مندوبو اللجنة الدولية بإجراء مقابلات شخصية مع 400 معتقل فلسطيني تم إطلاق سراحهم من أماكن الاعتقال الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد تأكدت اللجنة الدولية من احترام رغبات جميع المعتقلين من حيث إطلاق سراحهم في المواقع التي تسكن فيها عائلاتهم.

جنيف :

30 أغسطس/ آب
اليوم العالمي للمفقودين

بمناسبة اليوم العالمي للمفقودين، دعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى العناية بمشكلة مصير الأشخاص المفقودين، وهي من أخطر المشكلات الإنسانية الناجمة عن النزاعات المسلحة. وتُعَد زيارة أماكن الاحتجاز وتسجيل المحتجزين بغرض الحيلولة دون وقوع الاختفاء القسري من الأهداف الرئيسية للجنة الدولية. وقد تمكنت اللجنة الدولية خلال عام 2004، من الوصول إلى 570 ألف محتجز، والتقى مندوبوها بأكثر من 29 ألف محتجز للمرة الأولى وتم تسجيلهم ورصد أماكن احتجازهم. وتعد رسائل الصليب الأحمر، إحدى الوسائل الفعالة للاتصال بين العائلات التي شتتتها النزاعات المسلحة. وفي العام المنصرم جمعت اللجنة الدولية والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر أكثر من 1,3 مليون رسالة عبر أنحاء العالم منها 1,2 مليون رسالة داخل قارة أفريقيا وحدها، كما تواصل اللجنة الدولية جهودها لحل مشكلة الأشخاص المفقودين مع الدول وأطراف النزاعات والمنظمات الإنسانية والأطراف الأخرى المعنية بهذه القضية، ويتضمن عملها تعزيز القانون الدولي الإنساني وإرساء القواعد ذات الصلة في القانون الوطني. وسوف تقدم اللجنة الدولية تقارير حول نتائج جهودها خلال المؤتمر الدولي المقبل للصليب الأحمر والهلال الأحمر المنتظر انعقاده في عام 2007.

إعصار كاترينا:
إعادة الروابط العائلية للمتضررين

أنشأت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، صفحة خاصة على الإنترنت على العنوان التالي: www.familylinks.icrc.org، وذلك بالتعاون مع الصليب الأحمر الأمريكي من أجل إعادة الاتصال بين العائلات التي تضررت في إعصار كاترينا، وهذه الصفحة متاحة للمقيمين في الولايات المتحدة أو في أي مكان آخر من العالم. ويمكن للأشخاص المتواجدين في منطقة كارثة إعصار كاترينا تسجيل أنفسهم على الصفحة المعنية في شبكة الانترنت، وتقديم معلومات مفصلة عن مكان وجودهم الحالي، من أجل طمأنة أقاربهم وأصدقائهم وحثهم على الاتصال بهم، أما الأشخاص الذين يبحثون عن أحبائهم في منطقة الكارثة فيمكنهم الاطلاع على القائمة المسجلة للحصول على معلومات عنهم، وتسجيل أسماء أفراد أسرهم وأصدقائهم.

الخرطوم :

ساعدونا في العثور على أسرنا

في بداية يوليو/ تموز، بدأت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عملية استمرت لمدة 3 أيام من أجل تسهيل الإفراج عن 291 من المعتقلين لدى الجيش الشعبي لتحرير السودان وذلك بناء على رغبة الطرفين. وقد استأجرت اللجنة الدولية 5 طائرات لتجميع المفرج عنهم في مدن "رومبيك"، "جوبا"، و"الدمازين" وتسليمهم إلى السلطات المختصة. وجدير بالذكر أن اللجنة الدولية كانت تقوم خلال السنوات الماضية بزيارة المعتقلين بسبب النزاع في جنوب السودان بهدف مراقبة أوضاع اعتقالهم ومساعدتهم على الاتصال بأسرهم عن طريق رسائل الصليب الأحمر. وعلى صعيد آخر، أطلقت اللجنة الدولية حملة تحت شعار "ساعدونا في العثور على أسرنا"، بهدف لم شمل الأطفال المفقودين الذين انفصلوا عن أسرهم بسبب النزاع الدائر في إقليم دارفور فأصدرت ملصقات وكتيبات تحوي صورًا لحوالي 220 طفلا وطفلة تحت سن الثانية عشرة، إضافة إلى قائمة بأسماء449 طفلا مفقودا. وقد تم دعم هذه الحملة بحملة إعلانية عبر أجهزة الإعلام السودانية المختلفة. ودعمًا لجهودها في مساعدة ضحايا إقليم دارفور، أقامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جسرًا جويًا، في يونيو/ حزيران واستمر شهرين، حيث تم نقل 4000 طن متري من المساعدات الغذائية إلى الإقليم انطلاقا من الخرطوم، بتكلفة قدرها 2,2 مليون دولار أمريكي يستفيد منها حوالي 22000 شخص. كذلك، وصلت الوحدة الجراحية المتنقلة إلى شمال دارفور وجنوبه للاستجابة لطلب أطراف النزاع إثر الأحداث العنيفة التي شهدتها المنطقة.

بغداد :

مساعدات طارئة لضحايا كارثة التدافع في بغداد

فور وقوع كارثة تدافع العراقيين على جسر الأئمة أرسلت جمعية الهلال الأحمر العراقي على الفور 50 متطوعاً إلى مكان الكارثة حيث أقامت مركزاً للإسعافات الأولية. وأحضرت سيارات إسعاف وسيارات جيب وحافلة صغيرة من أجل إجلاء القتلى والجرحى وأرسلت شاحنات لتسليم مجموعات من لوازم الإسعافات الأولية والأغطية إلى 3 مستشفيات في منطقة (الكاظمية والناعمية ومدينة الطب). وعلى مدى يومين أمدتهم اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بالتعاون مع الهلال الأحمر العراقي ومديرية الصحة بـ 80 ألف لتر من مياه الشرب إلى مستشفى الإمام علي في مدينة الصدر (سعته 230 سريراً)، وكذلك 5000 شرشف، 500 نقالة، 458 كيساً للجثث، أدوية لمعالجة 200 مريض، ومزيدا من اللوازم والتي تشمل السوائل بالحقن الوريدي ومواد خياطة الجروح والضمادات اللازمة لمعالجة 100 شخص. كما أعربت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن ألمها العميق ومواساتها لأسر الضحايا ممن قتلوا أو أصيبوا في هذه الفاجعة الرهيبة.

الخرطوم :

السودان يوقع على البروتوكولين الإضافيين الملحقين باتفاقيات جنيف الأربع

تعد إجازة المجلس الوطني "البرلمان السوداني" لمشروع القانون الخاص بالتصديق على انضمام السودان للبروتوكولين الإضافيين الملحقين لاتفاقيات جنيف الأربع، في جلسته المنعقدة في 20 يونيو 2005، والموافقة عليه من طرف رئيس الجمهورية المشير عمر حسن أحمد البشير في الثالث من يوليو 2005، خطوة هامة في مجال تطبيق القانون الدولي الإنساني. إن التحدي الأكبر، بعد المصادقة على البروتوكولين الإضافيين، يتمثل في الإيفاء بمقتضيات نشر الوعي والمعرفة بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني بين كافة شرائح المجتمع، خاصة بين صفوف القوات المسلحة السودانية وقوات الشرطة والأمن ومؤسسات المجتمع المدني. فالغاية من مواءمة التشريعات الوطنية مع التزامات الدولة السودانية تجاه القانون الدولي الإنساني تتمثل في العمل على التطبيق الفعلي لقواعد قانون النزاعات المسلحة وتحويل بنوده إلى خطوات ملموسة تسهم في نهاية المطاف في خلق بيئة إنسانية تضمن حماية المدنيين وتصون كرامتهم أثناء فترات النزاعات المسلحة. في هذا الإطار لا بد من الإشارة إلى الدور المتميز الذي لعبته كل من اللجنة السودانية للقانون الدولي الإنساني وقسم الخدمات الاستشارية باللجنة الدولية للصليب الأحمر ـ مكتب القاهرة في سبيل انضمام السودان للبروتوكولين الإضافيين.

المنامة :

3 آلاف طرد غذائي للشعب الفلسطيني

بالتنسيق بين جمعية الهلال الأحمر البحريني واللجنة الدولية للصليب الأحمر، قامت الجمعية في يوليو/ تموز بإرسال قافلة مكونة من 5 شاحنات تحتوي على 3 آلاف طرد غذائي بزنة 80 طنًا مقدمة من شعب مملكة البحرين إلى الشعب الفلسطيني الشقيق وذلك عبر أراضي المملكة العربية السعودية في طريقها إلى المملكة الأردنية الهاشمية، حيث تتولى اللجنة الدولية للصليب الأحمر إدخال المساعدات بحافلاتها إلى الضفة الغربية لتسليمها إلى جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني الشقيقة.

وصرح السيد صادق الشهابي، الأمين العام للجمعية، بأن المساهمة هي الثانية في هذا البرنامج حيث سبق للجمعية إرسال 6 آلاف طرد غذائي في مارس 2003 كهدية متواضعة من شعب مملكة البحرين إلى الشعب الفلسطيني الشقيق تأكيدا للواجب الإنساني والروابط الأخوية المشتركة.

على صعيد آخر، وتنفيذًا لاتفاقيات جنيف لعام 1949، حرصت لجنة الشباب الناشئة بجمعية الهلال الأحمر البحريني على التعريف بالقانون الدولي الإنساني بين صفوف الشباب في مملكة البحرين. وجاء ذلك خلال فعاليات " صيفي هلالي" التي أقيمت في الفترة من 27 يونيو/ حزيران حتى 24 أغسطس/آب وذلك من خلال إقامة معرض شبابي بمقر الجمعية شاركت خلاله الجمعيات التطوعية الاجتماعية بهدف توثيق التعاون بين جهودها المشتركة في نشر المبادئ الإنسانية والمثل التطوعية.

بعثات اللجنة الدولية للصليب الأحمر في المنطقة

القاهرة: 31 شارع جدة، حي المهندسين، القاهرة 12311
هاتف: 7619332/ 3379282 (202++) فاكس: 7618487 (202++)
البريد الإلكتروني: cairo.cai@icrc.org
مسؤول الإعلام: **جاسر الشاهد**

عمان: شارع أبو حامد الغزالي – الرقم البريدي 11191 صندوق بريد 9058
هاتف: 5688645/ 5688646 (9626++) فاكس: 5688649 (9626++)
البريد الإلكتروني: amman.amm@icrc.org
مسؤول الإعلام: **رباب الرفاعي**

بغداد: حي النضال، محلة 103 زقاق 30، رقم الدار 27
هاتف: 7174751/ 7182309 (9641++) فاكس: 7171865 (9641++)
البريد الإلكتروني: bagdad.bag@icrc.org
مسؤول الإعلام: **رنا صيداني**

دمشق: أبو رمانة، ميدان الروضة، شارع مصر، بناية جرد، الدور الثالث صندوق بريد 3579
هاتف: 3310476/ 3339034(96311++) فاكس: 3310441 (96311++)
البريد الإلكتروني: damas.dam@icrc.org
مسؤول الإعلام: **إيريني هيربيت**

القدس: شارع النبي شعيب رقم (8) شيخ جراح، الرقم البريدي 91202 صندوق بريد: 20253
هاتف: 5828441/ 5828845/ 5828802 (9722++) فاكس: 5811375 (9722++)
البريد الإلكتروني: jerusalem.jer@icrc.org
مسؤول الإعلام: **ستيفن أندرسون**

بيروت: بناية عيتاني، شارع السادات، الحمرا، رأس بيروت
صندوق بريد 7188–11، رياض الصلح 2230 1107
هاتف: 739297/ 739298/ 739299(9611++) فاكس: 740087(9611++)
البريد الإلكتروني: beyrouth.bey@icrc.org
مسؤول الإعلام: **كريم المفتي**

الخرطوم: شارع رقم 33 منزل رقم 16 امتداد العمارات. صندوق بريد 1831
هاتف: 476464 (24911++) (خمس خطوط) فاكس: 467709 (24911++)
البريد الإلكتروني: khartoum.kha@icrc.org
مسؤول الإعلام: **پول كونيللي**

تونس: المندوبية الإقليمية بتونس، رواق البحيرة عمارة 9، نهج بحيرة كنستنس 1053 مدرج 2 تونس:
هاتف: 960179/ 960154/ 960458 فاكس: 960156 (21671++)
البريد الإلكتروني: tunis.tun@icrc.org
مسؤول الإعلام: **محمد بن أحمد**

الجزائر: 18 شارع بوجمعة 16070. المرادية. الجزائر
هاتف: 80 28 2160 / 21482482 (213++) فاكس: 80 28 2160 (213++)
مسؤول الإعلام: **صدري بن تشيكو**

صنعاء: شارع بغداد ص.ب 2267 شارع رقم 19، منزل رقم 20
هاتف: 4/ 467873 / 44 38 121 46 (9671++) فاكس: 75 78 46 (9671++)
البريد الإلكتروني: sanaa.san@icrc.org
مسؤول الإعلام: **هشام حسن**

الكويت: البعثة الإقليمية لشبه الجزيرة العربية: الجابرية، قطعة 5، شارع رقم 3، منزل رقم 32 صندوق بريد: 28078 – الصفاة 13141
هاتف: 5322061/ 5322062/ 5322098 (965++) فاكس: 5324598 (965++)
البريد الإلكتروني: koweit.kow@icrc.org
مسؤول الإعلام: **فؤاد بوابة**

بعثة الصومال: International Committee of the Red Cross
Somalia Delegation, Denis Pritt Road
P.O.Box 73226 - 00200. Nairobi. Kenya
هاتف: 5/4/ 2723963 – 8/9/ 2713367 (25420++) فاكس: 2713731 254 20 ++
البريد الإلكتروني: somalie.sak@icrc.org
مسؤول الإعلام: **أنا هيتا كار**

طهران: كميته بين المللي صليب سرخ
تهران – بلوار آفريقا – خيابان تابان شرقي – شماره 75
هاتف: 8785503 98++ فاكس: 98218783370 ++
البريد الإلكتروني: teheran.teh@icrc.org
مسؤول الإعلام: **فريديريك غوان**

لوحة واحدة للموت

بقلم: سعيد الكفراوي*

الرسم: حسن فؤاد**

ينهض صبي الاثني عشر عامًا من منامه، يفتح شيش الشباك ويتأمل الحقل، والنهر، ويرى الطيور الراحلة سربًا أبيض مثل الرايات .. يهمس لنفسه: صبحنا وصبح الملك للمالك.. ومع انسياب النهر يتذكر والده الراحل حين كان يراه من النافذة عائدا من فوق الجسر وكان يعتقد وهو ما يزال بعد طفلاً أن أباه ينبع من الماء.

الآن غادرهم، وتركه وأمه وأخته للشقاء.

خرج من باب الحجرة يهرش بدنه الصغير أول النهار، وهو يعاين الشمس التي لم تشرق بعد. طرق باب حجرة أمه:

ـ صباح الخير يا أمي .. النهار طلع .. قوموا.

تتململ الأم، والأخت الغافية تضع رأسها على ذراع الأم التي ربما كانت تحلم بالأب المفارق، وبتلك الأيام الماضية التي كان يعمها السلام، والتي كانت الحياة فيها مطمئنة.

ـ بدري يا ابني.

ـ بدري من عمرك يا أمي. الشغل لا ينتظر الكسالى.

نهضت الأم من رقدتها جالسة وقد روعها صوت الصبي في الصباح، وتذكرت حديثهما بالأمس. كان قد أخبرها أنه وأخته سيذهبان للعمل في أرض المطار الجديد، وأنه اتفق مع الريس حمدان، على أن يعمل هو وأخته في حمل الردم من عائد الحفر مثل بقية عيال البلد. كان قد قال لها أن الأجرة ثلاثة جنيهات والشغل من طلعة الشمس لغاية ما تغيب.

رش وجهه بالماء، وجففه في ذيل ثوبه. كانت أصوات أهل القرية تأتيه من الأزقة الجانبية، وكانت مفعمة بالفرح في نشوة أول النهار، ذلك النبض الحي الذي يدفع كل أصحاب الرزق الشحيح إلى التوجه ناحية المطار الجديد في قلب الغيطان.

تحلقوا حول الطبلية وقالت الأم متوترة:

ـ هو أنت ناوي يا بني تشتغل في المطار؟

ـ طبعا يا أمي وأختي كمان.

ـ يا ابني العمل في المطار خطر. والزمن زمن حرب.

ـ خليها على الله. وواصل كلامه، يا أمي المعيشة الصعبة والدنيا غالية، والرزق شحيح، والرزق يحب الخفية. وهو حد لاقي شغل الأيام دي، يا أمي النفر بتلاتة جنيه. يعني عشرة أيام ويبقى في الدار ستين جنيه. مبلغ نخزن بيه غلة ودرة مدة سنة بحالها.

انتهوا من إفطارهم وسحب مداسه من خلف الباب. حزمت له أمه غداءه في منديل عريض. قبض على يد أخته الصغيرة المتململة والتي كانت على وشك البكاء. نهرها وشخط فيها وجذبها من يدها ومضى بها سارت خلفه تتطلع مستجيرة بالأم بعين دامعة.

سارا في الزقاق الضيق يأتيهما صوت الأم باللهفة والدعاء.

انضما لصف الأجراء المتجه ناحية أرض المطار، بيده صرة غدائه، وبالأخرى كف أخته، وبقلبه عزم الرجال. همس لنفسه "أيام صعبة" وسار يحث السير حيث تجمعات الأنفار. كانوا يجلسون في حلقات، مثل عمال التراحيل في انتظار أوامر الريس حمدان.

كانت الجرافات تجثم هناك عند حافة الأرض تسخن مواتيرها، والساعة في يد حمدان تشير إلى السابعة من صباح تلفح شمسه الوجوه، وتقبض على المكان وتلسعه بحرارة ساقطة على فروع الشجر الساكن الممتد حتى بيوت البلد المتضامنة في توحد السنين.

هدرت الماكينات وتهيأت المكائن مثل حيوانات غاضبة وابتدأت مباشرة للعمل، أُخِذَ الغلام بما رأى وأدرك أن يومه طويل وأن ما يراه الآن غريب عليه. نهض هو وأخته تشع عيونهما بالدهشة وفي أعماقهما تتولد حماسة أكل العيش.

فكر الغلام لحظة، وبقدر ما يفهم الأمور تذكر أنهم أخبروه بأن طائرات غريبة قد أغارت من شهور على بلده، وأن حربا وقعت مع ذلك العدو الذي يجثم الآن عند الشاطئ الآخر. أخذ يستعيد صورة الجنود من قريته وهو يراهم عائدين منكسرين، وقد تمزقت ثيابهم. كان ينظر في وجوههم ويرى رؤوسهم تنظر تجاه الأرض، ويتابع أقدامهم وهي تبحث لنفسها عن مكان يسترها.

أفاق من شروده على صوت الريس حمدان، وهو يصيح في العمال "المحاريث بتحرث والجرافات بتكوم التراب والعيال بتحمل التراب وتلقي بها على شاطئ النهر، والكبار يحفرون الأساس وكل واحد يعرف وراه إيه؟ فاهمين.

يبتعد حمدان وتندفع أسراب العمالة مثل النمل على أرض الموقع، ويمتلئ الجو بالغبار وزئير المكن.

كان الصبي يحمل على كتفه مقطفه، وفي أثره تحمل أخته مقطفها وتتعثر في خطوط الأرض القديمة.

انتصف النهار، وتوسطت الشمس المساء، وضربت حرارتها الأجساد كأسياخ الحديد الحامية، وشح الهواء فيما اكتست الوجوه بغبرة التراب، وأرض المطار مثل ساحة المعارك.

فجأة حل صمت مفاجئ كأنه الكابوس في عز المنام، وتوقفت ماكينات العمل عن الدوران. كل العمال ينظرون ناحية السماء، ثمة صوت يأتي من بعيد، صوت غير معروف لا مصدر له. صوت لم يألفوه. وضعوا أكفهم على عيونهم، يحدقون في السماء عن مصدر الصوت، الذي كان يأتي مثل الجلجلة، يكبر ويكبر مثل القيامة. أزيز كالجحيم، والطائر الأسود الذي ينشر جناحيه من بعيد ليس بطائر، وكلما اقترب من أرض المطار اشتد صخبه. قادما من يوم القيامة يتشكل رويدا رويدا في شكل طائرة معادية راحت تحوم في دوامات تقترب من الأرض ثم ترتفع.

فجأة وحل على المكان سكون، وسكت زئير الآلات واقتربت الطائرة من الأرض لتفرغ حمولتها من قنابل الدمار التي هوت على أرض المطار لتنفجر في صوت مروع هائل. صوت الأطفال والنساء والرجال ينفجر أيضا تحت وطأة الموت الذي يتجسد نارًا على أرض المطار، وألسنة اللهب والبارود تشوي الأجساد الآدمية بلا رحمة وأشلاء اللحم والأعضاء والصرخات تواجه فوهة الموت المفتوحة التي ترسم على أرض المطار تاريخًا للموت، والغلام المعمد بالدم، الملقى على تراب الطريق يبحث بعينيه عن أخته التي لا يعرف أين هي؟ فيما يرى بعين الرحيل إلى هناك، حيث المغارب، أمه قادمة وكأنها تنبع من الماء مكشوفة الرأس وقد تهدل شعرها الأشهب تصرخ في فضاء الظهيرة: " أولادي" ■

(*) روائي وقاص مصري.
(**) رسام ومثقف مصري وصانع مجلات وكتب.
العمل تفصيله من رسم لرواية «الأرض».

رسالة السودان الإعلامية

أصدرت بعثة اللجنة الدولية بالخرطوم رسالتها الإعلامية المتضمنة لتفاصيل أنشطتها في الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى نهاية يونيو/ حزيران 2004. وقد حوت الرسالة كافة المعلومات المتعلقة بدور البعثة في جنوب السودان، والاستجابة الإنسانية لأزمة دارفور، والجهود المبذولة لمعالجة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، وكذلك الجهود المبذولة على صعيد جمع شمل العائلات، إضافة إلى عرض لما تقوم به البعثة في مخيم أبو شوك للمشردين.

تطلب من بعثة اللجنة الدولية بالخرطوم

الصليب الأحمر والهلال الأحمر في طبعة روسية

في إطار انفتاحها على لغات العالم المختلفة، بدأت مجلة الصليب الأحمر والهلال الأحمر إصدار طبعتها باللغة الروسية، وذلك إلى جانب الفرنسية والإنجليزية، وقد صدر بالفعل عددان منذ نهاية 2004 وحتى الآن. وقد قرر القائمون على المجلة إصدار طبعة لها بالعربية يجري الإعداد لها حاليا. تصدر المجلة بالتعاون بين اللجنة الدولية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر.

تطلب من جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

استكشاف القانون الدولي الإنساني

في قرص مدمج باللغة العربية

قامت اللجنة الدولية بإنتاج القرص المدمج الذي يحوي مواد البرنامج التعليمي العالمي "استكشاف القانون الدولي الإنساني" باللغة العربية. هذا البرنامج يتوجه للشبيبة والناشئة في كافة أنحاء العالم باللغات المختلفة لتلقينهم مبادئ القانون الدولي الإنساني الذي يهدف إلى حماية الأرواح والكرامة الإنسانية في فترات النزاع المسلح الدولي والداخلي.

يطلب من بعثات اللجنة الدولية بالمنطقة

مختارات المجلة الدولية لعام 2004

صدر العدد الجديد من مختارات المجلة الدولية باللغة العربية، وهي المختارات التي يقوم على ترجمتها وإعدادها المكتب الإقليمي لإعلام اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالقاهرة، وتهدف هذه المختارات إلى إطلاع الدارسين والمهتمين بالقانون الدولي الإنساني والعمل الإنساني على كل جديد يتعلق بقضايا وإشكاليات هذا المجال. ويحتوي العدد الجديد مجموعة من الدراسات والمقالات التي نشرت بالإنجليزية والفرنسية على مدار عام 2004، والتي تهم المهتمين بما يحدث في الشرق الأوسط من نزاعات جارية.

يطلب من بعثات اللجنة الدولية بالمنطقة

ملخص دراسة القانون الدولي الإنساني العرفي

صدر هذا الكتيب الذي يتضمن ملخصا للدراسة التي قامت بها اللجنة الدولية للقانون الدولي الإنساني العرفي. قام بإعداد الملخص جان ماري هنكرتس المستشار بالقسم القانوني باللجنة الدولية ورئيس مشروع اللجنة بشأن القانون الدولي الإنساني العرفي. ومن المعروف أن هذه الدراسة التي أصدرتها كاملة بالإنجليزية جامعة كمبردج قد استغرق إعدادها وقتا طويلا بناء على توصية أصدرها اجتماع فريق الخبراء الحكومي لحماية ضحايا النزاعات المسلحة عام 1995. صدر الملخص باللغة العربية.

ويطلب من بعثات اللجنة الدولية بالمنطقة

AL-INSANI. 33. Autumn 2005

Africa, Conflicts and Famines • Jean Ziegler to Al Insani: Human Rights are Universal, Interrelated, and Indivisible

Contents

• The Responsibility to Put an End to Violations
The stance of humanitarian work on the violations taking place in Africa and the Middle East, and the effect of these violations on humanitarian work freedom and access to all victims.

• Jakob Kellenberger: Being Hard on Yourself
The text of an interview conducted with the President of the ICRC by the German magazine "Facts"

Special File on Africa

• Africa, Conflicts and Famines
By: **Mohamed Seif**

• Hunger and Human Rights
Interview with Jean Ziegler, special Rapportuer of the UN Program for the Right to Food
By: **Tamara Al Rifai**

• The Fate of Armed Conflicts in Sudan
The mission to put out armed conflicts in Sudan, though difficult, is necessary so that Sudan would not be an example of a state that fuels conflicts and encourages splits in the continent.
By: **Mortada El-Ghali**

• Rwanda, a Chapter in Hell
Ten years after the Genocide in Rwanda (The ICRC's stance)
By: **Gerard Peytrignet**

• A Day out in Ethiopia
Humanitarian back-stage and the assistance efforts in Ethiopia
By: **Roland Siddler**

• Towards Peace in Casamance
After more than twenty years of conflict, a fragile peace is emerging in Casamance. Tens of thousands of people, driven from their villages by the fighting between the Senegalese Army and separatist rebels, have now returned.
By: **Jean-François Berger**

• Somalia's Unsung Heroes
By: **Anahita Kar**

• North Africa
Political restrictions, armed conflicts, and humanitarian challenges
By: **Reda Kefi**

• Can Development Bring Settlement and Eliminate War in Africa?
By: Dr. **Sayid Awad**

• An Interview with the ICRC's Delegate-General for Africa
ICRC efforts in Africa: What has been done, and what is being done
By: **Marco Jimenez**

• African Poems By: **Ken Saro – Wiwa**

• The Absurd in the Inhuman Infinity By: Dr. **Ahmed Abdalla Rozza**

• Eliminating the Crime of Torture, What to do? By: Dr. **Mohamed El-Sayid El Saeed**

• Combating Discrimination in the Arab World By: Dr. **Emad Gad**

• Around the World

• Without Retouches: one drawing of death

• Publications

Editorial

Not in Vain!

Africa enjoys the lion's share of humanitarian concern. Throughout recent years, 40 to 50 % of the ICRC's budget has been allocated to emergency assistance in the African continent. In 2005, the ICRC has allocated a budget of USD 340 million for its field operations in Africa, a 16% increase over the previous year. This is in addition to allocations by other humanitarian agencies and organizations for the same purpose.

Nevertheless, the ICRC delegate-general for Africa declared in a statement before an African Union's conference that: "Humanitarian efforts in Africa, compared to the huge requirements, are not but a drop in the ocean."

Although the world has become more conscious of the crises and disasters taking place in Africa, actual response on the part of the international community to alleviate the pain of this continent is merely restricted to declarations and bona fide statements!

In an interview published in this issue of Al-Insani ICRC delegate-general for Africa, Christoph Harnisch says: "I think we must admit that we live in an unjust world." This same statement is found to be the driving force behind Jean Ziegler's endeavor to include the right to food within the basic list of human rights. (See this issue's interview with Ziegler)

Hence, Al-Insani's Editorial Board decided not to restrict this issue on Africa to reviewing humanitarian efforts, but rather to also discuss some issues essential for understanding "the African case." These issues naturally include development, chronic colonialism-produced problems, and failure of African elites to manage development programs.

Naturally, the African continent needs further humanitarian assistance. However, it needs in the first place assistance of a different kind, i.e. long-term assistance for development. It also needs a more fair economic global order to enable it to grow under fair conditions of international competition. The poor need to have a place for themselves on this planet: a planet which is paradoxically abundant with problems, famines, disasters and wars as much as with riches.

This issue reviews the not-highly-optimistic conditions of humanitarian work in Africa. It shows, however, that despite prevailing difficulties, humanitarian workers are struggling relentlessly to alleviate the pain of the African human being. Those humanitarian workers are struggling in an inequitable race against pitiful conditions while knowing that under the present conditions, their efforts are not but a drop in the ocean. Still, they also know that their efforts are not in vain.

"Al-Insani"